

إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:
العمل الخيري ودوره في التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي
دراسة حالة - قطاع غزة

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه
حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو
بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

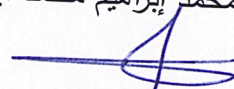
DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the
researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any
other degree or qualification

Student's name:

اسم الطالب: محمد إبراهيم محمد أبو عليان

Signature:

التوقيع: 

Date:

التاريخ: 2014 / 11 / 23



الجامعة الإسلامية بغزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم اقتصاديات التنمية

**العمل الخيري ودوره في التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي "دراسة
حالة : قطاع غزة"**

Voluntary Charity Work and its Role in Economic Development from
Islamic Perspective "Case Study : Gaza Strip"

إعداد الطالب:

محمد إبراهيم أبو عليان

الرقم الجامعي:

120120530

إشراف:

أ.د. سمير خالد صافي

أستاذ الإحصاء ونائب عميد كلية التجارة

أ.د. محمد إبراهيم مقداد

أستاذ الاقتصاد ومساعد نائب رئيس الجامعة

للبحث العلمي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية من كلية التجارة
بالجامعة الإسلامية بغزة

1435 هـ / 2014 م



نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ محمد إبراهيم محمد ابوعليان لنيل درجة الماجستير في كلية التجارة/ قسم اقتصاديات التنمية وموضوعها:

العمل الخيري ودوره في التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي دراسة حالة - قطاع غزة

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الاثنين 17 محرم 1436 هـ، الموافق 2014/11/10م الساعة الواحدة ظهراً بمبنى القدس، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

.....	مشرفاً ورئيساً	أ.د. محمد إبراهيم مقداد
.....	مشرفاً	أ.د. سمير خالد صافي
.....	مناقشاً داخلياً	د. علاء الدين عادل الرفاتي
.....	مناقشاً خارجياً	د. سمير مصطفى أبو مدللة

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في كلية التجارة/ قسم اقتصاديات التنمية.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

مساعد نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا

٥٦٢

أ.د. فؤاد علي العاجز



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى:

﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ﴾

[آل عمران: 104].

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:

"إذا مات ابن آدم انقطع عنه عمله إلا من ثلاث:

صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح

يدعوه" (صحيح مسلم (1631)).

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور العمل الخيري في التنمية الاقتصادية وما يقدمه في مختلف المجالات ومن أهمها المجال الاقتصادي. واستعرضت الدراسة ثلاث تجارب لمؤسسات رائدة في مجال العمل الخيري في قطاع غزة وهي كما يلي: جمعية دار الكتاب والسنة وجمعية الصلاح الإسلامية وجمعية الرحمة الخيرية، حيث تم استعراض أبرز البرامج والأنشطة والمشاريع الإغاثية والموسمية والتنمية التي تقوم بها هذه الجمعيات الخيرية في قطاع غزة بهدف المساهمة في تحقيق عملية التنمية وكذلك التخفيف من حدة العدوان والحصار المتواصل على قطاع غزة.

ولتحقيق أغراض الدراسة قام الباحث باستخدام الأسلوب الوصفي التحليلي لكونه يناسب هذه الظاهرة؛ كما قام الباحث باستخدام الأسلوب الكمي لبناء نموذج قياسي باستخدام نماذج البيانات المقطعية عبر الزمن لقياس أثر الإنفاق الخيري التنموي والإغاثي على النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات الفقر ومعدلات البطالة كلاً على حده، وذلك من خلال اختبار العلاقة بين المتغيرات، حيث تم ذلك باستخدام البرنامج الإحصائي EViews7.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي: تبين من التحليل القياسي وجود علاقة طردية بين الإنفاق الخيري التنموي والإغاثي للجمعيات الخيرية والنتائج المحلي الإجمالي. وكذلك إلى وجود علاقة عكسية بين الإنفاق الخيري التنموي ومعدل الفقر؛ بينما كانت العلاقة طردية بين الإنفاق الخيري الإغاثي ومعدل الفقر. وكذلك وجود علاقة طردية بين الإنفاق الخيري التنموي ومعدل البطالة؛ بينما كانت العلاقة عكسية بين الإنفاق الخيري الإغاثي ومعدل البطالة.

كما توصلت الدراسة لمجموعة من التوصيات أهمها ما يلي: ضرورة العمل على تفعيل العمل الخيري وتنشيطه في المجتمع ليتمكن من القيام بدوره التنموي. تفعيل أسس التنسيق والشراكة والتعاون وتكامل الأدوار ما بين المؤسسات الخيرية والقطاعين الحكومي والخاص، بهدف الوصول لكافة الفئات. ضرورة تقديم الحكومة بعض التسهيلات ومنح حد أدنى من الدعم المادي والمالي اللازم لعمل الجمعيات وتوجيهها نحو التخصصية في العمل.

Abstract

This study aims to investigate the role of the charity and voluntary work sector in the economic development, due to its various impacts in different fields, especially the economic one. This study discusses the experiences of three leading institutions working in the field of the charity and voluntary work in Gaza Strip, they are: Dar Alkitab and Sunnah , the Salah Islamic Society and Rahma Charity Association. In the current study, we reviewed the main developmental and relief programs and activities of these associations in Gaza strip to achieve development and alleviate the effects of the Israeli aggression and blockade.

In order to achieve the purposes of the study, the researcher uses the analytical descriptive method which fits this phenomenon; The researcher also uses a quantitative method for the construction of time-series–cross-sectional data to measure the impact of charitable spending on the economic growth and reducing poverty and unemployment rates, doing that through testing the relationship between variables using the statistical program Eviews7.

This study concludes number of important results, including the following: the analysis of cross-sectional data shows a positive correlation between charitable developmental spending and GDP. The results also indicate a negative correlation between charitable developmental spending and poverty rate; on the other hand we conclude a positive correlation between charitable developmental spending and unemployment rates, while it takes a negative one between relief charitable spending and unemployment rates.

The study ends with some important recommendations ,for example, the need to activate charitable and voluntary work in the society to enable them to play their developmental role. Also the importance of the activation of the coordination, partnership, cooperation and complementarily roles between all sectors charity, public and private sectors in order to reach all categories in society. The government as well is required to provide some facilities and financial support to these charity associations to direct them for more specialized activities.

الإهداء

إلى معلم البشرية سُبُل الخير والذي كان القدوة الحسنة في ذلك .. نبينا وقائدنا وحبیبنا وتاج رؤوسنا وعشق أروحننا محمد ﷺ.

إلى أرواح الصحابة أجمعين .. أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضوان الله عليهم؛ الذين ضربوا أروع الأمثلة والقدوات الحسنة في عمل الخير؛ وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين.

إلى أرواح الأئمة .. أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد بن حنبل رحمهم الله؛ والعلماء الذين أصلوا وأرشدوا الناس لدعائم الخير.

إلى شهداء الإسلام العظيم الذين تطوعوا للجهاد في سبيل الله وكذلك تطوعوا بأعلى ما يملكون .. أرواحهم الطاهرة.

إلى المجاهدين على ثغور الإسلام بين دفتي الأرض .. وإلى كل المسلمين حيث تقلهم الأرض وتظلمهم السماء.

إلى رواد العمل الخيري التطوعي في كل مكان .. الذين يضيئون ظلمات الفقراء .. ويحاربون البؤس بكل ما يملكون من عزيمة.

إلى النجوم الساطعة في سماء الدعوة .. ويسعون لنشر الدعوة الإسلامية من خلال باب الخير.

إلى وطني الحبيب .. الذي عشت فوق أرضه وتحت سمائه .. فلسطين الحبيبة .. وقبلتها مدينة القدس الشريف .. وإلى شهدائها الأبطال .. وأسراها الأبطال .. وجرحاها الميامين.

إلى والداي اللذين ربباني صغيراً حفظهما الله ورعاهما .. وإلى أرواح أجدادي رحمهم الله .. وكل أهلي وزملائي .. وكل من له حقاً علي.

الشكر والعرفان

الحمد لله حمداً يبلغ رضاه، والصلاة والسلام على أشرف من اجتباه، وعلى من صاحبه ووالاه، وسلم تسليماً لا يدرك منتهاه، وبعد...

الشكر لله أولاً حيث أسجد لله شكراً وحمداً على إنجاز هذه الرسالة بتوفيق من الله ويقول الله تعالى: ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ [النمل:19].

وبين كلمات الثناء والحمد لأهلها تطير كل باقات شكري وتقديري لوالدي أمد الله في عمرهما ورزقهما صحة دائمة، وعافية باقية، وخاتمة حميدة.

وانطلاقاً من قول الرسول ﷺ: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله" (سنن الترمذي (2082)). واعترافاً بالفضل لأهله، فإني أتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى لأستاذي الفاضلين الدكتور: محمد إبراهيم مقداد والدكتور: سمير خالد صافي لقبولهما الإشراف على هذه الدراسة كما أشكرهما على ما كرساه من جهد ووقت في متابعة هذه الرسالة وتقويمها، جزاهم الله خيراً.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه الرسالة وتنقيحها وتصويب ما فيها من أخطاء وهم الدكتور: علاء الدين عادل الرفاتي والدكتور: سمير مصطفى أبو مدلل، جزاهم الله خير الجزاء.

كما لا يفوتني أن أشكر الأخوة في جمعية دار الكتاب والسنة وجمعية الصلاح الإسلامية وجمعية الرحمة الخيرية على تعاونهم معي وتزويدي بالبيانات والتقارير اللازمة من أجل إنجاز هذه الرسالة.

وكذلك الشكر موصول للجامعة الإسلامية بغزة، كما وأتقدم بالشكر لجميع أساتذتي الأفاضل في جميع المراحل التعليمية.

وأخيراً جزى الله كل من ساهم في إنجاز هذا العمل كل الخير.

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	آية قرآنية وحديث شريف
ج	الملخص
د	Abstract
هـ	الإهداء
و	الشكر والعرفان
ز	قائمة المحتويات
م	قائمة الجداول
ن	قائمة الأشكال التوضيحية والبيانية
س	قائمة الملاحق
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
2	1.1 المقدمة
4	1.2 مشكلة الدراسة
4	1.3 أهمية الدراسة
5	1.4 أهداف الدراسة
5	1.5 فرضيات الدراسة
5	1.6 متغيرات الدراسة
6	1.7 حدود الدراسة
6	1.8 منهجية الدراسة
8	1.9 الدراسات السابقة
18	1.10 التعقيب على الدراسات السابقة
الفصل الثاني: التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي	
21	مقدمة
22	2.1 تعريف التنمية في الفكر الاقتصادي
22	2.1.1 تعريف التنمية لغة
22	2.1.2 تعريف التنمية الاقتصادية في الفكر الوضعي
23	2.1.3 تعريف التنمية الاقتصادية في الفكر الإسلامي

27	2.2 مبادئ المنهج التنموي في الإسلام
27	2.2.1 توحيد الربوبية
27	2.2.2 توحيد الألوهية
28	2.2.3 الاستخلاف
29	2.2.4 التركيزية
29	2.3 خصائص التنمية في المنهج الإسلامي
29	2.3.1 الشمول
30	2.3.2 التوازن
30	2.3.3 الواقعية
31	2.3.4 المسؤولية
31	2.3.5 الإنسانية
32	2.3.6 مراعاة نظام الأولويات
32	2.3.7 عدالة التوزيع
33	2.3.8 تحقيق الاكتفاء الذاتي
34	2.3.9 الديمومة (الاستدامة)
36	2.4 الضمانات الإسلامية ومقومات نجاح التنمية الاقتصادية واستمرارها
36	2.4.1 الارتقاء بعملية التنمية إلى مرتبة العبادة
36	2.4.2 تحقيق الاستقلال الاقتصادي
37	2.4.3 الأخذ بالأساليب العلمية والتقنية الملائمة
37	2.4.4 اعتماد المشاركة الشعبية في التنمية
38	2.4.5 ترشيد الاستهلاك وتوجيه الفائض الاقتصادي لأغراض التنمية
38	2.5 أسباب التخلف الاقتصادي في الدول الإسلامية
39	2.5.1 الإعراض والابتعاد عن منهج الله تعالى
40	2.5.2 شيوع ظاهرة الاقتصاد الخفي وما لها من آثار سلبية
42	2.5.3 انتشار المعاملات الربوية
43	2.5.4 منع الزكاة
44	2.5.5 تزويج الإسرائيليات الاقتصادية في الدول الإسلامية
45	2.5.6 ضعف التعاون بين الدول الإسلامية

الفصل الثالث: العمل الخيري في الإسلام	
49	مقدمة
50	3.1 مفهوم العمل الخيري في الإسلام
50	3.1.1 التعريف اللغوي للعمل والخير
50	3.1.2 التعريف الاصطلاحي للعمل والخير
51	3.1.3 مفهوم العمل الخيري
52	3.1.4 مرادفات العمل الخيري
53	3.2 مشروعية العمل الخيري في الإسلام
53	3.2.1 الأدلة من القرآن الكريم
54	3.2.2 الأدلة من السنة النبوية
54	3.3 أنواع المشاركة في العمل الخيري في الإسلام
55	3.3.1 المشاركة المعنوية
55	3.3.2 المشاركة المالية
55	3.3.3 المشاركة العضوية
56	3.4 خصائص العمل الخيري في الإسلام
56	3.4.1 الشمول
56	3.4.2 التنوع
57	3.4.3 الاستمرار
57	3.4.4 الخلوص للخير
57	3.4.5 الرقي في التنفيذ والأداء
58	3.5 دوافع العمل الخيري في الإسلام
58	3.5.1 الإيثار
59	3.5.2 الأخوة في الله
59	3.5.3 قضاء حاجات (حوائج) الآخرين
60	3.5.4 التعاون
60	3.6 ثمار وحوافز العمل الخيري في الإسلام
61	3.6.1 الحوافز الأخروية
61	3.6.2 الحوافز الدنيوية

الفصل الرابع: مصادر تمويل العمل الخيري في الإسلام	
65	مقدمة
66	4.1 الوقف (الصدقة الجارية)
66	4.1.1 تعريف الوقف
67	4.1.2 مشروعية الوقف
68	4.1.3 أنواع الوقف
69	4.2 الوصية
69	4.3 الهبات (الصدقات التطوعية)
70	4.4 الصدقة عن الميت
70	4.5 الكفارات والندور والذبائح
71	4.6 اللقطة والأموال المكتسبه من حرام إذا لم يعرف أربابها
73	4.7 المساعدات من المنظمات العالمية والدول غير الإسلامية
الفصل الخامس: مجالات العمل الخيري وآثاره التنموية	
75	مقدمة
76	5.1 مجالات العمل الخيري
76	5.1.1 مجال الدعوة والإرشاد الديني
77	5.1.2 المجال الاجتماعي
77	5.1.3 المجال التعليمي والثقافي
78	5.1.4 مجال الخدمات الصحية
78	5.1.5 مجال حماية البيئة ورعاية الحيوانات
79	5.1.6 مجال الأمن والجهاد في سبيل الله
80	5.1.7 مجال الإغاثة وتعزيز القيم الإنسانية
80	5.1.8 المجال الاقتصادي
81	5.2 آثار العمل الخيري في التنمية الاقتصادية
81	5.2.1 أثر العمل الخيري في الإنتاج
82	5.2.2 أثر العمل الخيري في الاستثمار
83	5.2.3 أثر العمل الخيري في إعادة توزيع الدخل والاستهلاك
91	5.2.4 أثر العمل الخيري في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

93	5.3 آثار العمل الخيري في التنمية البشرية
94	5.3.1 أثر العمل الخيري في التعليم والتدريب
96	5.3.2 أثر العمل الخيري في الصحة والخدمات الطبية
99	5.3.3 أثر العمل الخيري في تحقيق الاستقرار النفسي والأمني
الفصل السادس: الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة ونشأة الجمعيات الخيرية	
102	مقدمة
103	6.1 المؤشرات الاقتصادية في قطاع غزة
103	6.1.1 الناتج المحلي الإجمالي
106	6.1.2 نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي
107	6.1.3 البطالة
108	6.1.4 التضخم
110	6.1.5 الفقر
111	6.1.6 الميزان التجاري
113	6.2 مظاهر وأسباب التخلف الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية
115	6.3 الجمعيات الخيرية في قطاع غزة
116	6.3.1 مراحل تطور الجمعيات الخيرية بقطاع غزة
118	6.3.2 تعداد الجمعيات الخيرية والأهلية في قطاع غزة
الفصل السابع: نماذج رائدة من الجمعيات الخيرية في قطاع غزة (جمعية دار الكتاب والسنة - جمعية الصلاح الإسلامية - جمعية الرحمة الخيرية)	
122	مقدمة
123	7.1 جمعية دار الكتاب والسنة
123	7.1.1 أهداف جمعية دار الكتاب والسنة
123	7.1.2 المشاريع والبرامج
131	7.1.3 تطور نفقات الجمعية
131	7.2 جمعية الصلاح الإسلامية
132	7.2.1 أهداف جمعية الصلاح الإسلامية
132	7.2.2 المشاريع والأنشطة
136	7.2.3 تطور نفقات الجمعية

136	7.3 جمعية الرحمة الخيرية
137	7.3.1 أهداف جمعية الرحمة الخيرية
137	7.3.2 المشاريع والبرامج
140	7.3.3 تطور نفقات الجمعية
الفصل الثامن: الدراسة التطبيقية باستخدام نماذج (Panel Data)	
142	مقدمة
142	8.1 مفهوم وخصائص البيانات المقطعية عبر الزمن
144	8.2 طرق تقدير البيانات المقطعية عبر الزمن
144	8.3 أساليب اختيار النموذج الملائم للبيانات المقطعية عبر الزمن
146	8.4 تقدير نماذج الدراسة
الفصل التاسع: النتائج والتوصيات	
156	مقدمة
156	9.1 النتائج
156	9.1.1 نتائج خاصة بطبيعة العمل الخيري وأثره في التنمية
157	9.1.2 نتائج خاصة بطبيعة العمل الخيري في قطاع غزة
158	9.2 التوصيات
158	9.2.1 توصيات خاصة بالجمعيات الخيرية
159	9.2.2 توصيات خاصة بالحكومة
160	9.3 الدراسات المقترحة
161	المصادر والمراجع
168	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
119	عدد الجمعيات والمنظمات حسب المحافظات	(6.1)
120	عدد الجمعيات والمنظمات حسب نوع الجمعية	(6.2)
130	الإنشئات التي نفذتها الجمعية خلال السنوات الماضية	(7.1)
131	إجمالي النفقات لدار الكتاب والسنة من 2007 إلى 2012م	(7.2)
136	إجمالي النفقات لجمعية الصلاح الإسلامية من 2007 إلى 2012م	(7.3)
140	إجمالي النفقات لجمعية الرحمة الخيرية من 2007 إلى 2012م	(7.4)
146	نتائج اختبار جذر الوحدة (panel unit roots tests)	(8.1)
147	نتائج تقدير النموذج الأول (A)	(8.2)
147	اختبار F المقيد واختبار Hausman للنموذج الأول (A)	(8.3)
149	نتائج تقدير النموذج الأول (B)	(8.4)
149	اختبار F المقيد واختبار Hausman للنموذج الأول (B)	(8.5)
150	نتائج تقدير النموذج الثاني	(8.6)
151	اختبار F المقيد واختبار Hausman للنموذج الثاني	(8.7)
152	نتائج تقدير النموذج الثالث	(8.8)
153	اختبار F المقيد واختبار Hausman للنموذج الثالث	(8.9)

قائمة الأشكال البيانية والتوضيحية

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
86	علاقة الاستهلاك الدنيوي بثواب الآخرة	(5.1)
89	دالة الاستهلاك عند المسلم	(5.2)
96	العلاقة المتداخلة بين التعليم والتنمية الاقتصادية	(5.3)
103	الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1996-2012)	(6.1)
106	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1996-2012)	(6.2)
107	معدل البطالة خلال الفترة (1996-2012)	(6.3)
109	معدل التضخم خلال الفترة (1996-2012)	(6.4)
110	معدل الفقر خلال الفترة (1996-2012)	(6.5)
112	تطور الصادرات والواردات وصافي الميزان التجاري خلال الفترة (1996-2012)	(6.6)

قائمة الملاحق

الصفحة	الملحق	#
168	الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1996-2012)	1
168	نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (1996-2012)	2
169	معدل البطالة خلال الفترة (1996-2012)	3
169	معدل التضخم خلال الفترة (1996-2012)	4
170	معدل الفقر خلال الفترة (1996-2012)	5
170	الصادرات والواردات وصافي الميزان التجاري خلال الفترة (1996-2012)	6

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

- 1.1 المقدمة
- 1.2 مشكلة الدراسة
- 1.3 أهمية الدراسة
- 1.4 أهداف الدراسة
- 1.5 فرضيات الدراسة
- 1.6 متغيرات الدراسة
- 1.7 حدود الدراسة
- 1.8 منهجية الدراسة
- 1.9 الدراسات السابقة
- 1.10 التعقيب على الدراسات السابقة

1.1 المقدمة:

تعاني دول العالم الثالث ومن بينها الدول الإسلامية من مشكلة التخلف المتمثلة بالجهل والفقر والمرض، وهو ما يدعى بثالث التخلف، وتسعى جاهدة للخروج من هذا المأزق لتحقيق التنمية، واللاحق بركب الدول المتقدمة. ولمعالجة التخلف لا بد من التعرف على أسبابه وسماته، وعلى المعوقات التي تحول دون تحقيق التنمية في كل بلد، لأن لكل بلد مشاكله الخاصة به على الرغم من التشابه في معظم السمات بين مختلف البلدان النامية. وقد جربت بعض تلك الدول نظريات تنموية واستراتيجيات رأسمالية، وطبقت دول أخرى نظريات اشتراكية، إلا أنها لم تفلح في الوصول إلى غايتها، بل أدى ذلك إلى تكريس التخلف فيها، بسبب عدم ملاءمة تلك النماذج للبلدان الإسلامية. ولكي تحقق الدول الإسلامية التنمية لا بد لها من تطبيق نموذج تنموي يتلاءم مع المعتقدات والأفكار التي يؤمن بها أفراد المجتمع، وهذا لا يتأتى إلا بالمنهج الإسلامي للتنمية، والذي لا تقع فيه مسؤولية تحقيق التنمية على كاهل الدولة فقط، بل تقع على الفرد والجماعة أيضاً، كبناء متماسك يشد بعضه بعضاً لتحقيق الخير ودفع الأذى والشرور عن المجتمع الإسلامي.

وحيث أن الدول الإسلامية لا تزال تخوض معركة النهضة والتنمية منذ نحو أكثر من قرن بعد الانحطاط والتخلف اللذين أصاباها، حيث أن البحث في مجال التنمية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بدراسة الموارد التمويلية اللازمة لإنجاحها وذلك لأن القيام بعملية تنموية ناجحة يتطلب توفير الموارد المادية والمالية والبشرية الكافية، ويمكن للدول الحصول على الموارد المالية اللازمة لعملية التنمية من موارد محلية أو اللجوء للموارد الخارجية، إلا أن الدراسات الاقتصادية تؤكد على أن ما يكتنف اللجوء إلى الموارد الخارجية من مخاطر قد تهدد مسيرة التنمية نفسها وتعرقل نجاحها ودخول كثير من الدول في فخ المديونية الخارجية.

فالمجتمع الرشيد هو المجتمع الذي يعتمد على إمكانياته، ويوظف خبراته وطاقاته في سبيل الارتقاء بأوضاعه، فأدبيات التنمية الحديثة تصف العمل الخيري برأس المال الاجتماعي⁽¹⁾، باعتباره ثروة عامة يمتلكها المجتمع.

وبمراجعة التراث الحضاري في الإسلام نجد أن العمل الخيري يمثل قيمة إنسانية كبرى تتمثل في العطاء والبذل بكل أشكاله، فهو سلوك حضاري حي لا يمكنه النمو سوى في المجتمعات

(1) رأس المال الاجتماعي: يشير إلى الآثار البرانية التي تنشأ عن تفاعل الأفراد في القطاع الأهلي مع بعضهم بعضاً في جماعات، أو هيئات أهلية غير حكومية، تهدف إلى إنتاج سلع وخدمات عامة تعوض عن إخفاق القطاع العام أو الخاص في إنتاجها أو مكملتها في حال إنتاجها بشكل ناقص.

التي تنعم بمستويات متقدمة من الثقافة والوعي والمسؤولية، فهو يلعب دوراً مهماً وإيجابياً في تطوير المجتمعات وتنميتها، حيث كان وما زال أحد أسس النهضة الإسلامية الشاملة بأبعادها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلمية، ويدخل العمل الخيري التطوعي ضمن إطار الصدقات وفضائل الأعمال التي حث عليها الإسلام لتوفير مصدر ثابت ومستمر لتمويل وسد حاجات المجتمع المختلفة.

ويكتسب العمل الخيري أهمية متزايدة يوماً بعد يوم، وخاصة مع اتساع الهوة بين موارد الحكومات وازدياد احتياجات الشعوب حيث برز دور العمل الخيري لسد تلك الفجوة ولم تعد الحكومات قادرة على توفير احتياجات أفرادها ومجتمعاتها سواء في البلدان المتقدمة أو النامية. ومن المتوقع ازدياد تنامي دور القطاع الخيري نتيجة تقادم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وما يترتب عليها من تراجع في الخدمات الحكومية.

ولقد أصبح للعمل الخيري في الأراضي الفلسطينية دور مهم في عملية التنمية وذلك من خلال القيام بتنشيط الاقتصاد المحلي وتقديم الخدمات الإنسانية والتعليمية والطبية والدينية والإنتاجية وتطويرها، وذلك نظراً لخصوصية الوضع القائم بسبب الاحتلال الإسرائيلي الذي عمل على تدمير البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني وإضعاف دور الحكومات المتتالية في تقديم الخدمات المختلفة للمواطنين.

أما في قطاع غزة فيكتسب العمل الخيري أهمية أكبر في ظل الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع منذ عام 2006، وذلك بعد فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية وتشكيلها للحكومة الفلسطينية، وما تبع ذلك من عدوان إسرائيلي على القطاع الذي كادا أن يصاب بالشلل التام في قطاعات الحياة المختلفة وما نتج عن ذلك من ارتفاع لمعدلات الفقر والبطالة، إذ برز دور الجمعيات الخيرية من خلال العمل الخيري والتنموي لسد الفجوة الحادثة بسبب ضعف الأداء الحكومي والبيئة المحيطة بالقطاع.

لذلك سيعرض الباحث خلال هذه الدراسة تجارب لثلاث جمعيات خيرية في قطاع غزة وهي: (جمعية دار الكتاب والسنة وجمعية الرحمة الخيرية وجمعية الصلاح الإسلامية)، مع بيان دورها في المشاركة في تحقيق التنمية الاقتصادية والتخفيف من حدة الحصار الإسرائيلي على القطاع الذي فرض بعد الانتخابات التشريعية عام 2006م.

1.2 مشكلة الدراسة:

تعاني الدول الإسلامية ومنها الأراضي الفلسطينية من عجز في الموازنات الحكومية واتساع نطاق مديونيتها وبالتالي نقص الموارد المالية اللازمة لتمويل عملية التنمية، ولما كانت الشريعة الإسلامية صالحة للتطبيق في كل زمان ومكان حيث أنها توفر النظم والتشريعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة كالزكاة والوقف والميراث والوصية والكفارات والأعمال الخيرية التطوعية وغيرها التي إذا تم تفعيلها وتطويرها لأمكن التخفيف من حدة النقص في الموارد الذاتية لتمويل عملية التنمية. وبالتالي تكمن مشكلة الدراسة في معرفة الإجابة عن السؤال الرئيس التالي: ما هو الدور الذي يمكن أن يقوم به العمل الخيري في تمويل التنمية الشاملة وسد احتياجات المجتمع في قطاع غزة؟

ويتفرع عنه الأسئلة التالية:

- مدى مساهمة العمل الخيري في تخفيض معدلات الفقر؟
- مدى مساهمة العمل الخيري في تخفيض معدلات البطالة؟
- كيفية تطوير العمل الخيري والارتقاء به والتغلب على معوقاته؟

1.3 أهمية الدراسة:

بالنظر والتأمل في واقع العمل الخيري، ومدى تفاعل المجتمع ندرك الأهمية التي اكتسبها هذا العمل والتمثلة فيما يلي:

- أ. ارتباط العمل الخيري بإحدى أهم شرائح المجتمع، وهي طبقة ذوي الدخل المنخفضة أو المعدومة التي أمر الله عز وجل بالإحسان إليها.
- ب. نجاح العمل الخيري ومؤسساته يعتبر مقياساً وتقويماً لمستوى رقي الأمم والأفراد والدول، وعاملاً من عوامل التوازن بين الأغنياء والفقراء سواء كانوا أفراداً أو جماعات أو دولاً.
- ت. العمل الخيري يساعد على تنمية الإحساس بالمسؤولية لدى المشاركين، ويشعرهم بقدرتهم على العطاء.
- ث. كذلك تتبع أهمية هذه الدراسة في كونها تغطي جانباً هاماً في الاقتصاد؛ وهو دور النشاطات الخيرية في التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي.
- ج. إن هذه الدراسة حسب علم الباحث هي الأولى من نوعها في قطاع غزة، ويأمل الباحث أن تكون إضافة علمية جديدة في حقل المعرفة.

ح. المساهمة في إثراء المكتبة بمثل هذه الدراسات نظراً لقلّة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع على مستوى العالم العربي.

1.4 أهداف الدراسة:

- يمكن توضيح أهداف الدراسة من خلال النقاط التالية:
- أ. التعرف على مفهوم العمل الخيري ومشروعياته وأنواعه ودوافعه ومجالاته.
 - ب. توضيح الدور التنموي للعمل الخيري في مختلف المجالات.
 - ت. معرفة واقع العمل الخيري في قطاع غزة.
 - ث. الخروج بتوصيات ملائمة قد تسهم في تدعيم العمل الخيري وتطويره.

1.5 فرضيات الدراسة:

- تسعي هذه الدراسة إلى اختبار الفرضيات التالية:
- أ. الأعمال الخيرية تساهم في إحداث تنمية اقتصادية وزيادة الطاقة الإنتاجية في المجتمع.
 - ب. العمل الخيري يعمل على تخفيض معدلات الفقر.
 - ت. العمل الخيري يعمل على تخفيض معدلات البطالة.
 - ث. هل بالإمكان تطوير والإرتقاء بالعمل الخيري والتغلب على معيقاته.

1.6 متغيرات الدراسة:

1.6.1 المتغيرات التابعة:

المتغير التابع الأول: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي⁽¹⁾ (GDP) حيث أن التغير في هذا الناتج يعد أحد المؤشرات المهمة لحدوث النمو الاقتصادي وكذلك يعتبر أحد المؤشرات لقياس عملية التنمية الاقتصادية.

المتغير التابع الثاني: معدلات الفقر⁽²⁾ (P) حيث أن خفض معدلات الفقر يعتبر مؤشر على مشاركة الإنفاق الخيري في تحقيق التنمية الاقتصادية.

المتغير التابع الثالث: معدلات البطالة⁽¹⁾ (U) حيث أن خفض معدلات البطالة يعتبر مؤشر على مشاركة الإنفاق الخيري في تحقيق التنمية الاقتصادية.

(1) يعتبر الناتج المحلي الإجمالي مقياساً تجميعياً للإنتاج الذي يتم خلال فترة زمنية محددة.

(2) يعتبر خط الفقر خطوة مهمة في طريقه لتحديد تكلفة الحاجات الأساسية اللازمة لحياة الإنسان مثل الغذاء والملبس والسكن والصحة والتعليم وأجور المواصلات، ويعرف خط الفقر على أنه عتبة الدخل التي تقسم المجتمع إلى فقراء وغير فقراء، وقدّر خط الفقر للأسرة المرجعية المكونة من خمس أفراد (2 بالغين و 3 أطفال) في الأراضي الفلسطينية خلال عام 2010 حوالي 609 دولار أمريكي.

1.6.2 المتغيرات المستقلة:

الإنفاق الخيري التنموي (DS): هو عبارة عن المبالغ المالية التي أنفقتها الجمعيات الخيرية على المشاريع التنموية كالمشاريع الصحية والتعليمية بهدف تقديم خدمات بشكل مستمر, بالإضافة للمشاريع الإنتاجية والصغيرة بهدف توفير فرص عمل للفقراء والمحتاجين. الإنفاق الخيري الإغاثي (RS): هو عبارة عن المبالغ المالية التي أنفقتها الجمعيات الخيرية على المشاريع الإغاثية الدائمة أو الموسمية أو الطارئة والتي تستهدف الفئات الفقيرة والأسر المحتاجة والأيتام والمعاقين وغير ذلك.

1.7 حدود الدراسة:

1.7.1 حد زمني: سيتم خلال هذه الدراسة تغطية الفترة الزمنية ما بين 2006-2013, أما الدراسة التطبيقية ستغطي الفترة من 2007-2012 , حيث تتوافر بيانات سلسلة زمنية عن المتغيرات لهذه الفترة بشكل سنوي وسوف يتم تحويلها إلى بيانات ربعيه.

1.7.2 حد مكاني: ستقتصر الدراسة على العمل الخيري في قطاع غزة بصورة عامة, ودراسة الجمعيات الخيرية التالية: (جمعية دار الكتاب والسنة وجمعية الرحمة الخيرية وجمعية الصلاح الإسلامية), وهي من الجمعيات العاملة في ذلك ومسجلة رسمياً لدى وزارة الداخلية الفلسطينية, ومضى على تأسيسها أكثر من 20 سنة.

1.8 منهجية الدراسة:

لتحقيق أغراض الدراسة سيتم استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي لكونه يناسب هذه الظاهرة, حيث اعتمد الباحث في دراسته على المصادر الثانوية مثل: الكتب والمجلات العلمية والدوريات والأبحاث ومواقع الإنترنت. كما سيتم استخدام الأسلوب الكمي لبناء نموذج قياسي لقياس أثر الإنفاق الخيري على النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات الفقر ومعدلات البطالة كلاً على حده, وذلك من خلال اختبار العلاقة بين المتغيرات, حيث سيتم ذلك باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews7.

ونظراً لجمع البيانات من الجمعيات الخيرية الثلاث عبر الفترة الزمنية من 2007-2012 فإن طبيعة البيانات تكون من البيانات المقطعية عبر الزمن Panel Data.

(1) البطالة تشمل جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (15 سنة فأكثر) ولم يعملوا, وكانوا يبحثوا عن العمل ولكنهم لا يجدونه.

وبالتالي يمكن كتابة النماذج القياسية كما يلي:

النموذج القياسي الأول:

$$GDP = \beta_0 + \beta_1 (DS) + \beta_2 (RS) + \beta_3 (L) + \varepsilon_t$$

$$\beta_1 > 0 \quad , \quad \beta_2 > 0$$

β_0 : المقطع الثابت.

β_1 : معامل الانحدار المقدر لـ (DS).

β_2 : معامل الانحدار المقدر لـ (RS).

β_3 : معامل الانحدار المقدر لـ (L).

ε_t : الخطأ العشوائي.

النموذج القياسي الثاني:

$$P = \beta_0 + \beta_1 (DS) + \beta_2 (RS) + \varepsilon_t$$

$$\beta_1 < 0 \quad , \quad \beta_2 < 0$$

β_0 : المقطع الثابت.

β_1 : معامل الانحدار المقدر لـ (DS).

B_2 : معامل الانحدار المقدر لـ (RS).

ε_t : الخطأ العشوائي.

النموذج القياسي الثالث:

$$U = \beta_0 + \beta_1 (DS) + \beta_2 (RS) + \varepsilon_t$$

$$\beta_1 < 0 \quad , \quad \beta_2 < 0$$

β_0 : المقطع الثابت.

β_1 : معامل الانحدار المقدر لـ (DS).

B_2 : معامل الانحدار المقدر لـ (RS).

ε_t : الخطأ العشوائي.

1.9 الدراسات السابقة:

بدأت الدراسات تولي العمل الخيري الكثير من الاهتمام حديثاً، وذلك بعد ظهور آثاره في المجتمعات، وفي مجالات متعددة وبخاصة التنمية منها، وقد وجد الباحث عدداً من الأبحاث والدراسات والآراء والمؤتمرات التي ناقشت العمل الخيري أو بعض جوانبه من مختلف المجالات الشرعية والاجتماعية والاقتصادية. ومن أبرز تلك الدراسات التي تناولت الأعمال الخيرية هي:

1.9.1 الدراسات المحلية:

1. دراسة (حمزة إسماعيل، 2012) "جمعيات العمل الخيري التطوعي في الضفة الغربية - تقدير اقتصادي إسلامي".

هدفت هذه الدراسة لبيان الدور الإيجابي لجمعيات العمل الخيري التطوعي في الضفة الغربية، من خلال التقدير الاقتصادي والشرعي لأربعة نماذج من جمعيات العمل التطوعي في الضفة الغربية.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

أ. هناك دور إيجابي لجمعيات العمل الخيري التطوعي في النشاط الاقتصادي بالضفة الغربية.

ب. تساهم الجمعيات بتخفيف معاناة أفراد المجتمع وذلك بسد الفقر والعوز المادي وتخفيف تكاليف الخدمات الصحية والاجتماعية والزراعية.

ت. تواجه جمعيات العمل الخيري التطوعي في الضفة الغربية العديد من التحديات والمعوقات التي تؤثر في أداء مجمل أنشطتها وعلى رأسها الاحتلال الاسرائيلي.

كما عرض الباحث مجموعة من التوصيات أهمها:

أ. بناء شراكة حقيقة بين القطاعين العام والخاص في مجال دعم وتشجيع العمل الخيري التطوعي الهادف لمعالجة جيوب الفقر في المجتمع، ومراجعة التشريعات والقوانين الناظمة للعمل الخيري التطوعي.

ب. اعتماد الجمعيات بشكل أفضل على التمويل الإسلامي والداخلي حتى لا يكون التمويل خارجياً وموجهاً لتحقيق أغراض سياسية تضر بمصالح الفلسطينيين.

2. دراسة (أنس اغبارية, 2008) "العمل الخيري وآثاره الاقتصادية - حالة فلسطين الداخل عام 1948م".

هدفت هذه الدراسة لوصف العمل الخيري المؤسسي في فلسطين الداخل عام 1948م, وبيان المعوقات والتحديات التي تواجه الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية, سواء على مستوى المعوقات القانونية والتنفيذية والرقابية, أو على مستوى المعوقات المالية والإدارية. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

- أ. العمل الخيري رسالة تنطلق من دوافع عقائدية, وأخرى إنسانية وإنمائية.
- ب. الجمعيات والمؤسسات الخيرية في داخل فلسطين, تشكل قوة اقتصادية من خلال حجم الانفاق وأعداد المستفيدين, كذلك تعمل على تدعيم صمود المجتمع الفلسطيني على أرضه.
- ت. يعتبر استثمار أموال الجمعيات الخيرية في المشاريع من التصرفات المشروعة شرعاً. كما عرض الباحث مجموعة من التوصيات أهمها ما يلي:
 - أ. العمل على تفعيل وتعزيز العمل الخيري لما له من أهمية في دفع عجلة الاقتصاد.
 - ب. تعيين الكفاءات التي لديها مؤهلات في مجال العمل الخيري من أجل تطويره والارتقاء به.

3. دراسة (رندة زينو, 2007) "العمل التطوعي في السنة النبوية - دراسة موضوعية". هدفت هذه الدراسة لبيان العمل التطوعي في السنة النبوية, حيث أكدت أن الإسلام كان ولا يزال سباقاً في إرشاد الناس إلي فضائل الأعمال, وتعرضت خلال هذه الدراسة لمفهوم العمل التطوعي وأهميته وأنواعه ومجالاته وآثاره الاجتماعية والخدمية والتنمية. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

- أ. طرق الخير والتطوع كثيرة ومتنوعة, وأصولها إما جهد بدني أو بذل مالي وإما مركب من كلاهما.
 - ب. للعمل التطوعي آثار كثيرة تعود بالنفع على الفرد والمجتمع.
 - ت. العمل التطوعي يحقق التكافل الاجتماعي بين أفراد الأمة الإسلامية والتعاون والترابط ويشعر الإنسان بالمسؤولية تجاه الآخرين.
- كما عرضت الباحثة مجموعة من التوصيات أهمها ما يلي:
- أ. على المؤسسات الاهتمام بالعمل التطوعي من أجل العيش الكريم في ظل الإسلام العظيم.

- ب. المبادرة في تقديم الخدمات الإنسانية التطوعية ومد يد العون إلى من هم بحاجة إليه.
ت. على المرأة المسلمة القيام بدورها في شتى مجالات الحياة العلمية والاجتماعية وغيرها.

4. دراسة (محمد مقداد, 2005) "دور الجمعيات الخيرية الإغاثية في الاقتصاد الفلسطيني - حالة قطاع غزة".

هدفت هذه الدراسة لبيان الدور الذي تلعبه المنظمات الأهلية التي تمارس الدعم الإغاثي في دعم واستقرار الاقتصاد الوطني الفلسطيني. وذلك من خلال استعراض واقع الاقتصاد الفلسطيني والدور الاقتصادي للإغاثات.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

- أ. الدعم المقدم من الجمعيات الخيرية هو الدعم العيني، على شكل خدمات إغاثية لسد الحاجات الآتية غالباً، بعيدة عن تحقيق أهداف تتعلق بإغناء الطبقة الفقيرة.
ب. العلاقات التنسيقية بين الجمعيات ضعيفة ولم ترقى للمستوى المطلوب كما أن علاقتها بالجهات الرسمية تحتاج إلى تطوير.
ت. أن الجمعيات الخيرية تعمل على توفير فرص عمل محدودة من خلالها تساهم في إعالة الأفراد والعاملين وأسرهم.

كما عرض الباحث مجموعة من التوصيات أهمها ما يلي:

- أ. بضرورة تطوير الكادر الإداري في الجمعيات الخيرية.
ب. أن تسعى الجمعيات الخيرية أن يكون لديها مشاريع خاصة.

1.9.2 الدراسات العربية:

1. دراسة (إبراهيم البيشي, 2013) "العمل الخيري في المملكة العربية السعودية تقدير اقتصادي إسلامي - دراسة حالة".

هدفت هذه الدراسة لبيان واقع العمل الخيري في المملكة العربية السعودية، وتقديره اقتصادياً وشرعياً من خلال دراسة حالة جمعية باب رزق الخيرية بالمملكة.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

- أ. أن العمل الخيري مستمد من عقيدتنا الإسلامية، ومبني على أساسها، ومتصف بقيمتها وأخلاقها، ودليل ذلك الآيات القرآنية الكريمة والسنة النبوية المطهرة.
ب. العمل الخيري هوية إسلامية، وعملية إنسانية تدوم وتستمر، وتتطور وترتقي بدوام واستمرار وتطور الإنسانية وحاجاتها في كل مكان وزمان.

ت. تقوم جمعية باب رزق بالإتفاق في مجالات الصحة، والتعليم، والتدريب، وتوفير فرص العمل، بالإضافة إلى مجالات الاستهلاك والاستثمار.

أما أهم التوصيات لهذه الدراسة:

- أ. أن تتاح فرصة المشاركة للعمل الخيري (الجمعيات الخيرية) في بعض القرارات محط الدراسة والتوجيه والتنفيذ، مثل مجلس الشورى ومجلس الوزراء.
- ب. مضاعفة ميزانية الدعم للجمعيات الخيرية لتتمكن من تقديم خدماتها بشكل أكبر وأنفع.
- ت. أن تلتزم الجمعيات الخيرية بالتحصية في أعمالها فلا مداخله بين المشاريع.

2. دراسة (محمد مهدي, 2012) "العمل الخيري - دراسة تأصيلية تاريخية".

هدفت هذه الدراسة للتعرف على مفهوم العمل الخيري والتأصيل الشرعي له في الكتاب الكريم والسنة الشريفة، وسعة وجوه العمل الخيري ومفرداته وأهدافه، ودوره في التنمية الشاملة المتكاملة وآثاره في بناء الحضارات.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

- أ. يؤدي العمل الخيري إلى الشعور العام بالمسؤولية الملقاة على عاتق الجميع.
- ب. أن العمل الخيري يكتسب الشرعية الأصلية من الكتاب والسنة بالأدلة المتنوعة.

3. دراسة (كمال خطاب, 2011) "أثر العمل الخيري الإسلامي على الاستقرار الاقتصادي".

هدفت هذه الدراسة لتوضيح وبيان مكانة العمل الخيري الإسلامي وأهميته وآثاره على الاستقرار الاقتصادي، نظراً لما ينجم عن الاستقرار الاقتصادي من آثار نفسية واجتماعية وسياسية ملائمة لزيادة معدلات النمو والتقدم في كافة المجالات.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

- أ. يؤدي العمل الخيري الإسلامي إلى نتائج إيجابية على الاستقرار الاقتصادي بشكل تلقائي.
- ب. تختلف الأعمال الخيرية في نتائجها وآثارها الاقتصادية باختلاف أشكالها وطبيعتها الإلزامية أو الاختيارية، الدائمة أو الموسمية.
- ت. العمل الخيري له أهمية بالغة في تحقيق كافة أشكال الاستقرار شريطة وجود تنسيق كامل بين جميع مؤسسات العمل الخيري، وكذلك انسجام مع السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية.

ث. تعتبر فريضة الزكاة من أهم أدوات العمل الخيري الإلزامية، بينما يعتبر الوقف من أهم مؤسسات العمل الخيري التطوعية والتي إذا ما تم تفعيلها سيؤدب لتحقيق نتائج إيجابية.

كما عرض الباحث مجموعة من التوصيات أهمها ما يلي:

- أ. ضرورة التنسيق بين كافة مؤسسات العمل الخيري من أجل تحقيق افضل النتائج بأسرع الطرق والأساليب.
- ب. لا بد من الأخذ بالأساليب الفنية والتكنولوجية الحديثة في الأعمال الخيرية بما يحفظ حقوق الناس ويؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد المالية الخيرية.
- ت. تفعيل مؤسسات الإعلام الخيري من خلال إيجاد قناة فضائية خيرية، ومجلات وصحف متخصصة في هذا المجال.

4. دراسة (نصر سلمان, 2010) "العمل الخيري وأثره في الاستقرار الاجتماعي".

هدفت هذه الدراسة لتوضيح دور العمل الخيري في تحقيق التكافل الاجتماعي، وفض الخصومات والإصلاح بين الناس، مع العمل على نشر روح العطف والرحمة في المجتمع والتكفل بالعجزة وكبار السن، مع العمل لتحقيق الاستقرار الاجتماعي. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

- أ. إسهام العمل الخيري في القضاء على العديد من الظواهر الاجتماعية السلبية.
- ب. اهتمام العمل الخيري بشريحة ذوي الاحتياجات الخاصة كالمسنين والعجزة.
- ت. قيام العمل الخيري بنشر العلم والمعرفة والوعي، والقضاء على الأمية والجهل والتخلف الفكري بين أبناء المجتمع الإسلامي.

كما عرض الباحث مجموعة من التوصيات أهمها ما يلي:

- أ. وجوب تفعيل العمل الخيري، وترقيته من عمل فردي إلي عمل مؤسساتي منظم.
- ب. ضرورة تفعيل دور المسجد والمدرسة والإعلام في حث الناس على تدعيم وممارسة العمل الخيري، وبيان فوائد الدنيوية والأخروية على الأفراد والمجتمع.
- ت. تعيين الأمناء والثقات وأهل العلم والكفاءة في الإشراف على أموال العمل الخيري جمعاً وإنفاقاً.

5. دراسة (آدم نوح القضاة, 2008) "مشاركة غير المسلمين في الموارد المالية للعمل

الخيري ومصارفه - دراسة فقهية".

هدف هذا البحث بالدراسة والتحليل للأحكام الفقهية المتعلقة بمشاركة غير المسلمين في الموارد المالية للعمل الخيري، ويتناول أيضا الأحكام الفقهية المتعلقة بمشاركتهم في مصارف العمل

الخيرى، بقصد معرفة حدود هذه المشاركة وضوابطها فى الفقه الإسلامى، مع الإشارة للوقف كنموذج تطبيقى مهم فى تنمية المجتمع.

ومن أهم النتائج التى توصلت إليها هذه الدراسة:

أ. الأصل قبول مشاركة غير المسلم فى العمل الخيرى، ضمن ضوابط وهى: أن يتم تخريج هذه المشاركة على أصل فقهى صحيح شرعاً، وأن لا تكون مشروطة بشرط ظاهر أو غير ظاهر مما يتعارض مع أحكام الشرع.

ب. يصح من المسلم أن يشمل بمصارف أعماله الخيرية التطوعية غير المسلمين أو يخصهم بشيء منه وذلك بشرط ألا يكونوا من الحريين أو ممن أظهر العداء للمسلمين.

كما عرض الباحث مجموعة من التوصيات أهمها ما يلى:

أ. أن نولى دراسات العمل الخيرى وتأصيلها الفقهى المزيد من العناية والاهتمام لإبراز القيم الإسلامية الأصيلة لهذا النشاط الإنسانى الهام.

ب. ضرورة تفعيل الموارد المالية للعمل الخيرى، لما لها من دور اقتصادى واجتماعى فى تنمية المجتمع.

6. دراسة (السيد الحسن، 2008) "دور الجمعيات الخليجية فى تفعيل العمل الخيرى الإنسانى والدعوى الإسلامى بدولة غانا".

هدفت هذه الدراسة لبيان دور الجمعيات الخليجية فى مجال العمل الإنسانى الخيرى فى دولة غانا، حيث كان لها دور بارز وكبير فى مختلف مجالات العمل الخيرى كإنشاء المساجد والمدارس والمكتبات والعيادات الصحية والآبار والقوافل الطبية والمشاريع الوقفية ودور الأيتام وكفالة الدعاة إلى الله وغيرها، لسكان المنطقة بغض النظر عن الانتماء وإن كان للمسلمين أولويات، وما يترك ذلك من أثر عميق فى قلوب الناس.

ومن أهم النتائج التى توصلت إليها هذه الدراسة:

أ. محدودية موارد الجمعيات الخيرية الإسلامية الغانية.

ب. سوء الإدارة وعدم مواكبة التطورات العلمية وتقنية المعلومات فى أنشطتها.

كما عرض الباحث مجموعة من التوصيات أهمها ما يلى:

أ. إقامة دورات تثقيفية لترقية المستوى العلمى لمندوبى الجمعيات الخليجية فى أفريقيا.

ب. إنشاء المشروعات الاستثمارية للجمعيات الخيرية حيث أن هناك مجالات كبيرة للاستثمار.

7. دراسة (عبد المالك منصور, 2008) "العمل الخيري - تكافل اجتماعي وعطاء إنساني". هدفت هذه الدراسة لتوضيح أهداف وصور وأشكال العمل الخيري, واعتبرت أن العمل الخيري يمثل في ذاته صورة للتكافل الاجتماعي بين شرائح المجتمع, وعطاء إنسانيا يبذله القادرون عليه, وأنه صار اليوم رافدا من روافد التنمية البشرية وسمة حضارية بارزة للمجتمعات التي تحرص على التنمية والعطاء الإنساني للمحتاجين إليه.
ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

- أ. تأصيل العمل الخيري في المجتمع الإسلامي باعتباره عنصرا رئيسيا من عناصر الأمة الإسلامية وركيزة من أهم ركائزها الحضارية.
 - ب. تحديث مجالات العمل الخيري لمواجهة العصر ومتطلباته.
- كما عرض الباحث مجموعة من التوصيات أهمها ما يلي:
- أ. التعاون مع المنظمات الدولية في مجال العمل الخيري للاستفادة من خبراتها.
 - ب. التعاون الإعلامي في مجال الدعوة لنظرة جديدة للعمل الخيري واليعد عن النظرة التقليدية.

8. دراسة (علاء الدين البديري, 2008) "العمل الخيري في آسيا الوسطي - دراسة استشرافية - دراسة تطبيقية على دول: كازاخستان - قرقستان - طاجكستان". هدفت هذه الدراسة تسليط الضوء على دور الجمعيات الخيرية العربية الخليجية⁽¹⁾ في آسيا الوسطي, وذلك من خلال إلقاء نظرة تاريخية على تاريخ العمل الخيري في المنطقة وما له من أهمية في تنمية المجتمعات الإسلامية, حيث برز بشكل واضح بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه, ومن ثم تدافع الجمعيات الخيرية لتقديم الخدمات الخيرية بمختلف أنواعها في تلك المنطقة.

- ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:
- أ. عدم التجديد في البرامج والمشروعات وضعف الرؤية المستقبلية.
 - ب. ضعف الكوادر الإدارية, وظهور الفردية في العمل الخيري.
 - ت. عدم مراعاة تطور الدول والمنطقة, والاهتمام الضعيف بالجانب العلمي.

كما عرض الباحث مجموعة من التوصيات أهمها ما يلي:

- أ. تأهيل القائمين على العمل الخيري تأهيلا علميا متوزنا.

(1) الجمعيات هي: مؤسسة الوقف الإسلامي, وجمعية الهلال الأحمر الإماراتي, ولجنة مسلمي آسيا, والندوة العالمية للشباب الإسلامي, وجمعية الإصلاح الاجتماعي, وهيئة الأعمال الخيرية.

ب. إيجاد برامج نوعية في العمل الخيري، والتعاون مع المؤسسات الحكومية.

9. دراسة (محمد بني عيسى, 2006) "العمل التطوعي وآثاره في التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي".

هدفت هذه الدراسة لبيان دور العمل التطوعي في التنمية الاقتصادية، من خلال دوره في زيادة الإنتاج وإعادة توزيع الدخل وآثره في الاستهلاك والاستثمار والتعليم والصحة. كما تناولت دوره في إنتاجية الفرد وزيادة مشاركته في العملية الإنتاجية، وإعداد القوى العاملة المؤهلة المدربة، ومساهمته في إيجاد البنية التحتية، وسيادة الأمن بمفهومه الواسع مما يحفز المستثمرين لزيادة استثماراتهم.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

أ. تساهم الأعمال التطوعية في إيجاد البنية التحتية الملائمة للاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية.

ب. يساهم العمل التطوعي في زيادة إنتاجية عنصر العمل من خلال تقديم الخدمات التعليمية والتدريبية والصحية للأفراد.

ت. تعمل الأنشطة التطوعية على تحقيق العدالة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.

وعرض الباحث مجموعة من التوصيات أهمها:

أ. العمل على تفعيل العمل التطوعي وتنشيطه في المجتمع لكي يتمكن من القيام بدوره التنموي.

ب. اختيار أفضل مجالات العمل التطوعي بما يتناسب وواقع المجتمع المسلم.

10. دراسة (وجدى بركات, 2005) "تفعيل الجمعيات الخيرية التطوعية في ضوء سياسات الإصلاح الاجتماعي بالمجتمع العربي المعاصر".

هدفت هذه الدراسة للتعرف على واقع الجمعيات الخيرية التطوعية في ضوء الأحداث المعاصرة التي يمر بها المجتمع العربي على المستوى الداخلي والخارجي، وبلورة العوامل المساعدة لتفعيل دور الجمعيات الخيرية التطوعية في ضوء سياسات الإصلاح بالمجتمع العربي المعاصر من خلال رؤية مهنية متخصصة. وذلك لما لها من أهمية في النهوض بالمجتمعات العربية.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

أ. العمل الخيري لم يعد عملاً تلقائياً ولكنه دخل مرحلة الاحتراف، وبالتالي يجب الأخذ بالأسلوب العلمي والمهني في تقديمه.

ب. تزداد قوة العمل الخيري من خلال تكامله مع القطاعات الأخرى في المجتمع أي إيجاد التنسيق بين الجمعيات الخيرية فيما بينها، وبين المؤسسات الأخرى.
ت. يجب على الجمعيات وضع خطط وابتكار وسائل لتنمية مواردها.
كما عرض الباحث مجموعة من التوصيات أهمها ما يلي:
أ. دعوة المواطنين من خلال وسائل الاتصال المختلفة إلى المشاركة التطوعية بكافة صورها دعم الجمعيات الخيرية بما يمكنها في أداء رسالتها والنهوض بمسؤولياتها.
ب. تقويم أوضاع هذه الجمعيات بصفة دورية، بقصد الاستفادة من نتائج التقويم في تطوير وتحسين البرامج والخدمات التي تقدمها، واستحداث برامج جديدة.

1.9.2 الدراسات الأجنبية:

1. دراسة (Rebecca Hunter, 2004)

"Development International and Volunteers".

هدفت هذه الدراسة لتوضيح التأثير الإيجابي للعمل التطوعي على التماسك الاجتماعي خصوصاً وأن المشاكل التي تواجه الدول اليوم أكبر من قدرة الحكومات وحدها للتعامل معها، ومن ثم فالأنشطة الخيرية التطوعية على المستوى الدولي والوطني تساهم في تحسين قدرة الدول النامية ودعم سياسة الإصلاح بها.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

أ. تفعيل المبادرات التطوعية الخيرية يساهم في تماسك المجتمع في ظل التحولات الاقتصادية.

ب. أهمية توظيف واستخدام تقنية الاتصال والإنترنت في المبادرات التطوعية لتقديم الخدمات الخيرية والإنسانية.

كما أوصت هذه الدراسة بما يلي:

أ. ضرورة توفير المعلومات الاجتماعية والاقتصادية لتقديم الخدمات الخيرية التطوعية على المستوى الدولي وذلك لتفعيل عمليات التنمية.

2. دراسة (Bruce bonnicksen, 2003)

"Volunteers and Social Services Systems".

هدفت هذه الدراسة لتوضيح مفهوم التطوع ودوره في المجتمع حيث أشارت إلى أن المتطوعين عنصر مكمل ومصدر أساسي في تقديم برامج الخدمات الإنسانية، وقد أوضحت الدراسة أن

المنظمات الخيرية التطوعية زادت بنسبة 37.7% من عام 1989-1998م بالمجتمع الأمريكي، كما زاد عدد مراكز التطوع.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

- أ. العمل التطوعي يؤدي إلى نشر روح المحبة والخير في المجتمع.
- ب. المنظمات الخيرية التطوعية تعتمد في تمويلها على الشركات والمؤسسات الكبيرة بالمجتمع وذلك في إطار ما يسمى بالمنافسة المتزايدة للدولار الخيري.

3. دراسة (Hirshikesh Vinod, 2003)

"Market Failure and Economics of Charity".

هدفت هذه الدراسة للحديث عن فشل نظام السوق والمتمثل في عدم قدرته على تحقيق العدالة في التوزيع، وفقدان بعض الخدمات العامة كأبرز معالم الفشل، ويناقش الأعمال الخيرية كوسيلة لمعالجة ذلك الفشل، كما أنه يربط الأعمال الخيرية حسب أهميتها من الأقل أهمية إلى الأكثر.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

- أ. العمل على تشجيع الأعمال الخيرية من خلال النظام الضريبي.
 - ب. التمييز بين المتبرعين من خلال الحوافز المشابهة للحوافز الربحية.
- كما عرض الباحث مجموعة من التوصيات أهمها ما يلي:
- أ. يقترح قانونية فرض إطلاق أسماء المتبرعين على الأشياء ووضع أرشيف خاص لأسماء المتبرعين للتشجيع على التبرع.
 - ب. العمل على تشجيع المتبرعين من خلال المزايا التنافسية الخيرية يزيد من قيمة التبرعات.

4. دراسة (Maria Elena Johann Peter, 2002)

"Conscious Voluntary Action".

هدفت هذه الدراسة لتوضيح أن العمل التطوعي الواعي ينبع من أساس ديني، وأن الاستفادة من جهود المتطوعين المشتركة بشكل منظم ومدرّوس يساهم في تحقيق آمال المواطنين نحو التغيير وإحداث تحولات اجتماعية وروحية بالمجتمع، كما أشارت الدراسة إلى أن تنظيم العمل التطوعي الخيري لا يجب أن يرتبط بزوايا دينية فقط ولكن يجب تناوله من زوايا اقتصادية واجتماعية وسلوكية....إلخ.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

- أ. ضرورة تفعيل العمل التطوعي للاستفادة منه في مختلف المجالات.

ب. العمل التطوعي يعمل على تماسك المجتمع وتحقيق التكافل الاجتماعي.

كما أوصت هذه الدراسة بما يلي:

- أ. إتخاذ الإجراءات التنظيمية لتحقيق الاستفادة وتفعيل المشاعر الخيرية لدى المواطنين.
- ب. العمل على تنظيم وتطوير العمل الخيري التطوعي للاستفادة منه قدر الإمكان في مجتمعاتنا المعاصرة.

1.10 التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال الإطلاع على الدراسات السابقة، نجد أن أغلبها يعالج جانب واحد من جوانب الموضوع، فمثلاً دراسة محمد مهدي تناولت الموضوع من جانب شرعي تأصيلي تاريخي، أما دراسة آدم القضاة فكانت دراسة فقهية لمشاركة غير المسلمين في العمل الخيري، وكذلك دراسة رندة زينو فقد بينت أهمية العمل التطوعي في السنة النبوية. أما دراسات كلاً من نصر سلمان وعبد المالك منصور و Rebecca Hunter فقد ركزت على دور العمل الخيري في تحقيق التكافل الاجتماعي.

بينما دراسات كلاً من ابراهيم البيشي وحمزة إسماعيل وكمال حطاب وأنس اغبارية ومحمد بني عيسي ومحمد مقداد ووجدي بركات و Hirshikesh Vinod فقد تناولت أثر العمل الخيري من جانب واحد من خلال بيان بعض الآثار الاقتصادية للعمل الخيري كالأستقرار الاقتصادي أو العمل الإغاثي أو العمل التنموي بشكل جزئي أو العمل على تغطية العجز الحادث في تحقيق العدالة وإعادة توزيع الدخل بسبب فشل السوق.

وبالتالي ما يميز هذه الدراسة أن جميع الدراسات السابقة كانت تركز على جانب واحد دون الجوانب الأخرى وبخاصة الجانب الشرعي، لذا جاءت هذه الدراسة لتغطية تلك الفجوة ولتبين دور الأعمال الخيرية التطوعية في إحداث التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي. وتتفق هذه الدراسة مع عدد من الدراسات السابقة في بعض جوانب المشكلة البحثية وبعض جوانب إطارها النظري، والحث على تفعيل العمل الخيري التطوعي.

كما أن هذه الدراسة تتميز عن الدراسات السابقة في تناول موضوع العمل الخيري التطوعي من مختلف جوانبه وتوضيح الرؤية الإسلامية لتحقيق التنمية الاقتصادية بالإضافة لدراسة نماذج تطبيقية من واقع قطاع غزة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة نتيجة للحصار الإسرائيلي على القطاع، وذلك من خلال استخدام بيانات سلاسل زمنية عبر الزمن عن الفترة 2007-

2012م لبيان دور العمل الخيري في تحقيق النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات الفقر والبطالة في قطاع غزة. كما أنها تعتبر الدراسة الأحدث في تناول العمل الخيري في فلسطين بشكل عام والدراسة الأولى في قطاع غزة بشكل خاص, على حد علم الباحث.

ملخص الفصل:

تناول هذا الفصل العديد من النقاط الهامة, حيث تم التطرق في البداية لمقدمة الدراسة؛ والتي بينت دور العمل الخيري في المساهمة في التنمية الاقتصادية, ثم تم استعراض مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها وفرضيتها وكذلك منهجية الدراسة وحدودها ومتغيراتها.

وفي نهاية الفصل استعرض الباحث العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع العمل الخيري أو أحد جوانبه سواءً الجانب الفقهي أو الاقتصادي أو الاجتماعي. وبعد ذلك تم التعليق على هذه الدراسات وبيان أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.

الفصل الثاني

التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي

2.1 تعريف التنمية في الفكر الاقتصادي

2.2 مبادئ المنهج التنموي في الإسلام

2.3 خصائص التنمية في المنهج الإسلامي

2.4 الضمانات الإسلامية لنجاح التنمية الاقتصادية واستمرارها

2.5 أسباب التخلف الاقتصادي في الدول الإسلامية

مقدمة:

إن الصراع من أجل البقاء والسعي إلى حياة أفضل، هما ميل رافق الإنسان منذ وجد على هذه الأرض ينشئ علاقة، ويبني أسرة، ويكون مجتمعاً، وينشد استقرار، وحيث أن الثورات الزراعية والصناعية والتكنولوجية والتطورات التي رافقت الإنسان منذ كان يعيش حياة بدائية إلى أن وصل إلى ارتياد الفضاء والاشتغال بالإلكترونيات، ما هي إلا وثبات هادفة للسيطرة على العالم وتسخير الطبيعة لخدمة أغراضه وتطلعاته.

ولقد جاءت الشرائع الإلهية تذكر الإنسان بقدرته على تخطي الصعوبات من أجل مجتمع أفضل، وتحضه على تجاوز العقبات في سبيل إقامة عالم أمثل، لذلك أرسل الله ﷻ الرسل والأنبياء واقتضت حكمته أن يكون محمد ﷺ خاتمهم، وأن تكون رسالته نهاية المطاف لجميع الرسالات السماوية، وأن تبلغ الدرجة العليا من الكمال والشمولية لجميع ما قد يحتاج إليه الإنسان في هذه الحياة.

ولما كان أبرز المشاكل التي تواجه الإنسانية منذ بدء الخليقة هي في عمومها مشاكل اقتصادية، لذلك جاءت الشريعة الإسلامية بما يكفل مواجهة هذه المشاكل، ولقد أخذت المشكلة الاقتصادية في عصرنا الحاضر أبعاداً خطيرة وبلغت درجة من التعقيد والتشابك ربما لم تبلغها في أي عصر من العصور، وتأخذ هذه المشكلة حيزاً واسعاً ضمن ظاهرة أعم وأشمل هي ظاهرة التخلف. وقد ارتبط وجود هذه الظاهرة بظهور الاستعمار الذي حول البلاد الإسلامية إلى بلاد تابعة له، وبعد حصول البلدان الإسلامية على استقلالها الرسمي، حاولت القضاء على مظاهر التخلف وتحقيق التنمية، إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل، لأنها لم تخرج عن إطار نقل النماذج الأجنبية والمستوردة للتنمية والتي لم تراعي خصوصياتها.

وحيث أن التحدي مازال يواجه الأمة الإسلامية ويهددها في شخصيتها وكيانها واستقلاليتها قائماً، وهو تحد في جميع أوجه الحياة وإن كان أبرزها التحدي الاقتصادي. لذا كان لا بد من إبراز المنهج الإسلامي للتنمية والذي من خلاله تحافظ الأمة على هويتها الإسلامية، وتعال مرادها في التخلص من مظاهر وأسباب التخلف، وتحقيق التنمية التي تسعى إليها.

2.1 تعريف التنمية في الفكر الاقتصادي:

2.1.1 تعريف التنمية في اللغة:

تعني زيادة الشيء والإكثار منه أو الارتفاع به، وهي من فعل (نمى) فيقال نمى ينمي نمياً، ونماء الشيء أو المال أو الزرع إذا زاد أو كثر أو ارتفع أو هي من الفعل ينمو نمواً (موقع الباحث العربي, <http://baheth.info/>, 2013).

2.1.2 تعريف التنمية الاقتصادية في الفكر الوضعي:

للتنمية الاقتصادية في الفكر الوضعي تعريف عديدة بعدد المفكرين الذين تكلموا في التنمية الاقتصادية واختلاف وجهات نظرهم، غير أنه عند الحديث عن تعريف التنمية الاقتصادية نثار قضية التفرقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية⁽¹⁾ فكلاهما يعني زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد. ويميل البعض إلى المساواة بين التعريفين - أي استخدامهما كمرادفين - حيث أن كلاهما يعني التغيير إلى الأحسن والأفضل، إلا أن إجماع كُتَّاب التنمية على التفرقة بينهما (عجمية وآخرون، 2006). ونظراً للمكانة المرموقة للتنمية الاقتصادية بين الدراسات الاقتصادية فقد تعددت التعاريف ومن أهم هذه التعاريف ما يلي:

- تعريف هيئة الأمم المتحدة عام 1995: هي العملية المرسومة لتقدم المجتمع جميعه اجتماعياً واقتصادياً، وتعتمد بقدر الإمكان على مبادرة المجتمع المحلي وإشراكه (تقرير صندوق النقد الدولي، 1998).
- وبحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتسع مفهوم التنمية لأبعاد ثلاثة هي (القرشي، 2007):
 - ✓ تكوين القدرات البشرية، مثل تحسين الصحة وتطوير المعرفة والمهارات.
 - ✓ استخدام البشر لهذه القدرات في الاستمتاع، أو الإنتاج (سلع وخدمات)، أو المساهمة في النشاطات الثقافية والاجتماعية والسياسية.
 - ✓ تحقيق مستوى الرفاه البشري الذي يضمن لهم حياة كريمة.

(1) النمو الاقتصادي: يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي، الأمر الذي يؤدي لتحقيق زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن. أما التنمية الاقتصادية: فهي العمل التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن، وتحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء.

- أما تعريف الاقتصادي سام وبلسون: تتمثل في تغييرات في الهياكل والبنية الاقتصادية والاجتماعية، تضمن نقل الاقتصاد من اقتصاد متخلف يتميز بانخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية وحجم الاستثمارات، إلى اقتصاد متقدم يتمتع بارتفاع مستوى الكفاءة الإنتاجية في ظل توازن العلاقات الهيكلية بين القطاعات الإنتاجية الأساسية (Joan, 2010).

ومن خلال التعريف السابقة، يرى الباحث أن التنمية الاقتصادية بمعناها الواسع المتعدد الأبعاد هي: عملية إرادية منظمة ومخطط لها وذات أبعاد مركبة تتضمن إلى جانب النمو الاقتصادي وتوزيع ثماره توزيعاً عادلاً لإحداث تغييرات جذرية جوهرية في البنى (الهياكل) الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وفي هياكل المؤسسات الوطنية وفي أنماط السلوك ومواقف واتجاهات المواطنين نحو التنمية من أجل توفير الحياة الإنسانية المادية والروحية الكريمة للفرد والمجتمع.

وهذه التعاريف على سبيل المثال لا سبيل الحصر، كما أن النظريات والاستراتيجيات التي تناولت عملية التنمية الاقتصادية تعددت بعدد العلماء الذين تكلموا بذلك، وعند مراجعتها نجد أنها تركز على جانب واحد من جوانب التنمية، وهو الجانب المادي أو الاقتصادي، وتغفل أو تتغاضى عن الجوانب الأخرى وهذا نتيجة تأثر الفكر الوضعي بما يعرف بنظرية رأس المال وطغيان تيار العلمانية والمادية على هذه المجتمعات.

2.1.3 تعريف التنمية الاقتصادية في الفكر الإسلامي:

لم يكن لفظ التنمية الاقتصادية شائعاً في الكتابات الإسلامية الأولى، إلا أن المعنى قد استخدم كثيراً بالألفاظ مختلفة منها: العمارة والتمكين والنماء والتثمين والسعي في الأرض وإصلاح وإحياء الأرض وقد ورد بعض هذه الألفاظ و مترادفاتهما في القرآن الكريم وفي بعض الأحاديث النبوية الشريفة، وظهرت بوضوح في كتابات الأئمة والعلماء وخطبهم في عصور الإسلام المبكرة والوسيلة. ويعتبر مفهوم العمارة المستمد من قوله تعالى: ﴿هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ [هود:61]، أكثر شمولاً من مفهوم التنمية الاقتصادية بالمعنى الوضعي ويزيد عليه، لأن العمارة في الفكر الاقتصادي الإسلامي تعني تحقيق النهوض في جميع جوانب وقطاعات الحياة بما فيها الجوانب الاقتصادية والمادية (الشايحي، 2005).

ومن خلال مراجعة الحضارة الإسلامية نجد أن الفقهاء والعلماء المسلمين أول من اهتم وعالج قضايا التنمية، وهذا أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول: "من كان له مال فليصلحه ومن كانت له أرض فليعمرها، فيوشك أن يأتي من لا يعطي إلا من أحب" وهي دعوة صريحة إلى

التنمية والعمارة" (الرماني، 2001)، أما الخليفة الراشد علي بن أبي طالب عليه السلام في كتابه إلى واليه على مصر: "وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج، لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة، ومن طلب الخراج من غير عمارة أخرج البلاد (الشكيري، 1988).

كما نجد أن أوائل المؤلفات الاقتصادية العالمية في مجال التنمية الاقتصادية، هي لكتاب مسلمين سبقوا الكتاب الأجانب بعدة قرون، ونذكر منهم العلامة ابن خلدون الذي عالج مختلف قضايا التنمية في مقدمته تحت عنوان "الحضارة وكيفية تحقيقها"، والإمام أبي يوسف في كتابه "الخراج"، والفقهاء الدلجي في كتابه "الفلاحة والمفلكون" أي الفقر والفقراء وهناك علماء آخرين تناولوا الموضوع من جوانب مختلفة (الشكيري، 1988).

ولقد حاول بعض العلماء والكتاب الإسلاميين المعاصرين في تحديد مفهوم التنمية أو تعريفها، وذلك من خلال اشتقاق مفهوم التنمية في الإسلام استناداً إلى نصوص أو معاني قرآنية؛ ومن أهم هذه التعريفات ما يلي:

- تعريف الدكتور شوقي دنيا يقول: إن لفظ العمارة أو التعمير يحمل مضمون التنمية الاقتصادية، وقد يزيد عنها، فهو نهوض في مختلف مجالات الحياة الإنسانية، وإن تناول بصفة أولية جوانب التنمية الاقتصادية بمعناها المتعارف عليه في علم الاقتصاد، الذي لا يخرج في خطوطه العامة عن تعظيم عمليات الإنتاج المختلفة (دنيا، 1979).
- ويؤكد آخرون: أن مفهوم عمارة الأرض يشمل مضمون التنمية الاقتصادية وزيادة، كما أن لمفهوم العمارة أبعاداً اجتماعية وثقافية ودينية وحضارية لا يتضمنها مفهوم التنمية الاقتصادية، الذي ربما يكون مقصوراً على الجانب المادي من الحياة على الأقل في ظل مفهوم الغرب الرأسمالي والشرق الشيوعي له (يوسف، 1981).
- وهناك من يعرف التنمية الاقتصادية في الإسلام: إنما هي نشاط موجه إلى الهدف، ومحقق للفضيلة، ويستلزم مشاركة الإنسان العميقة والواسعة، ويتجه إلى تحقيق الحد الأقصى من الرفاه الإنساني، في كل مظاهره، وإلى بناء قوة الأمة، لكي تقوم بدورها في العالم، دور خليفة الله في الأرض، ودور الأمة الوسط. إن التنمية تعني التنمية الأدبية والروحية والمادية للفرد والمجتمع، بما يؤدي إلى أعظم رفاه اجتماعي اقتصادي، وإلى الغاية من خير البشرية (أحمد، 1985).

- ويرى آخرون بأن التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي: هي مجموعة الأنشطة التي تستهدف تحقيق قدر من الرخاء المادي المناسب لتفتح جوانب الشخصية الإنسانية، بما يؤهلها للقيام بحق الاستخلاف في الأرض (بكار، 1999).
- ونحو مفهوم أكثر شمولية للعمارة يرى البعض: أن هناك اطلاقين للعمارة "عمارة الأرض" عندما يكون الحديث عن إحداث التنمية داخل القطاع الزراعي و"عمارة البلاد" عندما يتحدث عن تحقيق التنمية الاقتصادية في شتى القطاعات التي يتكون منها المجتمع، كما أن التنمية في الإسلام لا تقتصر على الجانب الاقتصادي بل تمتد لتشمل مختلف جوانب الحياة، وهو ينصرف في المقام الأول إلى تنمية الإنسان ذاته (الرماني، 2001).
- أما تعريف آخرون للتنمية: فهي تهتم بتغيير الحياة الإنسانية نحو الأفضل، بل تتعدى الاهتمام بأمور الدنيا وإعمار الأرض إلى الاهتمام بأمور الآخرة وتوثيق الصلة بالله والالتزام بالقيم الأخلاقية الفاضلة. وبالتالي فهي عملية بناء نفسي واجتماعي واقتصادي شامل لأفراد المجتمع على هدى نموذج متميز يحقق سعادة الإنسان في الدنيا والآخرة (حجازي، 2004).
- بينما يوضح البعض مفهوم أكثر شمولية للتنمية في الإسلام بأن التنمية: هي تغيير هيكلية في المناخ الاقتصادي الاجتماعي، يتبع تطبيق شريعة الإسلام والتمسك بعقيدته، ويعبئ الطاقات البشرية للتوسع في عمارة الأرض والكسب الحلال بأفضل الطرق الممكنة في إطار التوازن بين الأهداف المادية والأهداف غير المادية (يسري، 2007).

ومن خلال التعاريف السابقة، يرى الباحث أن التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي بمعناها الواسع: تدخل ضمن مفهوم العمارة الذي يعتبر أعم وأشمل من مجرد التنمية الاقتصادية، ومعني ذلك النهوض بمختلف مجالات الحياة الإنسانية من أجل بناء الإنسان الصالح التقى ليكون بحق خليفة الله في أرضه، مع الأخذ بكافة الأساليب العلمية والتقنية بهدف إحداث التغيير الجذري والهيكلية لمختلف النظم الفكرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية.... إلخ، من أجل توفير الحاجات الفردية⁽¹⁾ والحاجات العامة⁽²⁾ وبالتالي الانتقال بالمجتمع من حالة الفقر والتخلف إلى حالة التقدم والحضارة مع ضمان ذلك للأجيال القادمة.

(1) **الحاجات الفردية**: وهي التي تضمن للإنسان حياته وكرامته وقدرته على الاستمرار في عمارة الأرض وهي الطعام والشراب واللباس والمسكن والأمن.

(2) **الحاجات العامة**: وهي التي تسهم في قيام مجتمع قوي من جميع النواحي الصحية والثقافية والتربوية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية ليؤدي دوره في هذه الحياة.

ويمكن تبرير استخدام مفهوم العمارة بما يلي(الرماني, 2001):

- التلخص من الانتقادات الموجهة لمصطلح التنمية الاقتصادية والتي منها:
 - ✓ البعد الواحد في المفهوم وهو البعد الاقتصادي (المادي).
 - ✓ والبعد الواحد في الهدف وهو اللحاق بركاب الغرب.
 - ✓ والبعد الواحد في الوسيلة وهو رأس المال.
 - ✓ إضافة إلى البعد الآني في تفسير التخلف, والبعد الواحد في علاجه, والبعد الكمي من خلال التركيز على القياس وعلى مستويات الاستثمار.

- ما يتميز به مصطلح العمارة من مميزات, التي منها:
 - ✓ أنه مصطلح إسلامي, ورد في القرآن الكريم والسنة النبوية واللغة العربية.
 - ✓ أنه لا يقتصر على النواحي الاقتصادية فقط.
 - ✓ أنه يهدف على إقامة مجتمع المنقنين بتوفير حد الكفاية لهم.
 - ✓ أن وسيلته الإنسان, خليفة الله في أرضه.
 - ✓ إضافة إلى سعة أفقه وبعده الزمني(الدنيا والآخرة).

ويرى الباحث من التعاريف السابقة أن التنمية الإسلامية لها معاييرها وضوابطها الخاصة, فكما أنها لا تمنع من الأخذ بكل ما هو نافع ومفيد من مناهج التنمية الوضعية, فإنها لا تنفك عن أصولها ومبادئها المستمدة من الكتاب والسنة الشريفة. كما أن المنهج الإسلامي للتنمية مترابط في خطوطه وتفصيله وهو بدوره جزء من صيغة عامة للحياة تتكون من العناصر الآتية(العسل, 1996):

- **العقيدة:** هي القاعدة الأساسية في التفكير الإسلامي, وهي تحدد نظرة المسلم الكلية إلى الكون والإنسان والحياة, وتضفي عليه طابعاً إيمانياً وقيمة ذاتية, بحيث يصبح الإيمان بالله هو الدافع والحافز الأساسي لعملية التنمية والتقدم.
- **المفاهيم:** هي التي تعكس وجهة نظر الإسلام في تفسير الأشياء علي ضوء النظرة العامة التي تبلورها العقيدة ويعمقها التطبيق.
- **العواطف والأحاسيس:** هي التي يتولى الإسلام بثها وتنميتها, وهي التي تؤدي دوراً هاماً في تكييف الحياة, وتضمن أسباب التضامن والسعادة للمجتمع.
- **السياسة المالية:** إن السياسة المالية في نظر الإسلام لا تكتفي بتمويل الدولة للنفقات اللازمة, وإنما تستهدف المساهمة في إقرار التوازن الاجتماعي والتكافل العام.

- **التشريع الجنائي:** إن الحدود في الشرع الإسلامي تقام علي المخالفين والعصاة والمجرمين حتي يعيش الأفراد في مستوى الكفاية, ويتحقق للمجتمع الأمن والطمأنينة.
- **الأخلاق:** لا يقتصر التشريع الإسلامي علي تنظيم الوجه المادي والظروف الطبيعية للمجتمع شأن المناهج الوضعية وإنما ينفذ إلي أعماقه الفكرية والروحية ويسعى إلي التوفيق بينهما وذلك باعتماد مبدأ المزج بين الدافع الذاتي والعامل الأخلاقي.

2.2 مبادئ المنهج التنموي في الإسلام:

قد أولى علماء المسلمين المعاصرون قضية التنمية الاقتصادية اهتماماً بالغاً وأفردوا لها أبحاثاً متخصصة مبنية على التصور الإسلامي للوجود, وأهم ما يتميز به المنهج الإسلامي للتنمية عن غيره بأنه ينطلق من المبادئ الآتية(أحمد, 1985):

2.2.1 توحيد الربوبية: ويتمثل بإفراد الله عز وجل بالخلق, فالله هو الخالق لكل شيء, ولا خالق سواه, لقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف:54], ولقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ﴾ (فاطر:3) وإفراده عز وجل بالملك(العنيمين, 1994), فهو الخالق وهو المالك, يقول الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [إل عمران:189], أما ملك الإنسان للأشياء فهي ملكية استخلاف, فلا يملك ما عنده تمام الملك, ولهذا فلا يتصرف فيه إلا على حسب ما أذن له شرعاً, فلا يجوز له أن يحرق ماله أو يعذب حيوانه لأن الملك الشامل العام لله وحده.

كما يتمثل توحيد الربوبية بإفراد الله بالتدبير, فلا مدبر إلا الله, قال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ ﴿فَذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمُ الْحَقُّ فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ﴾ [يونس:31-32]. وما انتظام أمر العالم كله وإحكام أمره إلا دليل على أن مدبره مالك واحد ورب واحد, لا رب للخلق سواه, أما تدبير الإنسان فمحصور بما تحت يده, وبما أذن له فيه شرعاً.

2.2.2 توحيد الألوهية: ويعني إفراد الله عز وجل بالعبادة, وهو التوحيد الذي دعا إليه جميع الرسل عليهم السلام, ونزلت به جميع الكتب السماوية(العنيمين, 1994), قال تعالى: ﴿لَقَدْ

أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴿ [الأعراف:59], وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء:25]. وتوحيد الألوهية يتضمن توحيد الربوبية، فهو الخالق لما في الكون وهو المالك والمدبر له، ولذا فهو وحده المستحق للعبادة دون غيره(الشاويش، 1978).

والإنسان أمامه خياران لا ثالث لهما، إما أن يكون عبداً لله، وإما أن يكون عبداً لغير الله رافضاً العبودية لله، والعبودية لله احتكام لشرعه عز وجل في كل شؤون الحياة، والالتزام بالشرع هو غاية التكليف بمسئولية إعمار الأرض، أما الشرك فهو ظلم وتخلف، ولكي يتحقق إعمار الأرض لا بد من إعمار الإنسان أولاً، وهو المطالب بالضرب في الأرض سعياً لطلب الرزق لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا فُضِّيتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الجمعة:10]، وقدم الله ﷻ الضرب في الأرض على الجهاد في سبيله وذلك في قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَىٰ وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [المزمل:20]، والرسول ﷺ يقول: "الساعي على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله، وكالقائم لا يفتر، وكالصائم لا يفطر"⁽¹⁾، ولا يتم السعي إلا من خلال العمل الصالح الدؤوب الدائم للكسب، أخذاً بالأسباب في حدود الاستطاعة. وما سعي الإنسان هذا إلا للحصول على الرزق الذي قسمه الله له وضمنه له، لقوله تعالى: ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ﴿22﴾ فَوَرَبُّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطَفُونَ﴾ [الذاريات:22-23]، وهذا هو القانون الأساسي للكون الذي يلقي ضوءاً على النموذج الإلهي للتنمية النافعة، والاستغلال الأمثل للموارد والمحافظة عليها، والاشتراك في دعمها وقسمتها.

ومقتضى التوحيد عبادة الله عز وجل وهي الغاية من الخلق؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿27﴾ مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطْعَمُونَ ﴿28﴾ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ [الذاريات:56-57-58]، والعبادة بمفهومها الواسع تشمل كل الأعمال المشروعة والتي لا تتنافى مع الشريعة الإسلامية(جرادات، 2005).

2.2.3 الاستخلاف: ويتمثل ذلك بدور الإنسان بوصفه خليفة الله في أرضه، لقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة:30]، وهذا يحدد دور الإنسان ومنزلته ومسؤولياته، والأمة الإسلامية محل هذه الخلافة لقوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَ لِيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي

(1) صحيح البخاري (5038)، وصحيح مسلم (2982).

ارْتَضَى لَهُمْ وَلِيْبَدَلَهُمْ مِنْ بَعْدِ حَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [النور:55]. وعلى هذا تقوم التنمية بإعمار الأرض من قبل الإنسان لأن المال - الموارد الاقتصادية - لله والإنسان مستخلف فيه، وتبعية الاستخلاف تسخير هذا المال للانتفاع به، والعمل المستمر لتنمية المال حتي قيام الساعة(الغزالي، 1994)، لقول الرسول ﷺ: "إن قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فاستطاع ألا تقوم حتى يغرستها فليفعل"⁽¹⁾، والعمل المطلوب هو العمل الصالح الذي يعمر الأرض وينتج الطيبات ويحقق للإنسان الحياة الكريمة. ومن تبعية الاستخلاف التقيد بالشروط التي وضعها المالك الحقيقي للمال، من حيث توظيف المال وتنميته والتصرف به، وتأدية الحقوق المترتبة عليه، تحقيقاً لعدالة التصرف، وإقامة للتكافل الاجتماعي، وضماناً لأفضل استخدام للمال. ومن هنا يبرز المفهوم الإسلامي لأمانة الإنسان الأخلاقية، والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، والتي تعني مسؤولية الفرد والأمة عن إعمار الأرض.

2.2.4 التزكية: تعني التطهير والنماء، وقد كانت مهمة جميع الرسل عليهم السلام صياغة وتحديد علاقات الإنسان، مع خالقة عز وجل أولاً، ومع نفسه وأخيه الإنسان ومع البيئة ومع المجتمع ومع الدولة ومع كل ما يحيط به من أحياء أو جمادات ثانياً. حيث تهدف هذه العلاقات بمجملها إلى تحقيق تنمية إنسانية بكل المعاني، تسير نحو الكمال من خلال تزكية وتطهير تلك المواقف والعلاقات، مما يؤدي إلى النماء والنجاح والفلاح في الدنيا والآخرة، من خلال المشاركة المثلى في النشاط الاقتصادي وفق الضوابط الشرعية.

ويرى الباحث أنه يترتب على المبادئ السابقة في النشاط الاقتصادي إدامة الحياة، بتوفير الحاجات الأساسية لحياة الأفراد وسيادة العدالة والمساواة بين الأفراد، وتحقيق تنمية متوازنة بين مختلف المناطق والأقاليم في البلد الواحد، وتحقيق مستوى عالٍ ومرغوب من بيئة نوعية سليمة.

2.3 خصائص التنمية في المنهج الإسلامي:

حيث تتميز التنمية الإسلامية بعدة خصائص أهمها ما يلي:

2.3.1 الشمول: إن المنهج الإسلامي للتنمية لا يستهدف رقي الإنسان مادياً فحسب، وإنما روحياً بصفة أساسية. والروحانية في الإسلام ليست كما يتصور البعض مسألة ميتافيزيقية أو غيبية، وإنما هي العمل الصالح إيماناً بالله، واعتباراً أو مراعاة له تعالى، كان ذلك الإيمان، أو

(1) الصحيح المسند للوادعي (34)، وصحيح الجامع الصغير وزيادته للألباني (1424)، وحكم الحديث عندهما صحيح.

تلك المراعاة والاعتبار المتأصلة في العقل والنفس والتمثلة في النشاط والسلوك مردها خشيته تعالى والخوف من عقابه أو كان مردها ابتغاء مرضاته والفوز بجنته (الفنجري، 1996).

كما أن الإسلام لا يعرف الفصل بين ما هو مادي وما هو روحي، ولا يفرق بين ما هو دنيوي وما هو أخروي، فكل نشاط مادي أو دنيوي يباشره الإنسان هو في نظر الإسلام عمل صالح طالما كان مشروعاً وكان يتجه به إلى الله تعالى (العسل، 1996). وبالتالي فإن مبدأ الشمول في التنمية الإسلامية يقتضي تحقيق الاحتياجات البشرية كافة من مأكّل وملبس ومسكن ونقل وتعليم وتطبيب وترفيه وحق العمل وحرية التعبير وممارسة الشعائر الدينية وغيرها، وهي بذلك تضمن تنمية جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعلمية... إلخ. فالإسلام لا يقبل تنمية رأسمالية تضمن حرية التعبير ولا تضمن لقمة الخبر، كما لا يقبل تنمية اشتراكية تضمن لقمة الخبز وتقتل حرية التعبير (بلحناشي، 2007).

2.3.2 التوازن: ذلك أن التنمية الإسلامية لا تستهدف زيادة الإنتاج فحسب، وإنما تستهدف أساساً العدل، أي عدالة التوزيع لقوله تعالى: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [المائدة: 8] بحيث يعم الخير جميع البشر أيّاً كان موقعهم في المجتمع، ذلك أن هدف الإسلام من التنمية الاقتصادية، هو أن يتوفر لكل فرد أيّاً كان جنسيته أو لونه أو دينه أي بوصفه إنساناً حد الكفاية لا الكفاف، أي المستوي اللائق للمعيشة بحسب زمانه ومكانه (الشكيري، 1988).

كما أن مبدأ التوازن في التنمية الإسلامية يقتضي أن تتوازن جميع متطلبات التنمية، فالإسلام لا يقبل أن تنفرد بالتنمية النواحي الاقتصادية دون القضايا الصحية أو الثقافية أو الاجتماعية... وأن تستأثر الصناعة بالتنمية دون الزراعة، وأن تنفرد بالتنمية المدن دون القرى (بلحناشي، 2007).

2.3.3 الواقعية: الواقعية هي النظر إلى المشكلة من جميع جوانبها، ودراسة أبعادها وإيجاد الحلول الملائمة لواقعها القائم، وتقابلها المثالية التي تسعى على معالجة المشكلة بتصورات تكون في كثير من الأحيان بعيدة عن إمكانية التطبيق في الواقع. إن الواقعية في مجال التنمية الإسلامية هي مثالية في الوقت نفسه، كما أن المثالية في التنمية الإسلامية هي واقعية، لأن الإسلام وهو من عند الله العالم الخبير لا يمكن أن يقرر مبادئ مثالية بعيدة عن التصور الإنساني للحياة، وإمكانية تطبيقها.

وتتضح واقعية الإسلام ومثاليته في نفس الوقت بالكيفية التي عالج بها مشكلة الفقر والتباغض القائم بين الأغنياء والمحرومين. فقد أعطى للفقراء حقاً معلوم في أموال الأغنياء لقوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ ﴿٢٤﴾ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾ [المعارج: 24-25] , كما عالج مشكلة الفروقات الطبقيّة بالمساواة بين العباد لا فرق بين عربي وأعجمي ولا بين أبيض وأسود فجعل الناس سواسية كأسنان المشط لقول الرسول ﷺ: "لا فضل لعربي على عجمي, ولا لعجمي على عربي, ولا أبيض على أسود, ولا أسود على أبيض إلا بالتقوى, الناس من آدم, وآدم من تراب" (<http://islamqa.info/ar>, 2013), كما حض الإسلام على أعمال الخير والوصية والنذور والصدقات لنفس الغرض (العسل, 1996).

2.3.4 المسؤولية: تتحدد المسؤولية في التشريع الإسلامي في ثلاثة جوانب هامة وهي: مسؤولية الفرد تجاه نفسه, ومسؤولية المجتمع عن بعضه بعضاً, ومسؤولية الدولة عن الفرد والمجتمع.

حيث أن تكريم الله للإنسان, وتفضيله على غيره من المخلوقات, وتسخير له ما في السماوات والأرض, هي دعوة لهذا الإنسان بأن يحافظ على بدنه وحياته وبقاء جنسه باعتماد النظافة والطهارة في الجسم والثوب والمكان, وممارسة الألعاب الرياضية والوقاية من الأمراض وذلك يتمكن من أن يؤدي دوره في المجتمع (العسل, 1996).

وتتضح مسؤولية المجتمع عن بعضه البعض من خلال الواجبات التي فرضها الإسلام على المسلمين, نذكر منها على سبيل المثال واجب إقامة التكافل الاجتماعي, ويذهب الإمام ابن حزم إلى أنه يجب على الأغنياء في كل بلد أن يقوموا بكفاية فقرائهم إذا لم تكف الزكاة لذلك, ونجده يقول: "وفرض على الأغنياء من أهل كل بلد أن يقوموا بفقرائهم, ويجبرهم السلطان على ذلك إن لم تقم الزكوات بهم ولا في سائر أموال المسلمين بهم, فيقام لهم بما يأكلون من القوت الذي لا بد منه, ومن اللباس للشتاء والصيف بمثل ذلك ويمسكن يقيهم من المطر والصيف والشمس وعيون المارة" (الشكيري, 1988), كما أن الدولة تعتبر مسئولة عن الفقراء والمحتاجين, ممن لا يقدرّون على كفاية أنفسهم, ويتضح مما سبق أن الكل راع والكل مسؤول عن رعيته (بلحناشي, 2007).

2.3.5 الإنسانية: إن التنمية الإسلامية أساسها وغايتها الإنسان, فهي تقوم على الارتقاء بالإنسان روحياً ونفسياً كما تقوم بالارتقاء به مادياً وجسدياً, وهي تنطلق من تكريم الله عز وجل للإنسان كما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ [الاسراء:70], إن الإنسان هو المحرك

الأساسي للنشاط الاقتصادي، والإنسان المقهور المستغل لا يمكن أن يقوم بالتنمية، فإذا لم يرفع هذا الظلم، فإن التنمية لن تتحقق مهما كانت طبيعة الموارد المادية من حيث الوفرة والتنوع والجودة... ومن هنا فقد جاء الإسلام في البداية ليخرج الناس من عبودية العباد وليرفع عنهم الاستغلال والظلم ... كما جاء لكي يرتقي بالإنسان ويكرمه ويرتفع به وبقدراته وطاقاته إلى مستوى يليق به وبكرامته وبكونه خليفة الله في أرضه. وبالتالي فإن من أهم أسباب قوة الأمة النهوض بأبنائها والارتقاء بشبابها، فبناء الإنسان الصالح القوي هو أساس انطلاق التنمية الإسلامية(خطاب، 2005).

2.3.6 مراعاة نظام الأولويات: لقد وضع الفقهاء نظام الأولويات في المنهج الإسلامي وفي جميع مناحي الحياة، ولا تشمل الجانب المادي فقط، وإنما تشمل الضروريات والتي تعد كمقاصد للشريعة الإسلامية؛ من حفظ للدين والنفس والعقل والنسل والمال، لكي يتمكن الفرد من القيام بالمهمة التي كلف بها، وهي الاستخلاف لإعمار الأرض، وتحقيق العبودية لله ويشمل هذا النظام الدرجات الثلاث التالية(الشاطبي، بدون تاريخ):

- **الضروريات:** وهي الأشياء التي لا تقوم حياة الناس بدونها، فهي ضرورة لحياتهم ولا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا بحيث إذا فقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامة، وفوات النجاة والنعيم في الآخرة.
- **الحاجيات:** وهي الأشياء التي يمكن تحمل الحياة بدونها، ولكن بمشقة زائدة، وهي الأشياء التي يحتاج الناس إليها لرفع الحرج والضيق والمشقة الزائدة عن حياتهم، ولكنه لا يبلغ الفساد العادي المتوقع في المصالح العامة.
- **التحسينات (الكماليات):** وهي التي تجعل حياة الناس أكثر سهولة ويسر ومتعة من غير ترف ولا إسراف ولا تبذير، والأخذ بما يليق من محاسن العادات وتجنب الأحوال المدنسات التي تأنفها العقول الراجحات.

وتحت هذا التدرج الذي يتضمن إنتاج وتوزيع واستهلاك الطيبات فقط، فإن البداية ستكون من الضروريات، ولا يتم الانتقال إلى الحاجيات قبل إشباع الضروريات، وكذلك بالنسبة إلى التحسينات، وفق إمكانية المجتمع الاقتصادية والتكنولوجية المتوفرة.

2.3.7 عدالة التوزيع: لقد جبل الله الإنسان على حب المال وزينه في نفسه، وانسجاماً مع هذه الفطرة أقر الإسلام الملكية الفردية كما أقر النظام الإسلامي التفاوت في الدخل، واعتبر ذلك أساساً لقيام الحياة، إذ يقول الله تعالى: ﴿أَمْهُمْ يُقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ

فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحِمْتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ ﴿الزخرف:32﴾، أي أن الله قد فاضل بين الخلق، فجعل بعضهم أفضل من بعض في الدنيا بالرزق والقوة والعقل والعلم...، والعللة في ذلك هي رفع بعضهم فوق بعض درجات؛ ليستخدم بعضهم بعضاً، وهذا في أغلب أحوال الدنيا، وبه تتم مصالح الناس، وينتظم معاشهم، ويصل كل منهم إلى مطلوبة، وتحصيل بينهم المساواة في متاع الدنيا. لكن المنهج الإسلامي يعمل على تحقيق عدالة توزيع الدخل والثروة من خلال (السبهاني، 2001):

- **التوزيع الابتدائي:** وهو توزيع ما قبل الإنتاج، فقد أقر الإسلام البيع والهبة والإرث كأسباب ناقلية للملك، أما السبب المنشئ للملك الذي أقره الإسلام فهو العمل.
- **التوزيع الوظيفي:** ويتم ذلك من خلال المشاركة الفعلية في النشاط الاقتصادي، فكل فرد يأخذ نصيبه من الإنتاج بمقدار مشاركته فيه، فصاحب العمل يأخذ أجراً، وصاحب رأس المال يأخذ حصته من الأرباح إن تحققت وفق قواعد الشراكة في الإسلام بعيداً عن الربا، وصاحب الأرض يأخذ حصته من الإنتاج حسب النسب المتفق عليها في المزارعة أو المساقاة المشروعة، لكي يحقق الفرد مستوي الكفاية المطالب بتحقيقه شرعاً.
- **إعادة التوزيع:** وتتم إعادة التوزيع باستمرار من خلال الزكاة والصدقات الخيرية والتطوعية، حيث يتم إعادة التوزيع لصالح الطبقات ذات الدخل المتدني، كما تتم أيضاً جيلاً بعد جيل عبر الإرث في الإسلام بحيث يتم توزيع الثروة على الورثة الشرعيين، أو خلال الوصية بحيث لا تتجاوز ثلث المال الذي يتركه الفرد الموصي.

كما يسعى الإسلام لتحقيق العدالة في أجور العمال، بحيث يعطى العامل أجراً عادلاً حسب العرض والطلب في سوق العمل مع وضع حد أدنى للأجور والتعجيل في دفع الأجر للعامل ليسد به حاجته وإذا أضفنا التكافل الاجتماعي الذي يتميز به الإسلام، فإن عدالة التوزيع متحققة في النظام الإسلامي.

2.3.8 تحقيق الاكتفاء الذاتي: التنمية الإسلامية تنمية ذاتية بمعنى أنها ليست مستوردة، فهي تنبثق من قيم المسلمين وعاداتهم وتقاليدهم، كما أنها تنطلق من الاعتماد على الذات، فلا يصح أن يكون المسلمون تحت رحمة أعدائهم في أي ظرف من الظروف. وقد نص معظم الفقهاء على ضرورة أن يقوم المسلمون بأنفسهم في كافة المجالات، واعتبروا تعلم كل ما هو نافع

وضروري للمسلمين فرض كفاية⁽¹⁾، فالأمر خطير جداً إذا اعتمد المسلمون على أعدائهم في استيراد لقمة الخبز والدواء واللباس وكل المستلزمات الحياتية الضرورية والكمالية. وقد أوجب الإسلام على المسلمين أن يحققوا الاكتفاء الذاتي من جميع السلع والخدمات الأساسية خاصة الغذائية منها، فما لا شك فيه ولا خلاف حوله بين الفقهاء أن الأمة الإسلامية إذا كانت لا تنتج ما يكفيها من الغذاء بحيث يؤدي ذلك إلى أن يتحكم بها أعداؤها، فإن الوصول إلى حالة الاكتفاء الذاتي يصبح فرضاً على الأمة الإسلامية استناداً إلى عدد من القواعد الشرعية مثل: "ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب" و "إزالة المشقة والضرر أولى من جلب المنفعة والراحة"(خطاب، 2005).

2.3.9 الديمومة (الاستدامة): إن عناية الإسلام بشؤون البيئة والحفاظ عليها يأتي من عنايته بالإنسان نفسه، فبقدر صلاحية هذه البيئة للحياة السوية بقدر ما يكون صلاح الإنسان واستقراره. والبيئة هبة الله، خلقها سبحانه لتلبية حاجات الإنسان الحياتية، وعلى الأفراد والمجتمعات والدول، حمايتها وتنمية مواردها الطبيعية، بما في ذلك الهواء، والمناخ، والماء، والبحر، والحياة النباتية والحيوانية، و لا يجوز في أي حال من الأحوال، إحداث أي تلويث أو تغيير جوهري في عناصر نظام البيئة يخلّ بتوازنها. وفي آخر محطة للفكر الاقتصادي بصدده ماهية التنمية وشروطها، انصب الاهتمام على ما عرف بالتنمية المستدامة؛ ففي قمة الأرض الذي عقد في - ريو دي جانيرو - عام 1992، وبعد صدور التقارير العالمية المعنية بالبيئة والتنمية في خواتيم الثمانينات والتي أكدت أن اتجاهات النمو قد قادت إلى إفقار الناس وتدهور البيئة، صادق المجتمعون على عهد التنمية المستدامة، وذلك لإعادة توجيه الجهود لمنع حدوث أضرار سلبية تنعكس على البيئة(السبهاني، 2010).

وعلى الرغم من حداثة مصطلح التنمية المستدامة في الفكر الوضعي فإن هذا المفهوم ليس بجديد على الإسلام والمسلمين، فقد حفل القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة بالعديد من النصوص التي تمثل الركائز الأساسية للتنمية المستدامة، وتضع الضوابط التي تحكم علاقة الإنسان بالبيئة من أجل ضمان استمرارها صالحة للحياة إلى أن يأتي أمر الله. ومن الجدير بالذكر أن مفهوم التنمية المستدامة في الإسلام أكثر شمولاً، بل إنه أكثر إلزاماً من المناظر الذي تم تبنيه في أجنده القرن الحادي والعشرين. فالنظرة الإسلامية الشاملة للتنمية المستدامة توجب

(1) يعرف الفقهاء فرض الكفاية بأنه: كل ما طلب الشارع فعله من مجموع المكلفين، لا من كل فرد منهم، بحيث إذا قام به بعض المكلفين فقد أدى الواجب وسقط الإثم والحرَج عن الباقيين. وإذا لم يقم به أي فرد من المكلفين أتموا جميعاً بإهمال هذا الواجب، كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وصلاة الجنازة، والطب، والصناعات التي يحتاج إليها الناس.

ألا تتم هذه التنمية بمعزل عن الضوابط الدينية والأخلاقية، لأن هذه الضوابط هي التي تحول دون أية تجاوزات تفقد التنمية المستدامة مبررات استمرارها. وفي الوقت نفسه فإن النظرة الإسلامية الشاملة للتنمية المستدامة تعني بالنواحي المادية، جنباً إلى جنب مع النواحي الروحية والخلقية، فلا تقتصر التنمية المستدامة على الأنشطة المرتبطة بالحياة الدنيا وحدها، وإنما تمتد إلى الحياة الآخرة، بشكل يضمن تحقيق التوافق بين الحياتين، ويجعل صلاحية الأولى جسر عبور إلى النعيم في الحياة الآخرة التي هي الحيوان، أي الحياة الحقيقية المستمرة بلا انقطاع وبلا منغصات (يحياوي وعاقلي، 2010).

وهكذا فإن مهمة التنمية المستدامة في المنظور الإسلامي هي توفير متطلبات البشرية حالياً ومستقبلاً، وكذلك لا تجعل الإنسان نداً للطبيعة ولا متسلطاً عليها، بل تجعله أميناً عليها محسناً لها، رفيقاً بها وبعناصرها، بأخذ منها بقدر حاجته وحاجة من يعولهم، بدون إسراف وبلا إفراط ولا تفريط وفي ذلك يقول سبحانه وتعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الأعراف:31]، كما حرم الإسلام كل أسباب الإفساد في الأرض ومنها تلويث البيئة حماية لها وصيانة لحق الإنسان من الضرر الذي يلحق عناصر البيئة الذي تقوم حياته عليها وفي ذلك يقول سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ [الأعراف:85]، وعن الذين يفسدون في الأرض وصفهم الله عزوجل بالمنافقين وذلك لقوله تعالى ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾ [البقرة:204-205]، وقد أتى معنى إفساد الأرض هنا كاملاً بمعناه الأخلاقي ومعناه المادي معاً وهو النفاق مع إهلاك الحرث والنسل، وقد ذكر المفسرون أن الآية نزلت في شخص أعلن إسلامه أمام النبي ﷺ وبعد خروجه من عنده مر بزرع فأحرقه وحمم فعقرها. وفي سنة النبي ﷺ أنه حرم عضة المدينة وما حولها اثني عشر ميلاً، والعضة النبات وأنواع الشجر الذي ترعاه الماشية. كذلك فإنه لم يسمح بنشاط الصيد إلا خارج المدينة المنورة وحرمها الذي حدد بامتداد أربعة أميال حولها.

وهكذا كانت هناك محمية طبيعية على امتداد أربعة أميال حول المدينة بالنسبة لجميع الأحياء من نبات وحيوان.. أما بالنسبة للنبات والشجر فقد امتدت المحمية ثمانية أميال إضافية بعد ذلك. أما عن تلويث المياه الصالحة للشرب والاعتسال فقد نهى الرسول ﷺ عن تلويثها: "لا يبولن أحدكم في الماء الراكد ثم يغتسل فيه"⁽¹⁾، كذلك نهى عن تلويث المياه والأماكن التي تصلح

(1) صحيح مسلم (282)، وسنن النسائي (221).

للراحة أو الطرق بقضاء حاجة الإنسان فيها بقوله: "اتقوا الملاعن الثلاث البراز في الماء وفي الظل وفي طريق الناس"⁽¹⁾, وبالقياص فإن إلقاء القمامة أو المخلفات العضوية أو الصناعية الضارة في الماء (الأنهار والبحيرات .. إلخ) أو تحت الأشجار وفي الغابات أو في وسط الطرق التي يسلكها الناس يصبح محرماً على المسلمين. وهكذا نجد أن الإسلام يحافظ على البيئة ويدعو لتنمية مواردها ليتحقق الاستفادة للأجيال الحالية والأجيال اللاحقة (يسري، 2002).

ويرى الباحث أن أفضل سبيل لتخليص الدول الإسلامية مما تعاني منه هو الالتزام بالخصائص السابقة، وهي كفيلة بإخراجها من حلقة التخلف بمظاهرها المختلفة، وتحقق لها السعادة في الدارين؛ الدنيا والآخرة.

2.4 الضمانات الإسلامية ومقومات نجاح التنمية الاقتصادية واستمرارها:

اعتبر الإسلام تعمير الكون وتنمية الإنسان ليكون بحق خليفة الله في أرضه يقوم بعبادة الله، غاية خلقه ووجوده ومن هنا حرص الإسلام على توفير ضمانات أو ركائز لتحقيق هذه التنمية واستمرارها وفيما يلي توضيح لأهم هذه الضمانات:

2.4.1 الارتقاء بعملية التنمية إلى مرتبة العبادة: لعل أكبر ضمان لنجاح التنمية واستمرارها، هو الارتقاء بها إلى مرتبة العبادة من خلال الحث على العمل واعتباره عبادة في ذاته لقوله تعالى: ﴿وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [التوبة:105]، كما سوى بين المجاهدين في سبيل الله وبين الساعين من أجل الرزق وفي سبيل النشاط الاقتصادي لقول تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَعُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَأَخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [المزمل: 20] (الفنجري، 1996).

2.4.2 تحقيق الاستقلال الاقتصادي: يعتبر تحقيق الاستقلال الاقتصادي للأمة الإسلامية من أهم الواجبات التي ينبغي أن تنهض بها الأمة الإسلامية في كل الأوقات وتتأكد في الوقت الحاضر، فهو أمر تحث عليه شريعتنا الإسلامية ويتفق مع مقاصدها السامية. وهو من لوازم الوفاء باحتياجات هذه البلدان التي تستغني بها عن الحاجة إلى غيرها من جهة، ومن جهة أخرى فهو من لوازم القوة والمنعة التي أمر المسلمون بالأخذ بها وبأسبابها الموصلة إليها (المرزوقي، 2005). وعلى هذا الأساس لا يمكن تصور أن الأمة الإسلامية تستطيع تحقيق أي تنمية حقيقية إلا إذا تمكنت من تحقيق استقلالها الاقتصادي، كما أن تحقيق

(1) سنن أبي داود (26)، وسنن ابن ماجه (328).

الاستقلال الاقتصادي للأمة الإسلامية يعني امتلاكها لمقدرتها وسيطرتها على مواردها الاقتصادية واستغنائها عن التبعية التي تربطها بالخارج، وكذلك إقامة التعاون والعلاقات ذات المصالح المتبادلة مع مختلف الدول (العسل، 1996).

2.4.3 الأخذ بالأساليب العلمية والتقنية الملائمة: يوجب الإسلام إتقان العمل وتحسين الإنتاج كما وكيفاً، ويعتبر ذلك أمانة ومسؤولية وقربه لقوله تعالى: ﴿وَلَسْأَلَنَّ عَمَّا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: 93]، وقول الرسول ﷺ: "إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه"⁽¹⁾، وإتقان العمل والإنتاج يتعين إتباع أفضل الأساليب العلمية الملائمة لقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: 9].

والتقنية المطلوبة في المجتمعات الإسلامية، هي التي تتناسب مع واقع المجتمع واحتياجاته، إذ ما يصلح لمجتمع معين لا يصلح بالضرورة لمجتمع آخر يختلف عنه في ظروفه وبيئته، وبالتالي فإن التقنية الملائمة التي تتفق ومنطق التنمية الإسلامية يتعين على البلاد الإسلامية أن تبكرها أو تتعرف عليها، وذلك من خلال الفهم الدقيق للواقع الاقتصادي والاجتماعي ولطبيعة المشاكل السائدة فيها، ويتم ذلك من خلال تشجيع الابتكارات وتطوير نظم التعليم والبحث العلمي (الشكري، 1988).

2.4.4 اعتماد المشاركة الشعبية في التنمية: إن التنمية الإسلامية كعملية حضارية تتركز على قدرات ذاتية راسخة ومتطورة، تتمثل في قدرة اقتصادية دافعة وقدرة اجتماعية متفاعلة ومشاركة وقدرة سياسية واعية وموجهة وقدرة إدارية ذات كفاءة. وإن انحسار أى نوع من هذه القدرات يشل التنمية ويعرقلها. وبما أن التنمية الإسلامية تعتمد على النفس فإنها بذلك تتوجه إلى الداخل، وتهدف لأن تكون مستقلة، وتصاغ على أساس إشباع الحاجات الأساسية لأغلبية الناس، فلا بد أن تكون تنمية يقوم بها الشعب، وهو ما يعني ضرورة المشاركة الشعبية في تحقيقها، فهي ليست عملية فنية يكتفى فيها بمجرد وضع الخطط ومتابعة تنفيذها لدى القطاع العام أو الخاص، وإنما هي عملية جماهيرية تتطلب تعبئة جميع المواطنين لها بحيث تصبح مطلباً شعبياً ملحاً يعي كل فرد مسؤوليته المحدودة فيها، ويدرك حقوقه المؤكدة من نجاحها فلا يكفي أن تتوافر إرادة التغيير وتنمية المجتمع لدى بعض القيادات الخاصة، وإنما أن يتحول ذلك إلى إدارة شعبية. والمشاركة الشعبية في التنمية في نظر الإسلام غاية ووسيلة في آن واحد، استناداً لقوله تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آل عمران: 15]، وقوله تعالى: ﴿وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾

(1) المعجم الأوسط للطبراني (1/275)، وصحيح الجامع الصغير وزيادته للألباني (1880)، وقال الألباني حديث حسن.

[الشورى:38], ولقد ثبت أن المشاركة الشعبية هي عصب استراتيجية التنمية؛ وذلك بخروج المواطن العادي من السلبية التي كان يفرضها عليه وضعه الهامشي في المجتمع، وانتقاله إلى الفاعلية المتأتية من عودة الثقة بالنفس، والاطمئنان إلى قادة المسيرة الإصلاحية، وبرامجهم التنموية المحددة والهادفة(العسل، 1996).

2.4.5 ترشيد الاستهلاك وتوجيه الفائض الاقتصادي لأغراض التنمية: من العناصر اللازمة للتنمية توفير موارد تمويل التنمية، ولا شك أن الإسلام بما وضعه من ضوابط للإنفاق وحدود للاستهلاك قد ضمن للتنمية أهم عناصرها وهو الادخار، ليستثمر في زيادة الطاقة الإنتاجية، وهو ما يسمى بالتراكم الرأسمالي. والإسلام يقوم على ترشيد الاستهلاك لقوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا ﴾ [الفرقان:67], وقوله تعالى: ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾ [الأعراف:31]. كما يوضح ذلك الرسول ﷺ من خلال العديد من الأحاديث التي تحث على ترشيد الاستهلاك منها قوله ﷺ: "ما عال من اقتصد"⁽¹⁾، وقوله ﷺ: "كلوا واشربوا والبسوا وتصدقوا في غير إسراف ولا مخيلة"⁽²⁾.

فالإسلام وإن كان يبيح الاستهلاك ويأمر به، إلا أنه وضع له حدود وضوابط لا يجوز أن يتخطاها المستهلك، وبذلك تلتقي ضوابط العمل بضوابط الاستهلاك لتصب في معين واحد هو سد حاج الفرد لتحقيق الخلافة في الأرض. وبناءً على ذلك فإن العناية بالإنتاج لا تكفي للتنمية الاقتصادية، بل لا بد لتحقيق هذا الهدف من الاهتمام بالاستهلاك وترشيده، وبالتالي توجيه الوفرة إلى الطرق المشروعة والمعقول التي تحقق المصلحة للفرد والمجتمع على حد السواء(القيسي، 2008).

ويرى الباحث أن أفضل سبيل لضمان نجاح التنمية الاقتصادية واستمرارها في البلدان الإسلامية هو الارتقاء بها إلى مرتبة العبادة باعتبارها جزء من الدين على اعتبار أن الإنسان مكلف بعمارة الأرض، والعمل على الأخذ بكل مقومات نجاحها العلمية والمادية والتكنولوجية.

2.5 أسباب التخلف الاقتصادي في الدول الإسلامية:

على الرغم من أن التخلف يمكن إرجاعه إلى أسباب خارجية وتاريخية، حيث أن تخلف المجتمع لا يحدث بين يوم وليلة، ومن الصعب إن لم يكن من المستحيل أن نعرف على وجه الدقة

(1) مسند أحمد (1/447)، ومصنف ابن أبي شيبة (6/252).

(2) صحيح البخاري (5446)، وصحيح مسلم (2085).

اللحظة التاريخية التي حدث فيها التخلف. فهو عملية تبدأ بصورة غير مرئية، ثم تتراكم وتتمو وتتضخم، بحيث تصبح ظاهرة جاثمة على صدر المجتمع (دنيا، 1984).

إلا أن هناك أسباباً أخرى داخلية أدت إلى التخلف الاقتصادي في الدول الإسلامية، تحد من قدرتها على تحقيق التنمية، وتحكم على المحاولات التنموية بالفشل، وتضعف قدرتها على تحقيق نجاحات تنموية. وسنعرض فيما يلي أبرز هذه الأسباب:

2.5.1 الإعراض والابتعاد عن منهج الله تعالى: إذا قلنا أن سبب تخلف المسلمين اليوم هو إعراضهم عن الله عز وجل فإن هذا الإعراض قد تبدى في مظاهر وجوانب متعددة نذكر منها:

في المجال السياسي: ظهر إعراض المسلمين عن تعاليم الله في عدم الالتزام بمفهوم الأمة الواحدة والدار الواحدة، فتفتتوا إلى ديار وإلى دويلات. فحدث التنزع، ومن ثم الفشل والضياع، قال تعالى: ﴿وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾ [الأنفال:46]. وتبدى كذلك في عدم وعى الحاكم بمسؤوليته ونسيانه قوله ﷺ: "كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته"⁽¹⁾، وكذلك في عدم المشورة والإنفراد بالرأي، ونسي قوله تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [ال عمران:159]، كما تبدى في عدم أداء الأمانات إلى أهلها، والحكم بين الأفراد بالعدل ناسياً قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ [النساء:58]. وهكذا حدث الإعراض عن تعاليم الله تعالى في المجال السياسي فانهار بذلك صرح من صروح التقدم الاقتصادي (دنيا، 1984).

وفي المجال الاجتماعي: ظهر الإعراض عن تعاليم الله عز وجل في عدم الالتزام بمبادئ الأخوة والتناصح والاحترام المتبادل، وصيانة الأسرة من العبث، وغير ذلك من النظم الاجتماعية التي أقامها الإسلام لتجعل المجتمع كله وحدة واحدة. ومعنى ذلك زوال ركيزة ثانية من ركائز التقدم.

وفي المجال الثقافي: ظهر الإعراض في عدم الالتزام بنشر العلم والمعرفة، وبدراسة الكون، والتعرف على سنن الله تعالى، وباكتشاف الموارد، وحسن استخدامها، وبتأمين كل ما يحتاجه المجتمع بالقدر الكافي، وهكذا ضربت الأمية بسهمها على صدر العالم الإسلامي بعد أن كان منارة للعلم، وكذلك انحراف العلوم عن طريقها الرشيد التي خطه لها الإسلام. وبذلك تزول ركيزة أخرى من ركائز التقدم.

(1) صحيح البخاري (853)، وصحيح مسلم (1829).

وفى المجال الاقتصادي: ظهر الإعراض فى عدم بذل الجهد فى الكسب والعمل والإنتاج عملاً بقوله تعالى: ﴿فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ﴾ [الملك:15], ويقول الرسول ﷺ: "طلب الحلال فريضة بعد الفريضة"⁽¹⁾, كما ظهر الإعراض فى عبادة المال من جهة أخرى, والحرص عليه وعدم أداء حقوق الله تعالى فيه, فهم فى المال بين مُفْرِطٍ ومُفْرَطٍ, وبذلك فقد زالت ركيزة من ركائز التقدم(دنيا, 1984).

إذن سبب تخلف المسلمين يرجع فى أصله إلى الإعراض عن الله عز وجل الذي تمثل فى مختلف مجالات الحياة, خاصة على المستوى الرسمي منها سياسياً واجتماعياً واقتصادياً. من تفتت وتجزئه, وعدم تحكيم الشريعة فى شؤونهم وأحكامهم وعدم قيام التعليم على ما يراه الإسلام, وغير ذلك من المظاهر. وهكذا فقد أدخل العالم الإسلامي نفسه بنفسه فى حلقة التخلف, يقول تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا﴾ [طه:124], فإذا أردنا أن نزيل التخلف فعلينا أن نبدأ من أول خطوة انحرفنا فيها, وليس من آخر خطوة وقفنا عندها, لقد نصت الآية الكريمة على مقدمة ونتيجة, فالمقدمة هي الإعراض عن تعاليم الله, والنتيجة هي المعيشة القاسية(دنيا, 1984).

كما يتفق أغلب الاقتصاديين على أن صلاحية المناخ الاقتصادي والاجتماعي لأي بلد يعد شرطاً أساسياً وضرورياً للإعداد لعملية التنمية الاقتصادية, إلا أنهم يختلفون فى مفهوم تلك الصلاحية. وفى الفكر الإسلامى يعد سلوك المجتمع البعيد عن المنهج الرباني الذي جاءت به الرسالة السماوية الخالدة من أهم أسباب التخلف ومن أبرز معالمه كما سبق بيانه.

2.5.2 شيوع ظاهرة الاقتصاد الخفي⁽²⁾ وما لها من آثار سلبية: وفى هذا المجال يشير الدكتور حامد المطيري إلى أن الاقتصاد الخفي يتضمن العديد من الأنشطة غير المشروعة فى الإسلام مثل: الخمر والمخدرات وما فى حكمهما, وغسيل الأموال, والغش, والقمار والميسر, والسرقة والنهب والإختلاس, والتحايل على الإعانات الحكومية وأموال الأوقاف العامة ونحوها, والتسول, والمباسط العشوائية والباعة الجائلون, ومنع الزكاة والتهرب منها, وجرائم العملة, والاتجار بالبشر, وصور الفساد المالي والإداري كالرشوة. حيث أن انتشار هذه الأمراض وارتكاب الفواحش منها فى الدول الإسلامية دليل على كفران النعمة وسبيل إلى رسوخ التخلف وطريق إلى الهلاك.

(1) السنن الكبرى للبيهقي(6/128), المعجم الكبير للطبراني (10/74).

(2) يعرف الاقتصاد الخفي من منظور إسلامي: كل تصرف اقتصادي محرم شرعاً ومخالف للنظام, يترتب عليه كسب مادي حقيقي أو ضمني غير معلن أو غير مدرج فى الحسابات القومية ولا يخضع لرقابة السلطة الاقتصادية, سواء كان ذلك على المستوى الفردي أو الجماعي.

كما أن الدراسات الاقتصادية تشير إلى أن وجود الاقتصاد الخفي، يترتب عليه آثار سلبية على الاقتصاد القومي، والبيئة الاجتماعية، والسياسية، حيث أن التكاليف الاجتماعية التي يتكبدها المجتمع جراء تواجد ونمو الاقتصاد الخفي أعلى بكثير من الفوائد التي يمكن أن يعود بها على المجتمع كله، فالإخلال بعدالة توزيع الدخل نتيجة حصول فئات طفيلية أو غير منتجة أو غير نظامية على دخول كبيرة وثروات طائلة، يزيد من التفاوت الطبقي، ويضعف النسيج الاجتماعي، ويرسخ مفاهيم مغلوبة حول طريقة الكسب ولو على حساب منظومة القيم الاجتماعية والأخلاقية، وهذا يمثل تحدياً مستمراً للاستقرار السياسي، وعاملاً مهيجاً قد يسبب التوتر بين طبقات المجتمع، وإضعاف تلاحمها (المطيري، 2012).

من جانب آخر، يؤدي تزايد حجم الاقتصاد الخفي وعلاقته الوطيدة بالفساد إلى توليد ثروات كبيرة من أنشطة غير منتجة أو غير مشروعة لم يبذل في تحصيلها جهود حقيقية مشروعة، أو لا تضيف قيمة حقيقية إلى الاقتصاد الوطني، الأمر الذي قد يساهم في تدهور قيم العمل والكسب المشروع في المجتمع، وانتشار الأعمال غير الإنتاجية، وشيوع ثقافات وأنماط استهلاكية غير رشيدة مصاحبة لسلوك الكسب السريع غير المشروع، وبشيوع هذه الأنماط الاستهلاكية، تبرز فئات اجتماعية ذات استهلاك ترفي، تتعدّل لصالحها المراكز النسبية في المجتمع، وبحكم مركزها المالي قد تؤثر وبقوة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

أيضاً يؤدي شيوع الأنشطة غير المشروعة إلى توغل الجريمة في المجتمع، وزيادة معدلاتها، لكون هذه الأنشطة غير المشروعة المصدر الرئيس للأموال غير المشروعة، والتي هي بدورها مصدر تمويل أنشطة خفية وإجرامية جديدة، بحكم العلاقة الدائرية التي تعمل في الاتجاهين، وعلى نحو متضاعف بين الأنشطة الخفية والجرائم الاقتصادية. وقد تشجع أنشطة الاقتصاد الخفي، وما تحقّقه من كسب سريع، على إغراء المزيد من قوة العمل، للعمل في تلك الأنشطة، مما قد يتسبب في انتشار الأمية، وتراجع قيم التعليم والثقافة، من خلال تسرب كثير من أفراد الطبقات الدنيا من التعليم الذي يؤهلهم لفرص وظيفية أفضل.

أخيراً، قد يتسبب الاقتصاد الخفي في تراجع إيرادات الحكومة، ومساهمات الضمان الاجتماعي، وهذا بدوره يضعف قدرة الحكومة على تقديم المساعدات الاجتماعية لمستحقيها من ذوي الدخل المنخفضة. وبالتالي يشكل الاقتصاد الخفي عقبة حقيقية في طريق التنمية الاقتصادية (المطيري، 2012).

2.5.3 انتشار المعاملات الربوية: لقد حرم الإسلام الربا حيث ورد التحذير من الربا في نصوص كثيرة من الكتاب والسنة منها قوله الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة:275], وقوله سبحانه وتعالى: ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزِيهِ الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ [البقرة:276], كما حذر بشدة لم يسبق لها مثيل من التعامل به, إذ أعلن الله ورسوله الحرب على من يتعامل به لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿٢٧٦﴾ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبُنُّمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلُمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ [البقرة:278-279]. وقوله سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران:130], وقوله سبحانه وتعالى في شأن اليهود حينما نهاهم عن الربا وحرمها عليهم, فسلكوا طريق الحيل لإبطال ما أمرهم به قال سبحانه في ذلك: ﴿وَأَخَذَهُمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلَهُمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [النساء:161], وقوله عز وجل: ﴿وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رِبَا لِيَرْبُؤَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُو عِنْدَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ﴾ [الروم:39]. أما في السنة النبوية فقد ورد عن جابر رضي الله عنه قال: "لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم: آكل الربا، وموكله، وكاتبه، وشاهديه"⁽¹⁾, وقال: "هم سواء"^(الحلاق, 2009).

ولقد كان هذا الوعيد والتحذير الشديد من الربا بسبب الآثار السيئة للربا والتي يمكن إجمالها فيما يلي(الرفاتي, 2010):

- الظلم وأكل أموال الناس بالباطل وهي العلة التي وردت في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُبُنُّمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلُمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ [البقرة:279].
- اكتتاز المال وعدم استثماره في المشاريع الاقتصادية والاكتفاء بتقديمه قروضاً مضمونة للحصول على عائد مضمون يتمثل بالفائدة.
- يعمل الربا على إيجاد الطبقة الفاحشة وتكريسها في المجتمعات.
- يعد الربا أحد أبرز أسباب الأزمات الاقتصادية والمالية الدولية.
- يعتبر الربا مرضاً اجتماعياً وأخلاقياً ويتمثل ذلك في الجشع والاستغلال والشراسة, ويولد الأحقاد في النفوس.

(1) صحيح مسلم (1597), وسنن الترمذي (1206).

كما تطرق الاقتصادي الفرنسي الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد (موريس آلياس) إلى الأزمة الهيكلية التي يشهدها الاقتصاد العالمي بقيادة "الليبرالية المتوحشة" معتبراً أن الوضع على حافة بركان, ومهدد بالانهيار تحت وطأة الأزمة المضاعفة (المديونية والبطالة), واقترح للخروج من الأزمة وإعادة التوازن شرطين هما: تعديل معدل الفائدة (الربا) إلى حدود الصفر, ومراجعة معدل الضريبة إلى ما يقارب 2%. وهذا ما يتطابق تماماً مع إلغاء الربا ونسبة الزكاة في النظام الإسلامي (قنطقجي, 2008).

ولما حرمت الشريعة الإسلامية الربا جعلت العديد من البدائل المشروعة للقرض الربوي ويعد القرض الحسن أحد أدوات التمويل الإسلامية, حيث يساهم في تحقيق أهداف المجتمع التنموية ومصالح أفرادها في الرخاء والتقدم, كما تعددت وسائل التمويل بالمصارف الإسلامية البديلة للقرض الربوي: كالمرابحة للأمر بالشراء والإستصناع وبيع الآجل كبيع التقسيط وبيع السلم والبيع التأجيري والمشاركات كالمضاربة والمساقاة والمزارعة وهي أكثر كفاءة اقتصادية منه (العجلوني, 2008).

2.5.4 منع الزكاة: تأثير الزكاة يأتي من أكثر من زاوية بعضها يساهم بشكل مباشر والبعض الآخر يساهم بشكل غير مباشر, وللزكاة آثار تنموية مباشرة تتمثل في زيادة الإنتاج, كما تعتبر حافزاً على الاستثمار, ووسيلة ناجحة للحد من الاكتناز, وأداة كفوءة في الحد من البطالة والفقر, وحافزاً على تشغيل الموارد الاقتصادية في المجتمع المسلم, وأداة تعمل طوال العام على إعادة توزيع الدخل, الأمر الذي يساعد في تحقيق تنمية مستدامة, كما أن الآثار غير المباشرة تأتي نتيجة لعملية إنفاق الزكاة ولها تأثير على أهداف المجتمع وهي تأتي مصاحبة لتحقيق الأهداف المباشرة, فمثلاً السعي لتحقيق الضمان الاجتماعي وهو هدف مباشر له تأثيرات معينة غير مباشرة على كثير من المجالات مثل التنمية والأمن (الرفاتي, 2005). أما التهاون في إخراج الزكاة أو عدم توزيعها على مستحقيها من الأفراد يفقدها الكثير من خصائصها, ويحول دون تحقيق الآثار التنموية المترتبة عليها.

أما منع الزكاة فهو حرمان للمجتمع من كل تلك الفضائل, ويعاقب الله الذين يمنعونها بحرمانهم من المطر والذي فيه الرزق الوفير, وفي الحديث الشريف عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما قال: أقبل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: "يا معشر المهاجرين, خمس إذا ابتليتم بهن وأعوذ بالله أن تدركوهن؛ لم تظهر الفاحشة في قوم قط حتى يعلنوا بها, إلا فشا فيهم الطاعون والأوجاع التي لم تكن مضت في أسلافهم الذين مضوا, ولم ينقصوا الميكال والميزان إلا أخذوا بالسنين وشدة المئونة

وجور السلطان عليهم، ولم يمنعوا زكاة أموالهم إلا منعوا القطر من السماء، ولولا البهائم لم يمطروا، ولم ينقضوا عهد الله وعهد رسوله إلا سلب الله عليهم عدواً من غيرهم فأخذوا بعض ما فى أيديهم، وما لم يحكم أئمتهم بكتاب الله ويتخبروا مما أنزل الله إلا جعل الله بأسهم بينهم»⁽¹⁾.

2.5.5 الغزو الفكري الذي تمثل بترويج الإسرائيليات الاقتصادية فى الدول الإسلامية:
الإسرائيليات المعاصرة هي كل باطل وخطأ وكذب وزور، ينتشر بين الناس. فالدعوات الباطلة، والشعارات الزائفة والرايات المنكرة التي ترتفع فى سماء المسلمين والإشاعات، والأغاليط والأباطيل والخرافات، من أشكال هذه الإسرائيليات، الموجهة غالباً للحياة السياسية أو الاجتماعية أو الأخلاقية أو الثقافية أو الاقتصادية.

وقد غزت الإسرائيليات المعاصرة المجال الاقتصادي ونشرت فيه كثيراً من خرافتها وإشاعاتها وأباطيلها، وسمت الحياة الاقتصادية ولوثتها وأفسدتها. ويقول الدكتور صلاح الخالدي فى كتابه إسرائيلييات معاصرة: يريد اليهود من وراء ذلك استمرار تحكمهم فى الاقتصاد العالمي، وفى الأموال والأرصدة للدول الأخرى(الخالدي، 1997). وقد وجه اليهود ومعهم مروجو الإسرائيليات خرافاتهم وإشاعاتهم وإسرائيلياتهم للاقتصاد عند المسلمين. وللأسف، فقد حققوا بإسرائيلياتهم المعاصرة إلى حد ما ما يريدونه من استغلال وتحكم وسيطرة، بحيث جعلوا بلاد المسلمين تابعه لهم. وفيما يلى نعرض أبرز مظاهر الإسرائيليات فى المجال الاقتصادي فى بلاد المسلمين(الرماني، 2003):

- **خرافة انقطاع الصلة بين الإسلام والاقتصاد:** حيث يوهم مروجو الإسرائيليات الاقتصادية بعض المثقفين المسلمين بعدم وجود صلة بين الإسلام والاقتصاد. وتقرر خرافاتهم أنه لا اقتصاد فى الإسلام، وأن الإسلام قاصر عن سن تشريعات اقتصادية، ويعتبرون تدخل الإسلام فى الاقتصاد تعطيلاً له وإفساداً وتخريباً، وهم بذلك يبعدون المسلمين عن دينهم من خلال أباطيلهم وأكاديبهم. وحول خلو الإسلام من التقريرات الاقتصادية، داحضة باطلة، ينقضها أى ناظر فى آيات القرآن الكريم التى تقدم حقائق ثابتة، كما استخلص المفكرون والباحثون من الإسلام نظام اقتصادياً متكاملًا وبينوا أسسه وجوانبه.
- **خرافة الحرية الاقتصادية - دعه يعمل دعه يمر:** حيث يقوم الاقتصاد الرأسمالي الغربي على خرافة إسرائيلية شعاراً بارزاً لذلك الاقتصاد. أى لا تتدخل بالمال، بل دع هذا المال يعمل ويتحرك ودعه يمر أينما شاء ويذهب كيف شاء، لا تقيده، طالما يحقق لك الربح

(1) سنن ابن ماجه (4019)، وفتح الباري شرح صحيح البخاري (10/204)، والمعجم الكبير للطبراني (12/446).

والفائدة. على عكس الإسلام في منهاجه الاقتصادي، الذي يقيد حركة المال بالقيود الضرورية ويضع له الضمانات اللازمة حتى يبقى عملاً نافعاً وليس طوفاناً مدمراً.

- **خرافة الربا ضرورة اقتصادية:** حيث أطلق مروجو هذه الخرافات الاقتصادية هذه الإسرائيليات وهي خرافة من أسوأ الإسرائيليات الاقتصادية، حيث أقامت حكومات المسلمين أنظمتها وخططها ومشاريعها الاقتصادية على أساس هذه الخرافة، وقد وضحنا سابقاً الآثار المدمرة لهذا النظام المقيت. كما ثبت كذب هذه الخرافة وخطأها من خلال نجاح المسلمين وبجهودهم المتواضعة في تأسيس مصارف إسلامية وشركات ومؤسسات إسلامية، وبيوت استثمار لمشاريع تجارية إسلامية، على أساس النظام الاقتصادي الإسلامي، وخالية من التعامل الربوي.

- **خرافة التجارة شطارة:** حيث دعى مروجو الإسرائيليات الاقتصادية إلى الفصل التام بين النظام الأخلاقي والتعامل التجاري، وطالبوا بعدم إقحام العنصر الأخلاقي في العمل التجاري، وهم بذلك يؤكدوا على أن الأخلاق والتجارة نقيضان لا يجتمعان. ومعني كون التجارة شطارة عند هؤلاء: أنها شطارة تقوم على استغلال الظروف واقتناص الفرص، واستخدام أية وسيلة تقود للربح، بغض النظر عن كون هذه الوسيلة مباحة أم محظورة، مقبولة أم مرفوضة.

والحقيقة أن الإسلام يحارب هذه الخرافات الاقتصادية لما لها من آثار سلبية على المجتمع المسلم، وكذلك على الاقتصاد الدولي من خلال الأزمات المالية والاقتصادية التي تحدثت من فترة إلى أخرى والتي كان آخرها الأزمة المالية العالمية سنة 2008م والتي اعتبرت الأسوأ من نوعها منذ زمن الكساد الكبير سنة 1929م، حيث تعتبر هذه الخرافات هي أساس النظام الاقتصادي العالمي.

2.5.6 ضعف التعاون بين الدول الإسلامية: إن ما يكرس التخلف في الدول الإسلامية هو ضعف التعاون فيما بينهما للتخلص مما تعاني، ويظهر هذا الضعف جلياً في مجال التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي، وعدم التعاون في استغلال الموارد الاقتصادية التي تمتلكها تلك الدول. فبعض الدول الإسلامية تمتلك أرض زراعية، ودول أخرى تمتلك فوائض مالية ضخمة وأخرى تمتلك فوائض في عنصر العمل، والتعاون بين رأس المال والعمل سيؤدي إلى استثمارات ضخمة تنعكس على الجميع بالخير. أما العقل البشري فإن الدول الإسلامية لديها قدرات فائقة في جميع المجالات، وبالتعاون يمكن العمل على استرجاع العقول الإسلامية المهاجرة والمتواجدة في الدول الغربية، من تهيئة البيئة المناسبة وتوفير مجال رحب من الحرية، ومكافآت مالية

مجزية، تحاكي ما يحصلون عليها في الغرب. ويمكن استثمار العمل الخيري التطوعي لتشجيع العقول المهاجرة على العودة إلى أوطانها والمساعدة في دفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية في البلدان الإسلامية والتي هي بأشد الحاجة إليها (بني عيسى، 2006).

وأخيراً، نستطيع القول أن هذه الأسباب تعتبر أساسية في قضية تخلف العالم الإسلامي إلى جانب ضعف التخطيط الاقتصادي في الدول الإسلامية، بالإضافة لأسباب أخره سياسية واجتماعية... إلخ، كما أنه على الرغم من التجارب التنموية التي شهدتها الدول الإسلامية إلا أنها ما زالت تعاني من التخلف بمظاهرة المختلفة، ومن أزمة الديون المتزايدة والفوائد المتركمة، و معدلات البطالة والفقر العالية.

كما تواجه الدول الإسلامية المزيد من تداعيات النظام العالمي الجديد المتمثل بالعمولة والخصخصة، ومن آثار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، وتزايد الأعباء والنفقات العسكرية، والتكتلات الاقتصادية العالمية والاقليمية، ومن تراجع دور الحكومات في النشاط الاقتصادي.

لهذا فإن الدول الإسلامية عليها العمل للتخلص من جميع مظاهر التخلف والتبعية للخارج، وتحقيق التنمية المعتمدة على المنهج الإسلامي للتنمية، وبناء مقدراتها الذاتية، وإيجاد التعاون الفعال بينهما، لتحقيق مستويات عالية من التقدم، ولتصبح لها مكانة مرموقة في اقتصاديات العالم.

حيث أن التركيز على العمل الخيري وبث روح الإخاء والإيثار بين الأفراد والجماعات والدول فإنه سيساهم في تحقيق التنمية جنباً إلى جنب مع القطاعين العام والخاص، والأمل فيه كبير لزيادة فعاليته في ذلك. وفي الفصل التالي سنوضح مفهوم العمل الخيري وكل ما يتعلق به.

ملخص الفصل:

تناول هذا الفصل إطاراً نظرياً لمفهوم التنمية في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي؛ حيث تبين أن التنمية الاقتصادية تدخل ضمن مفهوم العمارة الذي يعتبر أعم وأشمل لأنه لا يقتصر على النواحي الاقتصادية فقط، كما تضمن مبادئ المنهج التنموي في الإسلام والمتمثلة في توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية والاستخلاف والتزكية، أيضاً تم توضيح خصائص التنمية في المنهج الإسلامي والمتمثلة في الشمول والتوازن والواقعية والمسؤولية والإنسانية والأولويات وعدالة التوزيع والاكتفاء الذاتي والاستدامة.

كما بين أهم الضمانات الإسلامية ومقومات نجاح التنمية الاقتصادية واستمرارها وهي الارتقاء بالتنمية إلى مرتبة العبادة وتحقيق الاستقلال الاقتصادي والأخذ بالأساليب العلمية والتقنية والملاءمة واعتماد المشاركة الشعبية وترشيد الاستهلاك وتوجيه الفائض نحو التنمية، وصولاً لاستعراض أهم أسباب التخلف الاقتصادي في الدول الإسلامية؛ ودور العمل الخيري في مشاركة القطاعين العام والخاص جنباً إلى جنب في التخلص منها.

الفصل الثالث

العمل الخيري في الإسلام

- 3.1 مفهوم العمل الخيري في الإسلام
- 3.2 مشروعية العمل الخيري في الإسلام
- 3.3 أنواع المشاركة في العمل الخيري في الإسلام
- 3.4 خصائص العمل الخيري في الإسلام
- 3.5 دوافع العمل الخيري في الإسلام
- 3.6 ثمار وحوافز العمل الخيري في الإسلام

مقدمة:

العمل الخيري كان ولا يزال الدعامة الأساسية في بناء المجتمعات ونشر المحبة والترابط الاجتماعي بين أفراد المجتمع فهو عمل إنساني يرتبط ارتباطاً قوياً بكل معاني الخير والعمل الصالح الخالص لله تعالى، ولكن هذا العمل يختلف من زمن إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر، أحياناً يقل وأحياناً يزيد.

ولقد تنبّهت المجتمعات في مختلف بقاع العالم حديثاً إلى أهمية العمل الخيري، وبدأت توليه اهتماماً متزايداً، وذلك لما له من دور إيجابي وفاعل في جميع مجالات الحياة. ولم يقتصر نشاط العمل الخيري على الجهود البشرية التي تقدم من قبل الأفراد أو المؤسسات، بل أصبح يضم إلى جانب تلك الجهود، الأموال التي تقدم تطوعاً من غير انتظار لمردود مادي، ومن خلال مؤسسات تعني بهذا العمل، كمؤسسات تنمية غير حكومية. واتسعت مجالات الأنشطة الخيرية، وتجاوزت مجال تقديم المعونات المحلية، وأصبحت نشاطات دولية تتم عبر دول العالم المختلفة، وتنتقل من دولة إلى أخرى ومن خلال مؤسسات متخصصة معنية بذلك، وتعمل مختلف الدول على تشجيع هذه الأنشطة والأعمال، وعلى جعلها جهوداً تنموية منظمة، عبر المؤسسات الخيرية.

وتميزت الشريعة الإسلامية بسبقها الحضاري في مجال العمل الخيري، وتحقيق مصالح العباد والبلاد، بما ترسمه من توجيهات إلهية، وإرشادات نبوية، تحث على فعل الخير، وتحض عليه، حيث وسع الإسلام دائرة الأعمال والأنشطة الخيرية ليعم النفع ويكثر الخير، فكل الأعمال التي تقدم نفعاً للإنسان أو الحيوان، انطلاقاً من قيم التعاون والمساعدة والبر والتضحية ابتغاء مرضاة الله تعالى، هي من الأعمال الخيرية التي يثاب فاعلها الثواب الجزيل، ويؤجر الأجر العظيم في الآخرة، إضافة إلى السعادة والراحة النفسية في الدنيا.

3.1 مفهوم العمل الخيري في الإسلام:

3.1.1 التعريف اللغوي للعمل والخير:

العمل: المهنة والفعل، من عمل يعمل عملاً، والجمع أعمال (ابن منظور، 1968)، قال تعالى: ﴿وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا﴾ [الفرقان: 70]، وعن عائشة رضي الله عنها قالت: قال الرسول ﷺ: "إن الله تبارك وتعالى يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه"⁽¹⁾، والعامل هو من يعمل في مهنة أو صنعة أو خدمة ما.

الخير: الكرم والجود والشرف والأصل والطبيعة والهيئة، والنسبة إليه (خيري)، ويقال: خيار المال - لكرائمه، وامرأة خيرة فاضلة في الجمال والخلق. والخير ضد الشر وخلافه، وجمعه خيور وأخيار وخيار (ابن منظور، 1968). ولقد ورد لفظ الخير في القرآن الكريم معبراً عن عدة صفات جميعها تصب في معني الخيرية، ويعتبر لفظ الخير كغيره من ألفاظ القرآن الكريم، لا يفهم المراد منه تماماً إلا من خلال معرفة السياق الذي ورد فيه (السكني، 2012).

3.1.2 التعريف الاصطلاحي للعمل والخير:

لها في الاصطلاح عدة تعريفات إما أن تكون بالمفهوم العام أو أن تقيّد بالمفهوم الشرعي أو الاقتصادي، ومن هذه التعريفات:

العمل: هو كل فعل أو جهد أو حركه يصدر عن أي جسم كان، فقد يصدر عن الجمادات، والنباتات، والحيوانات أفعال وحركات مختلفة تعتبر أعمالاً (السعيد، 1976).

وفي الاصطلاح الشرعي فقد عرفه الإمام محمد بن حسن الشيباني ما يرادف هذا اللفظ في لسان الشرع، وهو الكسب بقوله: الاكتساب في عرف اللسان هو طلب تحصيل المال بما يحل من أسباب (الشيباني، 1980).

وفي الاصطلاح الاقتصادي: هو الجهد الإرادي الذي يبذله الإنسان مستهدفاً إنتاج السلع والخدمات، أو كل مجهود يبذله الإنسان لتحصيل منفعة (اغبارية، 2008).

الخير: ما يرغب فيه الكل، كالعقل مثلاً، والعدل، والفضل، والشيء النافع وضده الشر (الأصفهاني، بدون تاريخ). والخير عند الفقهاء اسم تفضيل ضد الشر، وهو الحسن لذاته وهو العمل الصالح، وإذا أطلقت كلمة الخير فيقصد بها نتائج الأفعال النافعة لصاحبها وغاياتها الحميدة، كما أن الخير كل ما كان مرغوباً فيه ومنتهجاً به (السكني، 2012). ومما تقدم يتبين أن الخير بمفهومه العام والشرعي يراد به: كل ما يبعث على الرضا، والاستحسان لكماله في نوعه

(1) المعجم الأوسط (901)، ومجمع الزوائد ومنبع الفوائد (5867).

ولملاءمته، أو لفائدته، أو لاتفاقه مع الأوامر الإلهية (اغبارية، 2008، ص4). والخير من المعايير الكبرى للقيم الأخلاقية، وينصب على العمل أو الشيء في ذاته، دون أن يلحظ فيه ما يلحظ في الواجب من فكرة الإلزام (نذير، 1991).

3.1.3 مفهوم العمل الخيري:

لم يرد مصطلح العمل الخيري بهذا التركيب في كتب الفقه ومصادر الدراسات الإسلامية التراثية، وهذا لا يعني أن مدلول هذا المصطلح غير معروف، حيث وجد عندهم أن كل ما يحقق مصالح الناس، ولا يخالف شرع الله فهو خير، فالقيام بالواجبات والسنن والمندوبات وحتى المباحات بنية الأجر، والبعد عن المحرمات كلها من الأعمال الخيرية والتطوعية، التي تحقق المصلحة للفرد والجماعة (<http://iefpedia.com/arab/>, 2013)، ويعتبر العمل الخيري من مقاصد الشريعة الإسلامية الأساسية، وإن لم يذكره العلماء القدامى - صراحة - في المقاصد أو الضروريات الأصلية، التي حصروها في خمس أو ست⁽¹⁾، ضمن الأشياء الأساسية التي جاءت الشريعة للمحافظة عليها، لأنهم أدرجوها ضمن الضرورة الأولى والعظمي، وهي: الدين .. فالدين عندهم - وهو أسُّ الشريعة وجوهرها - يشمل فيما يشمل: معرفة الحق، وفيه تدخل العقائد التي هي أساس الدين، وحبُّ الخير وفعله، وفيه تدخل الزكاة والصدقات وغيرها من دعائم الخير (القرضاوي، 2007).

وقد وضع عدد من العلماء والباحثين المعاصرين تعريفات عدة للعمل الخيري، منها: أنه النفع المادي أو المعنوي الذي يقدمه الإنسان لغيره، من دون أن يأخذ عليه مقابل مادياً، ولكن ليحقق هدفاً خاصاً له أكبر من المقابل المادي، قد يكون عند بعض الناس الحصول على الثناء والشهرة، أو نحو ذلك من أغراض الدنيا، والمؤمن يفعل ذلك لأغراض تتعلق بالآخرة، رجاء الثواب عند الله، والدخول في جنات النعيم، فضلاً عما يناله في الحياة من بركة وحياة طيبة، وسكينة نفسية، وسعادة روحية لا تقدر بثمن عند أهلها (القرضاوي، 2007). ويعرف أيضاً: بأنه هو عمل يشترك فيه جماعة من الناس لتحقيق مصلحة عامة، وأغراض إنسانية أو دينية أو علمية أو صناعية أو اقتصادية، بوسيلة جمع التبرعات وصرفها في أوجه الأعمال الخيرية، بقصد نشاط اجتماعي أو ثقافي أو إغاثي، بطرق الرعاية أو المعاونة مادياً أو معنوياً داخل الدولة وخارجها من غير قصد الربح لمؤسسيها، سواء سُمي إغاثة أو جمعية أو مؤسسة أهلية أو هيئة أو منظمة خاصة أو عامة (مهدي، 2012).

(1) مقاصد الشريعة الإسلامية الخمس هي: المحافظة على الدين، وعلى النفس، وعلى النسل، وعلى العقل، وعلى المال، وزاد بعضهم سادسه، وهي: المحافظة على العرض.

ويعرفه آخرون بأنه: عمل إنساني خيري غير ربحي، يتطوع به عن طريق المؤسسات والمنظمات الخيرية التطوعية لتنظيمها، ولها أهداف اجتماعية واقتصادية وسياسية وإنتاجية، خارجة عن نطاق العمل الحكومي والعمل الخاص، ويحتضن الأعمال الإلزامية والاختيارية وعمل القطاعين (اسماعيل، 2012).

3.1.4 مرادفات العمل الخيري:

يُعد العمل الخيري موضوعاً مهماً من موضوعات القرآن الكريم والسنة النبوية، والعمل الخيري قد يُذكر في القرآن الكريم والسنة النبوية، بلفظ الخير نفسه أو التطوع، وقد يُذكر بألفاظ أخرى تحمل مضمونه، مثل: التبرع، والإيثار، والبر، والإحسان، والرحمة، والصدقة، وتفريج الكربة، وإغاثة الملهوف، وغير ذلك من الألفاظ (القرضاوي، 2007).

وقد تستخدم مصطلحات أخرى أحياناً في عالمنا المعاصر لتدل على نفس المعنى مثل: العمل التنموي، والعمل الإغاثي، والعمل التكافلي، والقطاع الثالث، والقطاع الخيري، والقطاع التطوعي، والقطاع المعفي من الضرائب، أما المؤسسات العاملة في العمل الخيري، فهي قد تحمل أسماء مختلفة مثل: جمعيات أو مؤسسات خيرية أو منظمات أهلية أو منظمات غير حكومية (<http://iefpedia.com/arab/>, 2013).

ويتضح مما سبق أنه لا بد من التمييز بين شكلين أو نوعين أساسيين للعمل الخيري (مركز البحوث والدراسات بالجامعة التجارية الصناعية بالرياض، 2003):

- العمل الخيري الفردي: وهو عمل وسلوك اجتماعي يمارسه الفرد من تلقاء نفسه ويرغبة صادقة منه، استناداً إلى ما يتمسك به من مبادئ واعتبارات إنسانية، أو دينية، أو أخلاقية.

- العمل الخيري المؤسسي: وهو الذي تقوم به المنظمات والمؤسسات بشكل منظم، لتقديم خدماتها الخيرية والتطوعية لخدمة الغير من فئات المجتمع، ويتسم بالاستمرارية والتنظيم الهيكلي، وهو أكثر تقدماً من العمل الفردي، ويخضع للأنظمة واللوائح، وتتنوع هذه المؤسسات في أشكالها وأنواعها.

ويعتبر العمل الخيري المؤسسي أوسع وأشمل في شكله ونشاطه وإمكانية تحقيق أهدافه، وذلك لما يتميز به من إمكانات وطاقت بشرية وفكرية وجهود متضافرة ومتعاونة تقوم على دراسات وخطط واضحة وواقعية، ويمكن قياس نتائجها مع إمكانية شمولية منافعها (البيشي، 2013). كما

أنه يمكن القول بأن العمل الخيري المؤسسي يتميز عن الفردي بمزايا عديدة أهمها (البيشي، 2013):

- أنه يتصف بصفة الجماعة التي تعبر عن التفاهم والتعاون.
- كذلك يتميز باجتماع الجهود وتلاحق الأفكار والخبرات ويتسم بمبدأ الشورى في تشاوره وإعداداته وقراراته.
- كما أن مستقبله أكثر استمرارية وأشمل نفعاً من العمل الفردي الذي قد يعتره الضعف أو العجز أو الانقطاع.
- وأنه يتميز بالانتشار والتنوع في أعماله الخيرية ومرد ذلك إلى تعدد عناصره العملية وطاقاته البشرية وموارده المتعدد وإمكاناته المتنوعة.
- كما أنه يتميز غالباً بالصبغة الرسمية والنظامية والتي يفترض أن تكون مصرحة من الجهات الرسمية ذات العلاقة لتتمكن من كسب الثقة والحصانة والحماية في الأخذ والعطاء كما أنها تكتسب صورة الاعتبار والاحترام والتقدير والوضوح والشفافية.

وخلاصة ذلك أن العمل الخيري المؤسسي هو الأفضل بلا شك والأكثر نفعاً بإذن الله للأسباب المذكورة سابقاً، إضافة إلى قدرته على النجاح ومواجهة الصعاب وتيسير طرق التوصل إلى المتبرع والمستفيد، وتركيزه على مصلحة الجماعة التي هي الأصل في الإسلام، كما أنه يتسم بسمة التخصصية، والدقة في تنفيذ المشاريع الخيرية، من خلال دراسات وخطط وجهود متضافرة وحاجات مدروسة ونظرة جماعية. كما أنه لا يعني ذلك التوقف والانقطاع عن العمل الخيري الفردي الذي قد يكون في حينه أو وقت حاجته ذا نفع عظيم، والله أعلم.

3.2 مشروعية العمل الخيري في الإسلام:

ورد الكثير من الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة التي تدل على العمل الخيري أو أحد مرادفاته، حيث جاءت الدلالة بصيغ شتى، بعضها: أمر به، أو ترغيب فيه، وبعضها: نهى عن ضده، أو تحذير منه، وبعضها مدح لفاعلي الخير، وبعضها ذم لمن لا يفعل فعلهم، وبعضها يثني على فعل الخير في ذاته، وبعضها يثني على الدعوة إليه، أو التعاون عليه أو التنافس فيه.

3.2.1 الأدلة من القرآن الكريم:

القرآن الكريم حافل بالكثير من الآيات التي تدل على مشروعية العمل الخيري أو أحد مرادفاته، والحث عليه وبيان فضله، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- فعل الخير: قال تعالى: ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الحج: 77], وقال تعالى: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: 115].
- المسارعة إلى الخير: قال سبحانه: ﴿وَسَارِعُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ] [آل عمران: 134، 133].

هذه بعض الأدلة على العمل الخيري والنصوص في القرآن الكريم على ذلك كثيرة، فكل آية ورد فيها الحث على فعل الخير وبذل المعروف والمسارة إلى طاعة، هي صالحة لأن تكون دليلاً على استحباب العمل الخيري. وإذا تعرضنا لجميع الآيات، فسنجدها بالعشرات، وهو ما لا يتسع له المجال هنا.

3.2.2 الأدلة من السنة النبوية:

حث النبي ﷺ على أعمال الخير عموماً وعلى إغاثة الملهوف خاصة، وقد كان قدوة وأسوة حسنة في بيان أهمية ترابط المجتمع، فكان أجود من الريح المرسلة، وكان رحيماً بالمؤمنين، عطوفاً رؤوفاً، حيث كان يعود المرضى، ويرحم الأرملة، ويعطف على اليتامى، ويتعهد أبناء الشهداء، وذلك في أحاديث كثيرة؛ نذكر منها ما يلي:

- عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: "مَنْ نَفَسَ عَنْ مُسْلِمٍ كُرْبَةً مِنْ كَرْبِ الدُّنْيَا، نَفَسَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كَرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ يَسِّرْ عَلَىٰ مُعْسِرٍ يَسِّرَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ"⁽¹⁾.
- عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: "ما من يومٍ يصبحُ العبادُ فيه، إلا ملكان ينزلان، فيقول أحدهما: اللهم أعطِ مُنْفِقًا خَلْفًا، ويقول الآخرُ: اللهم أعطِ مُمَسِّكًا تَلْفًا"⁽²⁾.

ويتضح لنا أن السنة النبوية حافلة بالأحاديث الشريفة الدالة على العمل الخيري أو أحد مرادفاته وضرب الرسول ﷺ وأصحابه رضوان الله عليهم بذلك أروع الأمثلة والقذوات الحسنة في ذلك، لعلمهم بالأجر والثواب العظيم من الله سبحانه وتعالى.

3.3 أنواع المشاركة في العمل الخيري التطوعي في الإسلام:

لا يأخذ فعل الخير لدى الفرد المسلم ولا الجماعة المسلمة صورة واحدة ولا نمطاً واحداً، بل تتعدد صورته وأشكاله بحسب حاجات الناس ومطالبهم، وحسب قدرة فاعل الخير وإمكاناته، أو

(1) صحيح مسلم (2699)، وسنن الترمذي (1930)، وسنن ابن ماجه (225).

(2) صحيح البخاري (1374)، وصحيح مسلم (1010).

حسب ظروف الموقف وما يتطلبه في حينه، وهذا يشير إلى أن فعل الخير قد يكون نقدياً أو عينياً أو تعليمياً أو معنوياً أو نفسياً أو ثقافياً أو دينياً أو تعليمياً أو طبياً أو اجتماعياً أو غير ذلك (البيشي، 2013).

كما أن نجاح أي عمل من الأعمال الخيرية يستلزم توافر إرادة النجاح عند القائمين عليه، كما يتطلب المشاركة التطوعية فيه، ذلك لأن الأعمال الخيرية لا يمكن أن تنجح بدون تفاعل المجتمع معها، والمشاركة فيها وتشجيع القائمين عليها، وهذا بدوره يستدعي نشر وتعميم ثقافة العمل الخيري في المجتمع، والمشاركة في العمل الخيري لها أبعاد متنوعة ولكنها تصب جميعاً في إنماء المجتمع، ويمكن تحديد أهم أنواع المشاركة في العمل الخيري في الأبعاد التالية (اليوسف، 2005):

3.3.1 المشاركة المعنوية: ونعني بها دعم المشاريع الخيرية معنوياً وذلك من خلال الوقوف المعنوي معها أو الدفاع عنها أو التعريف بها في المحافل العامة ... إلى غير ذلك من صور المشاركة المعنوية.

3.3.2 المشاركة المالية: ونعني بها دعم المشاريع الخيرية بالمال، ومما لا شك فيه أن المال يمثل أحد أهم مقومات نجاح هذه المشاريع، وقد سمي القرآن الكريم المشاركة المالية في سبيل الله بالجهاد حيث يقول تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحجرات:15]، وهذا يدل على أهمية الجهاد بالمال كما بالنفس، فهو مما له أكبر الأثر في النهضة والإحياء والتقدم والازدهار في مختلف جوانب الحياة.

3.3.3 المشاركة العضوية: ونعني بها أن يكون الشخص عضواً فعالاً في الأعمال التطوعية، وذلك عبر انتسابه لإحدى مؤسسات الخدمة الاجتماعية، وهذا يتطلب بذل الجهد، والتضحية بالوقت، وممارسة التفكير الجاد وشحن الهمة ... من أجل خدمة المجتمع، وتقوية العمل التطوعي، وإنما الممارسة التطوعية بما يخدم الشأن الاجتماعي العام.

هذه هي أهم ألوان المشاركة في الأعمال الخيرية، وكلها مهمة وضرورية لنجاح أي عمل خيري، والمطلوب من كل فرد من أفراد المجتمع أن يكون مشاركاً بأي لون من ألوان المشاركة التطوعية كي تنمو الأعمال الخيرية، بما يعزز من التكافل الاجتماعي، ويقوي من مسيرة المؤسسات

الخيرية وينمي الوعي بالعمل التطوعي، ففي ذلك من الفوائد التي تعود بالنفع على الأفراد المشاركين والمجتمع والأمة ما لا يخفى على كل عاقل.

3.4 خصائص العمل الخيري في الإسلام:

ليس أدل على رقي الأمة وجدارتها بالحياة واستحقاقها لقيادة العالم، من سمو النزعة الإنسانية في أفرادها، سمواً يفيض بالخير والرحمة على طبقات المجتمع كافة، بل على كل من يعيش على الأرض من إنسان وحيوان، وبهذا المقياس فإن العمل الخيري في الحضارة الإسلامية قد تميز بخصائص عن غيره من أعمال الخير في الديانات والفلسفات الأخرى (السباعي، 1998)، وهذه الخصائص هي (القرضاوي، 2007):

3.4.1 الشمول: يقدم المسلم الخير والعون لكل من هو في حاجة إليه، سواء كان قريباً أم بعيداً، صديقاً أم عدواً، مسلماً أم كافراً، إنساناً أم حيواناً. فالمسلم لا يقصر خيره وبره على أقاربه وذوي رحمه، أو عصبته وأهل بلده، وإن كان الإسلام يوصي بالأقربين أكثر من غيرهم، كما قال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: 215]، ويقول الرسول ﷺ: "الصدقة على المسكين صدقة وهي على ذي الرحم ثنتان صدقة وصلة"⁽¹⁾.

ومع هذا يرى الإسلام أن للغرباء والأباعد حقوقاً أيضاً، بحكم إسلامهم إن كانوا مسلمين، وبحكم إنسانيتهم إن لم يكونوا مسلمين، وقد ذكر الله في ذلك الوصية بالجيران فقال تعالى: ﴿وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنْبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ﴾ [النساء: 36]، أي البعيد. وفي الحديث: "لا يدخل الجنة إلا رحيم. قالوا: يا رسول الله، كلنا رحيم. قال: إنه ليس برحمة أحدكم صاحبه، ولكن رحمة العامة"⁽²⁾.

3.4.2 التنوع: لا يأخذ فعل الخير لدى الفرد المسلم، ولا الجماعة المسلمة: صورة واحدة، ولا نمطاً واحداً، بل تتعدد صورته، وتتنوع أنماطه، بحسب حاجات الناس ومطالبهم، وبحسب قدرة فاعل الخير وإمكاناته فقد يعمل على تحقيق المطالب المادية للإنسان، من مأكّل ومشرب وملبس ومسكن وعلاج، وقد يعمل على تحقيق المطالب المعنوية للإنسان، من تعليم وثقافة وفقه في الدين، ومثل ذلك: المطالب النفسية للإنسان، مثل إدخال السرور عليه، ومسح دمعته، ومعالجة قلقه وهمه، وملء نفسه بالتوكل والثقة بالله، ومطاردة شبح اليأس من قلبه. وقد يمنح

(1) سنن الترمذي (658)، وسنن النسائي (2582)، وسنن ابن ماجه (1699).

(2) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (12731).

المسلم الخير للفرد، أو يمنحه للأسرة، أو يمنحه للمجتمع، وقد يكون الخير في صورة أشياء عينية، أو في صورة نقود. وقد يعطي فاعل الخير الشيء تبرعاً خالصاً، وقد يعطيه إعاره ينتفع بعينه مدة من الزمن ثم يرد العين لصاحبها، أو يقرضه قرصاً يستهلكه وينتفع به، ثم يرد بدله.

3.4.3 الاستمرار: لأن فعل الخير عند المسلم، إما فريضة دورية يلزمه أدائها بحكم إيمانه وإسلامه، مثل زكاة المال الواجبة في كل حول، أو عند كل حصاد، كما قال تعالى: ﴿وَأْتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: 141]، أو كزكاة الفطرة الواجبة عند مقدم كل عيد للفطر من رمضان، أو فريضة غير دورية، مثل كل حق مالي يجب بوجود مقتضى له، مثل نفقة القريب على قريبه المعسر، لما توجبه صلة الرحم، وحقوق أولي القربى، ومثل إطعام جاره إذا جاع وهو بجانبه، فإنه "ليس بمؤمن من بات شعبان وجاره إلى جنبه جائع وهو يعلم"⁽¹⁾، ومثل قرى الضيف، إذا لم يكن له مكان ينزل به، أو لم يكن لديه مال، وهو غريب الدار، ومثل إغاثة المضطر، وإخراجه من ضرورته، فهذه كلها واجبات يؤديها المسلم، إبراء لذمته، وإرضاء لربه (مهدي، 2013).

3.4.4 الخلوص للخير: أيضاً من خصائص العمل الخيري في الإسلام: أنه لا يُقبل عند الله ما لم يكن خالصاً للخير، لا تشويه شائبة أو تلوثة، وذلك يتحقق بأن تكون بواعثه دينية وأخلاقية، لا دنيوية ولا مادية، فلا يُقبل - في ميزان الإسلام - الخير من امرئ جعله وسيلة لخداع الناس.

كما أنه لا يجوز في الإسلام أن يصل إلى الخير بطريق الشر، فإن الإسلام يرى كل الأشياء والتصرفات بالمعيار الأخلاقي، ولا يفصل بين الأخلاق والحياة في شأن من الشؤون. لهذا لا يقبل من المسلم: أن يقبل الرشوة، أو يحتكر السلعة، أو يُغلي في ثمنها على المستهلكين المستضعفين، ليقيم من أرباحها في النهاية مشروعاً خيرياً.

3.4.5 الرقي في التنفيذ والأداء: فمن ينهض بواجب العمل الخيري في الإسلام مقيد بقواعد وضوابط وسنن لا نظير لها من حيث علو شأنها الذوقي، فالمسلم الفرد عندما يؤدي واجباته الدينية الملزمة وغير الملزمة عليه أن يضمن: احترام المتلقي، والستر: بمعنى عدم المجاهرة بهدف قمع النزوات الفردية المظهرية، والحفاظ على هيبة المحتاج، وأن يكون العمل خالصاً لوجه الله، وخلو العمل الخيري من كل مظاهر النفعية والمنافقة (القضاة، 2008).

(1) السنن الكبرى للبيهقي (10/3)، والمستدرک علی الصحیحین (7387)، والمعجم الكبير للطبراني (12/154).

3.5 دوافع العمل الخيري في الإسلام:

تشير الدوافع العقائدية للمسلمين بوجود رغبة نفسية للأفراد بتقديم شيء للآخرين، وهذه الرغبة منبعها القيم التي دعا إليها الإسلام، من إيثار وتعاون، وأخوة ومحبة بين المسلمين، وقد قدم الإسلام لهذه الدوافع صور وآليات لإخراجها إلى حيز الوجود بآليات اختيارية تشمل الأعمال الخيرية والتطوعية إلى جانب الواجبات الشرعية التي أمر بها الإسلام. وقد حرص الإسلام على تحقيق التكافل الاجتماعي من خلال نظام شامل متكامل دعا إليه يتمثل بالواجبات والصدقات والأعمال الخيرية والقيم الإنسانية العليا والأخلاق الإسلامية الرفيعة المستوى لتكوين مجتمع القوة والوحدة. وقد صور القرآن الوحدة بين أفراد المجتمع أجمل تصوير بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: 10]، كما صور الرسول ﷺ المجتمع بالجسد الواحد وذلك في قوله: "مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى"⁽¹⁾، وهذه أسمى معني لتحقيق التكافل الاجتماعي لأن مغزى ومؤدى التكافل، أن يشعر كل فرد بأن عليه واجبات نحو إخوانه الآخرين في المجتمع، يجب عليه أدائها، والتقصير بذلك مخالفة للأوامر الشرعية، وإلحاق للضرر بالمجتمع. وهكذا يفرض الإسلام التكافل الاجتماعي في كل صور وأشكاله، تمشياً مع نظريته الأساسية إلى وحدة الأهداف الكلية للفرد والجماعة؛ وفي تناسق الحياة وتكاملها، لتسير الحياة في طريقها السوي القويم، وتصل إلى أهدافها العليا التي يخدمها الفرد وتخدمها الجماعة سواء (قطب، 1954).

أما الدوافع التي تتبع منها هذه النظرة والواجب نحو الآخرين من خلال إقامة مجتمع متكافل فهي القيم الإسلامية التي تشكلها الدوافع العقدية في نفسية المسلم والتي تنعكس آثارها الإيجابية على جميع أفراد المجتمع، وتتمثل هذه الدوافع فيما يلي (الغامدي، 2008):

3.5.1 الإيثار: حيث يقدم الإسلام أسمى صور للتكافل الاجتماعي، تجعل المسلم يُؤثر أخيه على نفسه، ولو كان أكثر فقراً وحاجة من أخيه، امثالاً لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْتُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الحشر: 9]، وقد كان الرسول ﷺ الأسوة الحسنة في الإيثار على النفس، ومن أروع صور الإيثار ما قام به الأنصار في المدينة المنورة بقسمة ما يملكون من أموال وعقار بينهم وبين إخوانهم المهاجرين، فنزل فيهم قول الحق تبارك وتعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن

(1) صحيح البخاري (5665)، وصحيح مسلم (2586).

قَبْلَهُمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْتُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَا
كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوَقِّ شَحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ» [الحشر: 9].

وفي حالة التنمية فإن مساعدة المحتاج عن طريق تعليمه، أو تدريبه على مهنة معينة لكي يحقق دخلاً، ويتحول إلى إنسان فاعل مشارك في التنمية، هو من أفضل صور الإيثار التي حث عليها، وهي التطبيق العملي المعاصر لصور الإيثار.

3.5.2 الأخوة في الله: إن رابطة الأخوة هي الرابطة بين المسلمين، إذ تجمع بينهم العقيدة على أساس المحبة والأخوة، لقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ [الحجرات: 10]، وهي من أوثق الروابط، والمحبة الناشئة من العقيدة لا تقوم على أسس مادية، أو روابط أسرية، لكنها تربط القلوب وتقوي العلاقات على أسس منبثقة من العقيدة، وهذه المحبة التي أخبر عنها الرسول ﷺ بأنها دلالة الإيمان بقوله: "لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه"⁽¹⁾. ويترتب على هذه الأخوة أن تذوب عصبية الجاهلية، وتسقط فوارق النسب واللون والوطن، فلا يكون أساس الولاء والبراء إلا الإسلام، وقد امتزجت عواطف الإخاء في إسداء الخير في المجتمع وتقوية الروابط الاجتماعية (المباركفوري، 2000).

3.5.3 قضاء حاجات الآخرين (حوائج الآخرين): اقتضت حكمة الله ﷻ أن يتفاوت الأفراد فيما بينهم، من حيث القدرات العقلية والجسدية والأرزاق والأعمار، وغير ذلك من الأمور، يقول الحق تبارك وتعالى في محكم التنزيل: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [الزخرف: 32]، وجاء في تفسير هذه الآية: أي أن الله قد فاوت بين خلقه فيما أعطاهم من الأموال والأرزاق والعقول وغير ذلك من القوى الظاهرة والباطنة، وجعلهم مراتب فهذا غني، وهذا فقير، وهذا متوسط الحال، ليكون كل منهم مسخراً للآخر ويخدم بعضهم بعضاً، لاحتياج هذا إلى هذا لينتظم أمر الحياة (الصابوني، 1981).

وقد جاءت الأحاديث النبوية الشريفة تحت المسلمين على قضاء حوائج الآخرين، وتبين لهم فضل ذلك، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا، نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة ومن يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا

(1) صحيح البخاري (13)، وصحيح مسلم (45).

والآخرة⁽¹⁾، وكذلك روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم "أي الأعمال أفضل؟ قال إدخالك السرور على مؤمن أشبعت جوعته أو كسوت عورته أو قضيت له حاجته"⁽²⁾.

ولا شك بأن من أهم حوائج سرور وسعادة تدخلها على نفس المسلم، من خلال مساعدته على التخلص من الفقر أو الجهل أو المرض، من خلال التعليم والتدريب، أو تقديم الرعاية الصحية، أو النصح والإرشاد، أو مساعدته في إيجاد فرصة عمل، أو تقديم قرض حسن سواء انتظر المسلم رده أم لم ينتظر، وهذه كلها وسائل للتخلص من التخلف من جهة، وتعمل على تحقيق التنمية من جهة أخرى، امتثالاً لأوامر الله ورسوله، ولينال الأجر والثواب في الآخرة.

3.5.4 التعاون: ينبع التعاون الصادق الذي يتم بين الأفراد من حقيقة يؤمن بها المتعاونون، وفي المجتمع المسلم يقوم التعاون بين الأفراد على أساس الباقيات الصالحات، إذ يقول الله عز وجل: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [المائدة: 2]، بل إن التعاون مطلوب بين جميع الأفراد الذين يعيشون معاً في كنف الدولة الإسلامية، مسلمين وغير مسلمين، ممن يعيشون ويتعاملون في بيئة واحدة، يقول الحق تبارك وتعالى: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الممتحنة: 8].

إن هذا التعاون كفيل بإخراج الأمة مما تعاني من أزمات، أو مشكلات، ولا سيما أن التعاون يشمل جميع أوجه وأعمال الخير، وبما يعود بالنفع على أفراد الأمة المتمثل بالبر والتقوى، ويبعد كل أشكال الشرور المتمثل بالإثم والعدوان، مما يضيفي على الأمة مزيداً من الألفة والمحبة.

3.6 ثمار وحوافز العمل الخيري في الإسلام:

إن من فضل الله على الإنسان أن أوجد دوافع وحوافز على العمل بشكل عام، والعمل الخيري بشكل خاص، ليُقبل الإنسان على العمل بصورة تلقائية فطرية، فالإنسان بطبيعته عبارة عن مجموعة من الحاجات الروحية والنفسية والفسولوجية، وإن الحوافز سواء كانت مادية أو معنوية خير وسيلة لدفع العامل بشكل عام، وفاعل الخير بشكل خاص، إلى زيادة عمله وإتقانه، مما يوفر لفاعل الخير راحة نفسية وبدنية، بالإضافة إلى أن هذه الحوافز تعمل على تحسين العمل الخيري التطوعي وتطويره ونجاحه. ومن أهم حوافز العمل الخيري ما يلي:

(1) صحيح مسلم (2699)، وسنن الترمذي (1930)، وسنن ابن ماجه (225).

(2) المعجم الأوسط للطبراني (5077)، ومجمع الزوائد ومنبع الفوائد (4117)، ورواه المنذري في الترغيب والترهيب (93).

3.6.1 الحوافز الأخروية: وهي تعتبر حوافز قوية، وبواعث حية، تغري بحبه، وتدفع إلى فعله، وتبعث على الدعوة إليه، والاستمرار فيه، والتسابق في تحقيقه، وإنجاز متطلباته. وهي كما يلي:

- **ابتغاء مرضاة الله تعالى:** أول هذه الحوافز نيل وابتغاء مرضاة الله تعالى، كما قال تعالى في وصف الأبرار: ﴿ وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِ مَسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا ۗ إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكْرًا ۗ [الإنسان: 9، 8]، وكما قال تعالى: ﴿ وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيئًا مِنْ أَنفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَآتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلَّ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ۗ [البقرة: 265]. وهذا الحافز القوي هو الذي دفع كثيراً من الصحابة حين كان ينزل عليهم القرآن، يحثهم على الخير، فسرعان ما تستجيب له قلوبهم، وتتحرك إرادتهم بالعمل والتنفيذ، لا يحول دون ذلك حب الدنيا أو شح الأنفس، لأن ثواب الله أعظم، وما عند الله خير وأبقى (القرضاوي، 2007).

- **الأجر والثواب ومغفرة الذنوب:** يسعى إلى الأجر والثواب ومغفرة الذنوب كل مسلم في هذه الدنيا، حيث وعد جل جلاله من يقوم بالأعمال والأنشطة الخيرية ويحرص عليها، مخلصاً بفعله وعمله، الفوز بالجنان، لقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يُؤْمِن بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا ۗ [الطلاق: 11].

3.6.2 الحوافز الدنيوية: ومن هذه الحوافز ما يتعلق بهذه الحياة الدنيا، فمما لا ريب فيه: أن الحوافز المتعلقة بالدار الآخرة وحسن مثوبة الله فيها، هي الحوافز الأقوى والأكثر تأثيراً، ولكن لأن الإسلام دين يجمع الحسنتين: حسنة الدنيا، وحسنة الآخرة: ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ۗ [البقرة: 201]، وهذا يدل على جعل هناك حوافز للمؤمن في هذه الدار، تحفزه إلى فعل الخير وإعانة الضعفاء والمحتاجين. ومن هذه الحوافز ما قد يكون مادياً أو معنوياً وهي كما يلي (لافي، 2009):

- **المكافآت:** المكافأة تُمنح لمن يقوم بأداء العمل بشكل مميز ومتقن، أو لمن يبذل جهوداً غير عادية، فالذي يزيد من جهد فاعل وعامل الخير ويشجعه على الاستمرار في عمل الخير، هو حصوله على المكافأة، وكذا المؤسسة الخيرية، وذلك لقوله ﷺ: "من صنع إليكم معروفاً فكافئوه فإن لم تجدوا ما تكافئونه فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه" (1).

- **الأجور:** الأجر هو الثواب والمكافأة عوض العمل (أبو جيب، 1988). ويُعد الأجر ركناً مهماً في أي نظام للحوافز، وذلك لما له من أهمية في إشباع الحاجات ككل، فالمؤسسة والجمعية الخيرية يكون لديها الحوافز الكثيرة ومنها الأجور لموظفيها والعاملين لديها، حيث أن الأجر يدفع

(1) سنن النسائي (2567)، وسنن أبي داود (1672)، ومسند أحمد (2/127).

العامل والموظف إلى زيادة انتمائه للمؤسسة أو الجمعية من جهة، ويشجع الآخرين على الإقبال على الأعمال والأنشطة الخيرية من جهة أخرى.

- **الذكر الحسن:** الإنسان حينما يعمل عملاً حسناً، فإنه ينتظر كلمة شكر وثناء ومدح من الناس المهمين في حياته، ليشعر أنهم يقدرون جهده، ويستحسنون عمله، فعامل الخير يقوم بالأعمال والأنشطة الخيرية، لينال الذكر الحسن في الدنيا والآخرة، وليحصل على تقدير بني البشر واحترامهم، وفي ذلك قال تعالى ﴿وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [التوبة: 105]، كما روى مسلم في صحيحه عن أبي ذر رضي الله عنه قال: "قيل لرسول الله ﷺ أرأيت الرجل يعمل العمل من الخير ويحمده الناس عليه. قال: "تلك عاجل بشرى المؤمن"⁽¹⁾، قال العلماء: معنا هذه البشرى المعجلة له بالخير، وهي دليل على رضا الله تعالى عنه، ومحبه له، فيحبه إلى الخلق كما سبق في الحديث، ثم يوضع له القبول في الأرض، هذا كله إذا حمده الناس من غير تعرض منه لحمدهم، وإلا فالتعرض مذموم⁽²⁾.

- **الترقيات:** كل فرد في مجتمعه، يسعى بكل جدارة إلى التقدم نحو الأفضل والأحسن، ولا يحب أن يبقى كما هو، والترقية تحقق له طموحه وآماله. والترقية لا توفر لعامل الخير مستوى مادياً أعلى فقط، وإنما تُشبع لديه قدراً كبيراً من الحاجات المعنوية، كالتقدير والاحترام، إذ يشعر عامل الخير عند ترقيته بالقيمة الذاتية لقدراته بالنسبة للآخرين، ويُقبل على الأعمال الخيرية بكل جد ونشاط وهذا يقود إلى حسن الأداء في العمل.

- **لوحات الشرف وشهادات التقدير:** وذلك بأن تُعرض أسماء العاملين المتميزين في المؤسسة والجمعية الخيرية على لوحات الشرف وأن يُعطى العاملون المتميزون شهادات تقدير، تقديراً لجهودهم في رفع مستوى الجمعية والمؤسسة في العمل والنشاطات الخيرية، إذ أن مثل هذه اللوحات والشهادات ينظر إليها ويشاهدها الناس، الأمر الذي يحفز الآخرين بالإقتداء بهم والإقبال على الأعمال والأنشطة الخيرية، وتشجع العاملين في سلك الخير على الاستمرار في العمل الخيري. وبمراجعة السيرة النبوية الشريفة نجد أن الرسول ﷺ كان يقوم بالتمايز والثناء على أصحابه الكرام لتشجيعهم على العمل الخيري، فقد كان يعطي للفارس في الجهاد سهمين وللراجل سهماً واحداً، وكان يخص أهل السابقة والفضل من أصحابه رضوان الله عليهم بالثناء، فخص أبا بكر الصديق بأنه خير من طلعت عليه الشمس، ووصف الفاروق عمر بالملهم، والإمام علي بأنه مولاه، وعثمان بأنه ما عليه ما عمل بعد اليوم وذلك

(1) صحيح مسلم (2642)، ومسنن ابن ماجه (4225)، ومسنن أحمد (5/156).

(2) شرح النووي على مسلم (16/144).

حينما جهز جيش العسرة، وسمى أبا عبيدة أمين الأمة، وخالداً سيف الله، وغيرهم مما يدل على تأصل هذه الحوافز وشرعيتها ودورها التاريخي (مهدي، 2012).

فكل ما ذكر آنفاً جيد ومحفز على العمل الخيري، بشرط أن لا يكون هذا هو القصد أو الهدف، بمعنى أن تكون هذه الحوافز غير مقصودة ابتداءً، فإن حصلت ولا بد من حصولها، بأنها تكون حافزاً نحو الأفضل.

ملخص الفصل:

تناول هذا الفصل مفهوم العمل الخيري في الإسلام؛ حيث بين أنه لم يرد هذا المصطلح بهذا التركيب في كتب الفقه ومصادر الدراسات الإسلامية التراثية ولكنه وجد بألفاظ أخرى تحمل نفس المضمون. كما تم بيان مشروعية العمل الخيري في الإسلام واستعرض الباحث العديد من الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث الشريفة التي تدل على العمل الخيري أو أحد مرادفاته. كما تم بيان أنواع المشاركة في العمل الخيري والمتمثلة في المشاركة المعنوية والمشاركة المالية والمشاركة العضوية.

ثم تم توضيح خصائص العمل الخيري في الإسلام والذي تميز عن غيره من أعمال الخير في الديانات والفلسفات الأخرى. كما تم استعراض أهم دوافع العمل الخيري في الإسلام، وأخيراً تم بيان أهم حوافز العمل الخيري في الإسلام والتي تعمل على تحسين العمل الخيري وتطويره ونجاحه واستمراره.

الفصل الرابع

مصادر تمويل العمل الخيري في الإسلام

4.1 الوقف

4.2 الوصية

4.3 الهبات

4.4 الصدقة عن الميت

4.5 الكفارات والنذور والذبائح

4.6 اللقطة والأموال المكتسبه من حرام إذا لم يعرف أربابها

4.7 المساعدات من المنظمات العالمية والدول غير الإسلامية

مقدمة:

يشمل العمل الخيري الجهود البدنية إضافة إلى التبرعات النقدية التي يقدمها أفراد المجتمع, ويعتبر التمويل من أهم معيقات العمل الخيري في المجتمعات الإسلامية وحتى غير الإسلامية. لذلك عُنِيَ الإسلام بأبلغ العناية بفعل الخير والدعوة إليه, وجعله من مقاصده الأصلية, وأصله تأصيلاً, وفصله تفصيلاً, وأورد لنا نماذج كثيرة من فعل الخير التي دل عليها, ودعا إليها.

ومما لا شك فيه أن العمل الخيري مع سمو أهدافه ونبيل غاياته يعتبر نشاطاً اقتصادياً من جملة الأنشطة التي تقوم بها مؤسسات المجتمع وقطاعاته المختلفة مما يستلزم أن تكون له موارد بشرية ومالية حتى يتمكن من القيام بمهامه وتحقيق أهدافه.

ولكن السؤال المهم, وهو: من أين يمول العمل الخيري على كثرة مجالاته وتفرعها وتشعبها؟ وبعبارة أخرى ما هي مصادر أو وسائل تمويل العمل الخير في الإسلام؟ والإجابة على هذا السؤال بأن مصادر تمويل العمل الخيري كثيرة جداً في الإسلام, بعضها منوط بالأفراد, وبعضها منوط بالمجتمع, أو ما يطلق عليه الآن: المجتمع المدني, وبعضها منوط بالدولة.

كما أن هذه المصادر بعضها دوري وبعضها غير دوري, بعضها مطلوب طلب الفريضة, وبعضها مطلوب طلب الفضيلة, وكلها تكون في مجموعها روافد أساسية ومهمة لتمويل العمل الخيري, ويقائه واستمراره, حتى يظل محقق أهدافه.

4.1 الوقف (الصدقة الجارية):

يعتبر الوقف أول هذه المصادر وأعظمها، الوقف شئ قديم جداً، عرفته المجتمعات الإنسانية منذ أقدم العصور، فقد خلق حب الخير وفعله في الإنسان منذ أن خلقه الله تعالى وجعله يعيش في مجتمعات، يتعاون أفرادها، ولكن المجتمعات السابقة لمجتمع الرسول ﷺ عرفت فقط أشكالاً أولية من الأوقاف، حيث كان الشائع المعروف عندها وقف أماكن العبادة وقليل من الوقف على الفقراء والمساكين ووجد كذلك شكل أولي من الوقف على المكتبات عند متأخري اليونان والرومان. ولكن النقلة الكبيرة في الوقف إنما جاءت من المجتمع الإسلامي الأول في المدينة المنورة، حيث تعددت أغراضه وتنوعت أهدافه وانتقل من الصعيد الديني إلي الصعيد المجتمعي، وبذلك فقد أدرك المسلمون أهمية الوقف التنموية، كما توسعوا في مفهوم الوقف الاستثماري الذي يقصد إلي التنمية الاقتصادية البحتة، وبذلك أعطي المسلمون للوقف وجهاً جديداً اقتصادياً، وأقاموا للمرة الأولى في تاريخ البشرية مؤسسات اقتصادية طويلة الأمد، تقوم على مبدأ خدمة المجتمع حتى يومنا هذا (قحف، 2000).

4.1.1 تعريف الوقف:

الوقف لغة: يعني الحبس والمنع، وهو مصدر وقف، تم اشتهر المصدر أي الوقف من الموقوف، فقيل: هذه الدار وقف، أي موقوفة، ولذا جمع علي أفعال، فقيل: وقف وأوقاف كوقفت وأوقات (منصور، 2004).

الوقف اصطلاحاً: اختلف الفقهاء في تعريف الوقف اصطلاحاً، تبعاً لاختلافهم حول طبيعة عقده من حيث لزومه وحقيقة الملك فيه، وما إلي ذلك من مسائل لا مجال لذكرها هنا. فالوقف عند الحنيفة هو حبس العين على حكم ملك الواقف والتصدق بالمنفعة على جهة من جهات البر. وعند المالكية هو جعل منفعة مملوك ولو بأجرة أو غلته لمستحق بصيغة. وعند الشافعية حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبة على مصرف مباح موجود. والوقف عند الحنابلة هو تحبيس الأصل وتسييل المنفعة (السبهاني، 2013).

التعريف المختار: خلاصة الأمر أن الفقهاء لم يأتوا بتعريف جامع مانع للوقف لأنهم أغرقوا في ذكر تفاصيل كثيرة عند تعريفه مما جعل التعريفات غير جامعة ولا مانعة. ولذا سيكون التعريف الجامع للوقف والذي يخلو من ملاحظات وتحفظات هو: "حبس العين وتسييل المنفعة" للأسباب التالية (الدلو، 2009):

- هذا التعريف خاص بذكر جوهر الوقف وإظهار حقيقته دون التطرق إلى أمور أخرى وجزيئات تكميلية، الأمر الذي يجعله قاسم مشترك بين المذاهب الفقهية والآراء الاجتهادية.

- كون هذا التعريف مستقاً من كلام سيد الأنبياء والمرسلين محمد ﷺ لما أراد عمر رضي الله عنه أن يتقرب بأرض أصابها في خيبر فقال له: "احبس أصلها وسبل ثمرها"⁽¹⁾.

ويقترح الدكتور منذر قحف تعريف للوقف بما يناسب حقيقته القانونية وطبيعته الاقتصادية ودوره الاجتماعي، كما يلي: الوقف هو حبس مؤبد ومؤقت لمال للانتفاع المتكرر به أو بثمرته في وجه من وجوه البر العامة أو الخاصة (قحف، 2000).

ويرى أيضاً بأنه يمكن إعادة صياغة هذا التعريف للتعبير عن المضمون الاقتصادي للوقف: هو تحويل للأموال عن الاستهلاك واستثمارها في أصول رأسمالية إنتاجية، تنتج المنافع والإيرادات التي تستهلك في المستقبل، جماعياً أو فردياً. فهو إذن عملية تجمع بين الادخار والاستثمار معاً (قحف، 2000).

4.1.2 مشروعية الوقف:

الوقف نفقة طوعية يندب إليها المسلم ولا يلزم بها؛ فحكمه الندب والاستحباب، وينعقد بصدور ما يدل على إرادته من مؤهل مضافاً إلى محل قابل لحكمه؛ إذ الأصل فيه حرية الواقف وتسلطه على المال بمقتضى حق الملك، الذي يجيز له كل التصرفات المباحة في ماله ومنها الوقف (السبهاني، 2013).

وأما عن مشروعية الوقف فقد ثبتت في الكتاب والسنة والإجماع حيث تضمنت دلالات مباشرة وأخرى غير مباشرة على مشروعية الوقف:

- أما من الكتاب فقولته تعالى: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ [آل عمران: 92]؛ فهذه آية عامة في الصدقات فسرها النبي ﷺ لأصحابه بالوقف (قطب، 1980).

- وأما من السنة فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: "إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له"⁽²⁾، وقال النووي

(1) صحيح البخاري (2586)، وصحيح مسلم (1633).

(2) صحيح مسلم (1631)، وسنن الترمذي (1376)، وسنن النسائي (3651).

رحمه الله: وفيه دلالة على صحة الوقف وعظيم ثوابه، وقال فالصدقة الجارية هي الوقف (منصور، 2004).

- وأما الإجماع فقد أجمع الخلفاء الراشدين وسائر الصحابة على مشروعية الوقف، فعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: لم يكن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ذا مقدرة إلا وقف، وهذا إجماع منهم، فإن الذي قدر منهم على الوقف وقف، واشتهر ذلك، فلم ينكره أحد، فكان إجماعاً (جلعوط، 2010).

4.1.3 أنواع الوقف:

- يقسم العلماء الوقف من حيث جهة الانتفاع به إلى ما يلي (المصري، 1999):
- الوقف الذري: وهو الوقف على المصالح العائلية؛ أي على الأولاد أو الذرية، ويؤول هذا الوقف إلى وقف خيري إذا ما انقرضت الذرية.
 - الوقف الخاص: وهو وقف على المصالح الفردية أو الشخصية الخاصة.
 - الوقف الخيري: وهو الوقف على المصالح الخيرية، أي جهات البر؛ كالفقراء والمساكين والأيتام وغيرهم من المحتاجين.
 - الوقف العام: وهو وقف على المصالح العامة، ويستفيد منه المجتمع كله، فقراؤه وأغنياؤه، كالمدارس والمساجد والمدارس والمشافي والطرق ومياه الأنهار وغير ذلك.

وقد أسهم الوقف إسهاماً كبيراً في بناء الحضارة الإسلامية، حيث كان هو المصدر الرئيس لتمويل العديد من المرافق الاجتماعية والدينية والتعليمية والثقافية والصحية والأمنية وغيرها من الأوقاف التي عينت لإيواء الحيوانات الضالة منها وكذلك علاج الحيوانات المريضة. ولقد تتبّع المسلمون مواضع الحاجات مهما دقت وخفيت فوققوا لها، كما تتابع المسلمون جيلاً بعد جيلاً، يوقفون الأوقاف من الأراضي والبساتين والدور والغلات ... إلخ، حتى أصبحت هذه الأوقاف من السعة والضخامة والتنوع بحيث أضحت من أبرز معالم الحضارة الإسلامية على مر العصور، مما ملأ المجتمع الإسلامي بها والتي بلغت حداً من الكثرة يصعب إحصاؤه والإحاطة به (السباعي، 1998).

ويعتبر الوقف من الموضوعات التي أبهرت العلماء والمؤلفين والرحالة حيث أفردوه بالعديد من المؤلفات والكتب التي لازالت تنتقل من جيل لآخر، وكذلك لا يزال يشغل بال الباحثين والعلماء

حتى يومنا هذا، لاستيعاب التطورات والمستجدات⁽¹⁾ والعمل على تنمية الأصول الوقفية واستثمارها وكذلك العمل على جلب أوقاف جديدة، وذلك من أجل أداء دورها التاريخي المناط بها والعمل على توسعة الجهات المستفيدة منها.

4.2 الوصية:

ومن مصادر تمويل العمل الخيري ما يوصي به المسلم من ماله قبل وفاته، وتطلق الوصية لغة بمعنى العهد إلى الغير في القيام بفعل أمر، حال حياته أو بعد وفاته؛ وفي اصطلاح الفقهاء: تبرع مضاف إلى ما بعد الموت، عيناً كان أو منفعة(المصري، 2005).

وتعتبر الوصية مشروعاً في الكتاب والسنة؛ حيث قال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾[البقرة: 180]؛ وقوله تعالى: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَا أَوْ ذَيْنَ﴾[النساء: 12]. أما من السنة فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: "قال رسول الله ﷺ إن الله تصدق عليكم عند وفاتكم بثلاث أموالكم زيادة لكم في أعمالكم"⁽²⁾. ويجب وفاء بالدين من التركة قبل إخراج الوصية، وتكون في حدود الثلث ولا تزيد عليه إلا إذا أجازها الورثة فهذا حقهم، وهي من باب تدارك ما فات الموصي في حياته من أعمال البر، وحكمها النذب(المصري، 2005).

والصدقة في حالة الحياة أفضل منها بعد الممات. فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: "قال رجل للنبي ﷺ يا رسول الله أي الصدقة أفضل قال أن تصدق وأنت صحيح حريص تأمل الغنى وتخشى الفقر ولا تمهل حتى إذا بلغت الحلقوم قلت لفلان كذا ولفلان كذا وقد كان لفلان"⁽³⁾. وقد اعتاد أهل الخير في البلاد الإسلامية من الأثرياء والتجار وغيرهم، من أن يوصوا بجزء من أموالهم للفقراء وجهات الخير، وذلك بغية تحصيل الخير في الدنيا ونوال الثواب في الآخرة.

4.3 الهبات (الصدقات التطوعية):

وهي الصدقات الاختيارية، التي يتبرع بها المسلم، تقرباً إلى ربه وابتغاء مرضاته، وطلباً لمثوبته ودخول جنته في الآخرة ورجاء البركة والإخلاف في الدنيا. وقد حفل القرآن الكريم والسنة النبوية بالنصوص الوفيرة والمنكررة، التي ترغب في الإنفاق في وجوه الخير، وتستخدم في ذلك أساليب

(1) مستجدات الوقف: حيث تهتم الدراسات المعاصرة بقضايا عديدة متعلقة بالوقف؛ كقضية توقيت الوقف، ووقف النقود التي أجازها المجمع الفقهي الدولي في قراره رقم 140(6/15)، ووقف الحسابات المصرفية والصكوك الإسلامية والصناديق الوقفية وغيرها من القضايا، وذلك بهدف توسيع وعاء الوقف لاستيعاب تطورات الحياة والمساهمة في حل مشاكل الأمة الإسلامية.

(2) سنن ابن ماجه (2709)، والسنن الكبرى للبيهقي (2/269)، وسنن الدارقطني (4212).

(3) صحيح البخاري (2597)، وصحيح مسلم (1032).

التشويق والإغراء والترغيب والترهيب: مما يحرك الأنفس الجامدة، ويبسط الأيدي الممسكة، ويحفز على التنافس في الصالحات، والاستباق في الخيرات (القرضاوي، 2007).

فمن الكتاب قوله تعالى: ﴿وَمَا تَقْدُمُوا لَأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾ [الزمل: 20]. وأما الأحاديث النبوية فهي بحر زاخر في الترغيب في الصدقة والحث عليها، ومنها ما رواه عدي بن حاتم رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما منكم أحد إلا سيكلمه ربه ليس بينه وبينه ترجمان فينظر أيمن منه فلا يرى إلا ما قدم من عمله وينظر أشأم منه فلا يرى إلا ما قدم وينظر بين يديه فلا يرى إلا النار تلقاء وجهه فانقوا النار ولو بشق تمرة⁽¹⁾.

4.4 الصدقة عن الميت:

وتكون هذه الصدقة عن الميت من أهله وأولاده، وهي غير الصدقة الجارية التي يخرجها الميت من ماله في حياته، وغير الوصية التي يوصي بها، وتشكل هذه الصدقة أحد موارد العمل الخيري. فعن سعيد بن عمرو رضي الله عنه: "قال خرج سعد بن عبادة رضي الله عنه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض مغازيه فحضرت أمه الوفاة بالمدينة فقيل لها أوصي فقالت فيم أوصي إنما المال مال سعد فتوفيت قبل أن يقدم سعد فلما قدم سعد بن عبادة ذكر ذلك له فقال سعد يا رسول الله هل ينفعها أن أتصدق عنها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم فقال سعد حائط كذا وكذا صدقة عنها لحائط سماه"⁽²⁾. وفي رواية عن أنس رضي الله عنه قال: "قال سعد بن عبادة رضي الله عنه: يا رسول الله إن أم سعد كانت تحب الصدقة أفينفعها أن أتصدق عنها؟ قال: نعم، وعليك بالماء"⁽³⁾. والمراد بالماء هنا: سقيه وإيصاله للمحتاجين إليه، أو حفر بئر، أو بناء سبيل أو سقاية أو نحوها.

4.5 الكفارات والندور والذبائح:

ومن مصادر تمويل العمل الخيري ما أوجبه الله تعالى على المسلمين من كفارات وندور وذبائح وغيرها. والكفارة ما يكفر به من صدقة أو صوم أو نحوه، وقد شرعت زجراً وجبراً لبعض الذنوب والمخالفات الشرعية. والندور: فهو تبرع أوجبه شخص على نفسه (المصري، 2005). ويجب الوفاء به إذا كان نذر طاعة، لقوله تعالى: ﴿وَلْيُؤْفُوا نُذُورَهُمْ﴾ [الحج: 29]. وتكون لصالح الفقراء والخيرات.

(1) صحيح البخاري (7074)، وصحيح مسلم (1016).

(2) موطأ مالك (1489)، والسنن الكبرى للبيهقي (6/278)، والمعجم الكبير للطبراني (6/64).

(3) المعجم الكبير للطبراني (6/21)، السنن الكبرى للبيهقي (6/279).

والذبائح فهي تتضمن الأضحية والهدي؛ فالأضحية وجمعها أضاحي، ومعناها في اللغة: الشاة التي تذبح ضحوة أي عند ارتفاع النهار أو الشاة التي تذبح في يوم الأضحي، وهي في الشرع: ما يذبح تقرباً إلى الله في أيام النحر، وهي سنة مؤكدة عند الجمهور. أما الهدي: فهو ما يذكى من الأنعام في الحرم أيام النحر. لترك واجب من واجبات الحج أو لفعل محظور حجاً أو عمرة، وقد يكون الهدي لمحض التقرب (المصري، 2005). وتقوم الجمعيات الخيرية الإسلامية بجهد مبارك في هذا المجال، حيث يختار كثير من المسلمين أن يجعلوا أضحياتهم في البلاد الفقيرة، كما تقوم بجمع جلود الأضاحي واستقبال الكفارات والنذور وإنفاقها على الفقراء وجهات الخير.

4.6 اللُّقْطَةُ والأموال المكتسبه من حرام إذا لم يعرف أربابها:

ومن مصادر تمويل العمل الخيري اللُّقْطَةُ، ويطلق العلماء على المال الذي يوجد مطروحاً على الأرض ولا يعرف مالكة اسم اللُّقْطَةُ. ومفهومها في الاصطلاح: كل مال يجده المسلم ساقطاً من صاحبه بغير علمه، سمي بذلك لأن الغالب في المال الساقط الالتقاط والأخذ والرفع من قبل الواجد (الباز، 1998). ويجب تعريف اللُّقْطَةُ حوالاً سواء أكانت كبيرة أو صغيرة، وذهب البعض إلى الحول في اللقطة الكبيرة وإلى أقل منه - أيام - في اللقطة الصغيرة - أقل من 10 دراهم (المصري، 2005). فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن اللُّقْطَةُ؟ قال: "لا تحل اللُّقْطَةُ، من التقط شيئاً فليعرفه، فإن جاء صاحبها فليردها إليه، وإن لم يأت فليصدق بها، فإذا جاء فليخيره بين الأجر، وبين الذي له"⁽¹⁾. وهكذا يتضح أن الأصل في المال الضائع أن يرد إلى أصحابه ولكن إذا لم يعرف أصحابه فالواجب أن يتصدق به عنهم فيدفع إلى الفقراء والمساكين وجهات الخير في المجتمع.

أما المال الذي اكتسبه من حرام؛ فالواجب عليه أن يتوب إلى الله ويتطهر منه؛ فيرده إلى أربابه إذا كانوا أحياء فإن ماتوا رده إلى ورثتهم. فإن كان ما اكتسبه من حرام لا يعرف أصحابه فالواجب عليه: أن يخرج من ذمته ولا ينتفع به لنفسه أو لعائلته ويتصدق به عن أصحابه فيدفعه إلى الفقراء والمساكين وجهات الخير في المجتمع. وليس له ثواب الصدقة لأنه إنما تصدق به عن أصحابه وملاكه. وهذا قول جمهور أهل العلم من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة وابن حزم من الظاهرية أن المال الحرام الذي لا يعرف مالكة يذهب إلى أولى الناس به من الفقراء والمساكين وأصحاب الحاجة أو يجعل في مصالح المسلمين العامة أو أن يدفع لجهة خيرية ترعى مصلحة عامة أو مشروع خيري، وهو ما يأخذ به أكثر العلماء في

(1) صحيح البخاري (2304)، وصحيح مسلم (1722).

زماننا كالدكتور يوسف القرضاوي في كتاب فتاوي معاصرة. فقاعدة الشرع أن كل مال حرام كان مالكة مجهولاً لا يجوز أن يظل في يد حائزته وإنما يجب التحلل منه وصرفه إلى مستحقه. ويرى الدكتور يوسف القرضاوي أنه لا يحرم من الثواب إن شاء الله لحرصه على التطهر من المال الخبيث والكسب المحرم، ولكل امرئ ما نوى (الباز، 1998).

ويدخل في ذلك: الفوائد الربوية التي تتراكم للمودعين في البنوك الربوية، حيث صدرت العديد من الفتاوى عن مجامع الفقه الإسلامي وقرارات وتوصيات فقهاء وعلماء الاقتصاد الإسلامي والمصرفية الإسلامية توجب بضرورة الاجتهاد والاحتراز بتقدير المال المكتسب من حرام والتخلص منه في وجوه الخير وليس بنية التصدق لأن الله طيب لا يقبل إلا طيباً، فعلى سبيل المثال صدرت فتوى عن المؤتمر الثاني للمصرف الإسلامي الذي عقد بدولة الكويت في الفترة من 6-8 جمادى الآخرة 1403 هـ الموافقة من 21-23 مارس 1983 ما يلي نصها: "يوصى المؤتمر أصحاب الأموال من المسلمين بتوجيه أموالهم أولاً إلى المصارف والمؤسسات والشركات الإسلامية داخل البلاد العربية والبلاد الإسلامية ثم إلى خارجها وإلى أن يتم ذلك، تكون الفائدة (الفائدة المصرفية) التي يحصلون عليها كسباً خبيثاً وعليهم استيفاؤها والتخلص منها بصرفها في مصالح المسلمين العامة، ويعتبر الاستمرار في إيداع الأموال في البنوك والمؤسسات الربوية مع إمكان تفادي ذلك عملاً محرماً شرعاً"⁽¹⁾.

كما ورد في المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار الشرعي رقم (6) بعنوان "تحول البنك التقليدي إلى مصرف إسلامي" بند كيفية التخلص من الكسب غير المشروع، ما يلي نصه: "ما آل إلى البنوك قبل التحول من الكسب غير المشروع الذي يجب التخلص منه حسبما جاء في هذا المعيار، فإن عليه المبادرة إلى صرفه جميعه دون تأخير إلا إذا تعذر ذلك بأن كان التخلص الكلي الفوري يؤدي إلى شلل أنشطة البنك أو إفلاسه فيمكن حينئذ التخلص على مراحل مناسبة، ويجب أن تصرف الفوائد وغيرها من الكسب غير المشروع في وجوه الخير وأغراض النفع العام، ولا يجوز استفادة المصرف منها بأي طريقة مباشرة كانت أو غير مباشرة، مادية كانت أو معنوية، ومن أمثلة وجوه الخير: التدريب والبحوث، وتوفير وسائل الإغاثة، وتوفير المساعدات المالية والمساعدات الفنية للدول الإسلامية وكذلك للمؤسسات العلمية والمعاهد والمدارس، وما يتصل بنشر المعرفة الإسلامية وغير ذلك من الوجوه، طبقاً لما تقرره هيئة الرقابة الشرعية للمصرف"⁽²⁾. وهكذا

(1) نقلاً عن موقع الدكتور حسين حسين شحاته: <http://www.darelmashora.com/>, 2013.

(2) نقلاً عن موقع الدكتور حسين حسين شحاته: <http://www.darelmashora.com/>, 2013.

يتضح أن المال الذي لم يعرف صاحبه أو المال المكتسب من حرام يجب التخلص منه وذلك بإنفاقه لصالح جهات العمل الخيري داخل المجتمع.

4.7 المساعدات من المنظمات العالمية والدول غير الإسلامية:

لقد أحدثت في القرن الماضي منظمات دولية ساهمت في الإغاثة في شتى بقاع العالم، حيث أن أموال تلك المنظمات هي أموال مختلطة من دول إسلامية وأخرى غير إسلامية والتي لها الدور الأساس في قراراتها. وبالتالي فإن قبول الإعانات لأجل تمويل العمل الخيري من هذه المنظمات أو الدول يعود إلى ولي أمر المسلمين فتدخل المسألة ابتداء في السياسة الشرعية للدولة المسلمة، ومع ذلك فإذا أرادت الدولة المسلمة القبول فيحل لها أن تقبل هدية المنظمات أو الدول غير المسلمة ولكن ضمن شروط معينة، منها: أن لا يكون فيها خدش لكرامة المسلمين، وأن لا يتسبب في دخول المسلمين تحت سلطان غيرهم، وكذلك أن لا يتسبب للمسلمين في ترك بعض واجباتهم أو فروضهم الدينية (جلعوط، 2010).

ملخص الفصل:

بين هذا الفصل أن العمل الخيري يشمل الجهود البدنية والتبرعات النقدية، وحيث أن التمويل يعتبر أهم معيقات العمل الخيري إلا أن الإسلام عني بأبلغ عناية بمصادر تمويل العمل الخيري والتي تم ذكر أهمها خلال هذا الفصل كما يلي: والوقف، والوصية، والهبات، والتصدق عن الأموات، والكفارات والنذور والذبائح، واللقطة والأموال المكتسبه من حرام إذا لم يعرف أربابها، والمساعدات من المنظمات العالمية والدول غير الإسلامية.

كما بين أن هذه المصادر بعضها دوري وبعضها غير دوري وبعضها مطلوب طلب الفريضة وبعضها مطلوب طلب الفضيلة، مما يعطي الاستمرارية والاستدامة للعمل الخيري.

الفصل الخامس

مجالات العمل الخيري وآثاره التنموية

5.1 مجالات العمل الخيري

5.2 آثار العمل الخيري في التنمية الاقتصادية

5.3 آثار العمل الخيري في التنمية البشرية

مقدمة:

أصبح العمل الخيري صمام أمان ومصدر إنقاذ لكثير من الفئات المهمشة والمحرومة، ومما لا شك فيه أن للعمل الخيري دوراً فعالاً وأثراً بارزاً في استقرار المجتمع، وبث روح الطمأنينة والراحة النفسية بين أبنائه، إذ يساهم بشكل ملموس في زرع البسمة على الوجوه وإبعاد الحيرة عن النفوس التائهة، والسير بالمجتمع نحو الأمان في مجتمع تسوده أواصر المحبة، وروابط المودة ويعلو فيه نداء الأخوة والتكافل والتآزر من أجل إقامة مجتمع متلاحم مترابط آمن مستقر. لذلك كان للعمل الخيري مظاهر كثيرة ودلائل شتى دل عليها القرآن الكريم والسنة النبوية المشرفة، وهو ميدان تتعدد أشكاله ومجالاته ليدخل جميع ميادين الحياة البشرية بل تعد الأمر ذلك ليشارك العمل الخيري في حماية البيئة ورعاية الحيوانات.

ولما أصبحت التنمية الاقتصادية تتم في أي مجتمع من المجتمعات من خلال منظومة متكاملة ومتناسقة، تتعاون فيها قطاعات المجتمع ومؤسساته المختلفة العامة والخاصة، ويشارك جميع أفراد المجتمع وتجمعاته في إحداثها عبر جملة من التغيرات تشمل مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغير ذلك. فلا يستطيع أي قطاع بمفرده تحقيقها مهما بذل من جهد ومهما أوتي من قوة، سواء أكان القطاع عاماً أو خاصاً. وتعتبر مؤسسات العمل الخيري التطوعي - الفردي والمؤسسي - مؤسسات متوسطة بين القطاعين العام والخاص، تساعد وتساهم معهما في إحداث التنمية الشاملة، عن طريق المجالات المتعددة والمتنوعة التي تساهم فيها.

أما عن مساهمة العمل الخيري في التنمية الاقتصادي، فيظهر من خلال آثاره المباشرة وغير المباشرة في مختلف جوانب الحياة؛ ومن أبرزها الجانبان الاقتصادي والاجتماعي، واللذين يساهمان إيجابياً في تحقيقها، بالإضافة لمساهمة العمل الخيري كغيره من القطاعات الأخرى في المجتمع.

5.1 مجالات العمل الخيري:

على الرغم من أن الأعمال الخيرية لها أشكال عديدة ومجالات متنوعة إلا أنها تعمل معاً وفي اتجاه واحد ينعكس بشكل إيجابي على المجتمع، ويشارك في إحداث التنمية التي تسعى المجتمعات والدول لتحقيقها. ومما يدل على كثرة مجالات وخصال الخير ما أخرجه ابن أبي اليسار قال: قال رسول الله ﷺ: "الخير ثلاثمائة وستون خصلة، إذا أراد الله عز وجل بعبد خيراً جعل فيه واحدة منهن يدخله بها الجنة"، قال: وقال أبو بكر: يا رسول الله، هل في شيء منهن؟ قال: "نعم" جميعاً من كل، وفي رواية ابن عساكر: "كلها فيك فهنيئاً لك يا أبا بكر" (ابن حجر، 1996)، وفي هذا الصدد فقد ذكرت الباحثة رنده زينو العديد من مجالات العمل التطوعي، بينما ذكر الدكتور يوسف القرضاوي (63) مظهر من مظاهر العمل الخيري أو أحد مفرداته وقد دلل على كل ظاهرة من هذه الظواهر بما يؤصلها شرعاً من الكتاب والسنة ومقاصد الشريعة الغراء. لذلك فقد ارتأى الباحث أن يُقسم مجالات العمل الخيري إلى مجالات رئيسية تجمع شتى مظاهر العمل الخيري، وهي كما يلي:

5.1.1 مجال الدعوة والإرشاد الديني: وهو كل ما يتعلق بالدعوة إلى الله تعالى، والتوعية والإرشاد، وتذكير الناس بفضائل الإسلام، وبيان النتائج المترتبة على تطبيق الشريعة الإسلامية الغراء في جميع المجالات الاجتماعية، والاقتصادية، والصحية، والبيئية، والإدارية، وغير ذلك من المجالات الحياتية (مشاط، 1997). كما أن الدعوة إلى الله عز وجل مجالها واسع ولا تقتيد بمكان أو زمان، وتشمل الفرد والمجتمع وتمتد خدمات هذا المجال إلى خارج الوطن وهدفها نشر الإسلام والدعوة إليه (العمرى والصريصري، 1997). ويمكن تحقيق الدعوة من قبل جميع المتخصصين كلاً في مجال تخصصه، فمن خلال المواعظ والمحاضرات والندوات والمؤتمرات، والنشرات الدينية المتنوعة، والكتب الإسلامية، والبرامج والمواقع على الشبكة الدولية، وبناء المراكز الإسلامية.

ويبدو للمتابع أن معظم المجال الخيري في البلدان الإسلامية ذو صلة بالدين، والسبب أن القائمين على هذه المؤسسات متدينون، كما أنه يتم إقامة الجمعيات الخيرية من منطلق ديني تعبدى، مما يمنحها قوة فوق قوتها في البعدين الاجتماعي والتنظيمي. وتنشط هذه الجمعيات في مجال بناء المساجد وصيانتها، وكذلك تعليم العلم الشرعي، وتخريج الدعاة والأئمة والعلماء،

ونشر الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة، وتبصير الناس بشؤون دينهم، بالإضافة إلى تخريج حفظة للقرآن الكريم(اغبارية، 2008).

5.1.2 المجال الاجتماعي: ويركز هذا المجال على معالجة الظواهر السلبية في المجتمع، والعمل على إحلال البدائل الإسلامية مكانها لبناء مجتمع متحاب متعاون يساعد القوي فيهم الضعيف، وتتركز هذه الخدمات على رعاية الأيتام والتي حث عليها الرسول ﷺ حيث قال: "أنا وكافل اليتيم في الجنة هكذا، وأشار بالسبابة والوسطى وفرج بينهما شيئاً"⁽¹⁾، والعناية بالأرامل والمطلقات والمساكين، ورعاية المشردين وأسر السجناء واللقطاء⁽²⁾ والمنحرفين في المجتمع والعمل على إصلاح أحوالهم وإعادة دمجهم في المجتمع، وبناء دور للعجزة والمسنين الذين ليس لهم معيل، والعمل على حل المشكلات الأسرية لتوثيق أوامر المحبة في الأسرة وبين أفراد المجتمع، كما تتضمن إصلاح ذات البين لإحلال المحبة والمودة بدل التباغض والشحناء والعمل على معالجة الفقر من خلال تقديم المعونات والمساعدات، والحث على الزواج والمساعدة في ذلك لإبعاد المجتمع عن الرذيلة، كذلك تقديم الخدمات للنساء والفتيات ضحايا العنف الجسدي والجنسي وغيره، وإقامة أطر مناسبة تؤمن حماية لهن وتحسين ظروف حياتهن(علوان، بدون تاريخ).

5.1.3 المجال التعليمي والثقافي: فقد شرف القرآن الكريم العلم والمتعلمين، وقضى الشرع بأن طلب العلم فريضة، وعلى هذا يكون توفير لوازم التعليم فريضة تحقيقاً لقصد الشارع(السبهاني، 2010). لذلك يتضمن هذا المجال العمل على محاربة الأمية، وتعليم أبناء الفقراء ممن لا يستطيعون الالتحاق بالتعليم، وإعطاء دروس تقوية للطلبة ضعاف التحصيل، وإعداد برامج خاصة لرعاية الموهبين والأذكياء لصقل مواهبهم وتنمية قدراتهم بما ينعكس إيجابياً عليهم وعلى الأمة جمعياً(العمرى والصريصري، 1997). كما يمكن تقديم برامج تدريبية للشباب غير العاملين لتأهيلهم، ومساعدتهم في اكتساب المهارات والحصول على فرصة عمل، ليتحول الفرد إلى عنصر إنتاجي فاعل في المجتمع. كما يتضمن تقديم دورات للنساء وبخاصة في الاقتصاد المنزلي، وذلك لأهمية الدور الذي تلعبه المرأة في الاقتصاد المنزلي، وتأهيلهن على مهن منزلية يمكن من خلالها المساعدة في إعالة العائلة أو الحد من بعض النفقات؛ كأعمال الخياطة والحياسة والرعاية الصحية الأسرية وغيرها. ومن أفضل أنواع التعليم في هذا المجال إقامة المراكز البحثية المتخصصة التي تمول من العمل الخيري، والتي تعني بالأبحاث وتقديم

(1) صحيح البخاري (4998)، وسنن الترمذي (1918)، ومسند أحمد (5/333).

(2) اللقيط في الشرع: هو المولود الذي لا يعرف له أب ولا أم.

المشاورات في مختلف المجالات ذات الصلة بالواقع الاقتصادي أو التربوي أو الصحي أو البيئي، وما إلى ذلك. وكذلك العمل على تعميق الوعي الثقافي والفكري والأدبي من خلال تنظيم النشاطات والفعاليات والدورات التعليمية والتثقيفية، من أجل النهوض بالمجتمع المسلم في هذا المجال (بني عيسى، 2006).

5.1.4 مجال الخدمات الصحية: سلعة عامة أكد الإسلام مشروعيتها الاحتياج إليها؛ فحفظ النفس واجب ومقصد من مقاصد التشريع، وكل ما يلزم لإنقاذ هذا المقصد وقاية وعلاجاً فهو واجب يرتقي به الفرد وترتقي به الأمة (السبهاني، 2010)، حيث يقول النبي ﷺ: "إن الله عز وجل حيث خلق الداء خلق الدواء، فتداواوا"⁽¹⁾، وبناءً على ذلك فإن العمل الخيري التطوعي يشمل هذا الجانب بما يتضمنه من بناء مراكز صحية والمساعدة في بناء مستشفيات خاصة بالفقراء والمحتاجين، وكذلك المختبرات الطبية وتجهيز سيارات الإسعاف وتقديم الخدمات الطبية المتنوعة والرعاية الصحية لغير القادرين والمحتاجين من فئات المجتمع، ومقاومة الأمراض المزمنة والأوبئة، وخاصة في فئات كبار السن والعجزة والمعاقين والأطفال، كذلك يتم تنظيم الحملات الصحية التثقيفية لمحاربة بعض الظواهر السلبية كالتدخين والمخدرات، وبهدف رفع مستوى الوعي الصحي للمجتمع مما يسهم في علمية التنمية الاقتصادية (العمرى والصريصري، 1997).

5.1.5 مجال حماية البيئة ورعاية الحيوانات: إن أولى الناس بالمحافظة على البيئة هم المسلمون، حيث إن في ديننا أحكاماً وآداباً إسلامية كثيرة، لا يؤدي الالتزام والاهتمام بها إلا إلى حفظ الموارد، والمحافظة على البيئة، والعمل على تنظيفها (بكار، 1999)، كما أن عناية الإسلام بشؤون البيئة والحفاظ عليها يأتي من عنايته بالإنسان نفسه، فبقدر صلاحية هذه البيئة للحياة السوية بقدر ما يكون صلاح الإنسان واستقراره. والبيئة هبة الله، خلقها سبحانه لتلبية حاجات الإنسان الحياتية، وعلى الأفراد والمجتمعات والدول، حمايتها وتنمية مواردها الطبيعية، بما في ذلك الهواء، والمناخ، والماء، والبحر، والحياة النباتية والحيوانية (السبهاني، 2010).

وبالتالي فإن هذا المجال يتمثل بنشر النظرة الإسلامية للبيئة، والسعي للمحافظة عليها، إذ أن أي عبث بأي من مكوناتها سينعكس سلباً على التنمية. ويمكن أن يتم ذلك من خلال إنشاء المؤسسات والمراكز الخيرية الهادفة لنشر الوعي البيئي، والقيام بحملات لنظافة البيئة ورعايتها، وزراعة الأشجار، ومكافحة التصحر، والحفاظ على الثروات الطبيعية وترشيد وحسن استغلالها

(1) مسند أحمد (3/156)، ومصنف ابن أبي شيبة (5/421)، وفقح الباري شرح صحيح البخاري (10/141).

بما يحقق أفضل النتائج على المجتمع. كما يساهم العمل التطوعي بالمحافظة على نظافة البيئة من خلال المشاركة بحملات النظافة، وتنظيم برامج ونشاطات بيئية مختلفة تهدف إلى المحافظة على مقومات البيئة ومواردها من التبيير والتلوث، وهذا من شأنه أن يحد من إنفاق الأموال على البيئة، وتحويلها إلى مجالات أكثر أهمية، وذات آثار إيجابية على المجتمع(بني عيسي، 2006).

أما فيما يخص رعاية الحيوانات فإن الإسلام ينظر إلى عالم الحيوان إجمالاً باهتمام لأهميته في الحياة ونفعه للإنسان، ولكونه قبل ذلك آية من آيات عظمة الخالق وبيدع صنعه؛ ولذلك كثر الحديث عن الحيوان وحقوقه في كثير من مجالات التشريع الإسلامي، حتى إن عدداً من السور في القرآن الكريم جاءت بأسماء الحيوانات؛ مثل: سورة البقرة، والأنعام، والنحل، والنمل، والعنكبوت، والفيل (<http://islamstory.com>, 2013). وينص القرآن كثيراً على تكريم الحيوان، وبيان مكانته، وتحديد موقعه لخدمة الإنسان؛ فبعد أن بيّن الله في سورة النحل قدرته في خلق السموات والأرض، وقدرته في خلق الإنسان، أردف ذلك بقوله: ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴿١٦٦﴾ وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ﴿١٦٧﴾ تَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٍ لَّمْ تَكُونُوا بِالْغِيَةِ إِلَّا لِيُبَشِّرَ الْأَنْفُسَ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرُءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٦٨﴾ وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: 5-8]، وقد استنبط الفقهاء والمفسرون من هذه الآيات الكثير من الأحكام والفوائد، فأشاروا إلى أن الله سبحانه يلفت انتباه الإنسان إلى ضرورة الاهتمام بالحيوان، والعناية به، والترفق في معاملته؛ لأنه يؤدي دوراً مهماً في خدمته. وفي هذا المجال فقد جعل الإسلام باباً واسعاً للعمل الخيري التطوعي من خلال إنشاء المؤسسات والمراكز الخيرية الخاصة بالرفق بالحيوانات، كأوقاف الرفق بالحيوان ومن ذلك أوقاف للخيل المسنة وأوقاف للطيور، وأوقاف خاصة لتطبيب الحيوانات المريضة، وأوقاف لرعاية الحيوانات المسنة العاجزة، ففي كل ذي كبد رطبة أجر وإكرام الجوار من كرم السجاييا(السباعي، 1998). كما أننا نجد السنة النبوية الشريفة داخرة بالأحاديث التي تدور كلها حول رعاية الحيوانات والعناية بها وأنها من أبواب العمل الخيري.

5.1.6 مجال الأمن والجهاد في سبيل الله: يعد الأمن والدفاع من السلع السيادية التي يتعين على المجتمع المسلم أن يؤمنها لرعاياه؛ وإدارة الأمن داخلياً وخارجياً وإعداد شرائطه كانت من أظهر واجبات الدولة المسلمة وتكاليفها الشرعية(السبهاني، 2010)، ويقول في ذلك تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهَبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ

دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَظْلُمُونَ﴾ [الأنفال: 60], كما أن الرسول ﷺ فتح باب التطوع للجهاد في سبيل الله واعتبره أفضل أنواع التطوع. وبالتالي يمكن المشاركة في حماية البلد من أي تهديد داخلي أو خارجي، من خلال إقامة مراكز التدريب للمتطوعين وتقديم كل ما يحتاجونه إليه من معدات وأدوات، كما يضم ذلك دورات في أعمال الدفاع المدني والذي يشمل الإنقاذ، والإسعاف، والإرشاد، وإطفاء الحرائق، ونجدة المحتاجين في حالات الطوارئ والخطر (مشاط، 1997). كما يمكن دفع الأموال الخيرية لتمويل الجهاد في سبيل الله باعتبارها من أفضل الأعمال على الإطلاق كما فعل عثمان بن عفان ﷺ عندما جهز جيش العسرة، حيث روى عبد الرحمن بن خباب قال: "شهدت النبي ﷺ وهو يحث على جيش العسرة فقام عثمان بن عفان فقال يا رسول الله علي مائة بعير بأحلاسها وأقتابها في سبيل الله ثم حض على الجيش فقام عثمان بن عفان فقال يا رسول الله علي مائتا بعير بأحلاسها وأقتابها في سبيل الله ثم حض على الجيش فقام عثمان بن عفان فقال يا رسول الله علي ثلاث مائة بعير بأحلاسها وأقتابها في سبيل الله فأنا رأيت رسول ﷺ ينزل عن المنبر وهو يقول ما على عثمان ما عمل بعد هذه ما على عثمان ما عمل بعد هذه" (1).

5.1.7 مجال الإغاثة وتعزيز القيم الإنسانية: كثيراً ما تتعرض مناطق مختلفة من العالم إلى كوارث طبيعية كالزلازل والبراكين والفيضانات والحروب وانتشار الأمراض أو الأوبئة والحرائق وغير ذلك من الكوارث، الأمر الذي يتطلب المزيد من المساعدات العينية والنقدية والجهود البشرية لإنقاذ من يتعرضون لمثل تلك الكوارث (الجمال، 2009). والإسلام يفرض على المسلم أن يساعد أخاه المسلم أو حتى أخاه الإنسان، الأمر الذي يحسن من صورة المسلمين أمام غير المسلمين ويحببهم في الإسلام، أو نتقي شرورهم.

كما أن هناك شواهد تاريخية من الحضارة الإسلامية، تبين كثيراً من الشواهد على العمل الخيري ونتائجه الطيبة على غير المسلمين من جهة، وعلى الإسلام من جهة أخرى، حين يؤول الإحسان إلى هؤلاء في النهاية إلى إسلامهم أو حيادهم (المجالي، 2008).

5.1.8 المجال الاقتصادي: لا نستطيع الفصل بين المجالات السابقة والمجال الاقتصادي، فهي حلقات متصلة في عملية التنمية، وهذا المجال لا يقل أهمية عن المجالات السابقة، حيث أنه ينطلق من خلال تشجيع الشباب على الكسب الحلال والعمل الدائم وترك البطالة، وذلك من

(1) سنن الترمذي (3700)، ومسند أحمد (4/75)، والمعجم الأوسط للطبراني (5911).

خلال تشجيع إنشاء المؤسسات الاقتصادية التي يمكن أن تدفع نحو تقدم المجتمع، وكذلك القيام بدورات ومشاريع تأهيلية وتدريبية في مجال زيادة الوعي الاقتصادي للمجتمع (إغبارية، 2008).

وفي هذا المجال يمكن إقامة مشاريع تنموية للفقراء القادرين على العمل، أو تمليكهم أدوات الحرفة المناسبة لهم، أو تمليكهم المشروع الإنتاجي لتحفيزهم على الإنتاج، كما أن المشروعات الإنتاجية الصغيرة مهمة في هذا المجال، إذ يمكن التركيز عليها كنقطة انطلاق هامة في التنمية الاقتصادية، ولا سيما المشروعات الزراعية أو الحرفية، فإن مشاريع البنية التحتية كشق الطرق أو جر المياه أو حفر الآبار وغير ذلك لها أهمية كبيرة أيضاً، من خلال تسخير الأعمال الخيرية لمساعدة الدولة في الحد من بعض النفقات أو المساهمة في الحد من العجز في موازنتها (الأشوح، 1999).

كما يمكن استخدام الدعوة في المجال الاقتصادي على الحث على العمل النافع المنتج، والحث على الإقبال على السلع المحلية لتشجيع الإنتاج المحلي، أو تشجيع وتفضيل المنتجات الدول الإسلامية على غيرها من المنتجات في سبيل التكامل والتناسق بين الدول الإسلامية.

5.2 آثار العمل الخيري في التنمية الاقتصادية:

تتم التنمية الاقتصادية في أي مجتمع من المجتمعات من خلال منظومة متكاملة ومتناسقة، تتعاون فيها قطاعات المجتمع ومؤسساته المختلفة العامة والخاصة، ويشارك جميع أفراد المجتمع وتجمعاته في إحداثها عبر جملة من التغيرات تشمل مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغير ذلك، ويمكن للعمل الخيري أن يساهم في إحداث التنمية الشاملة، عن طريق المجالات المتعددة والمتنوعة والتي قد سبق ذكرها. ويمكن توضيح دور العمل الخيري في التنمية الاقتصادية، من خلال آثاره المباشرة وغير المباشرة. وتتضح هذه الآثار من خلال ما يلي:

5.2.1 أثر العمل الخيري في الإنتاج: يساهم العمل الخيري في زيادة الإنتاج من خلال توظيفه

في تعليم وتدريب العنصر البشري، حيث يعتبر التعليم والتدريب من العناصر الرئيسية في رفع إنتاجية العنصر البشري، ويمكن توضيح دور العنصر البشري في النمو الاقتصادي من خلال الإشارة إلى معدل النمو في الناتج القومي بدلالة استخدام هذا العنصر وإنتاجيته (بني عيسي، 2006).

كما أن تأثير الأعمال الخيرية في حجم الإنتاج يتم من خلال: استثمار الأعمال الخيرية في تعليم العمال وتدريبهم, وتوظيف العمل الخيري في البحث والتطوير سيؤدي إلى تحسين الآلات المستخدمة في الإنتاج, والتأثير على المستوى التكنولوجي وبالتالي تخفيض تكاليف الإنتاج مقاساً بكمية موارد اللازمة للإنتاج أو تخفيض الوقت اللازم للإنتاج من جهة أخرى. وبصورة عامة, فإن تأثير العمل الخيري إما أن يكون متغيراً داخلياً يؤثر في عنصر: العمل ورأس المال, أو أن تأثيره سيكون متغيراً خارجياً من خلال تأثيره في المستوى التكنولوجي المستخدم في الإنتاج(بني عيسي, 2006).

5.2.2 أثر العمل الخيري في الاستثمار: تتمثل أهداف الاستثمار في النظام الإسلامي برغبة الشارع الكريم في الحافظ على استدامة تنمية المال وزيادته, تلبية لازدياد حاجات البشرية برمتها إلى المال, والحفاظ على ديمومة تداول المال وتقلبه في أيدٍ متعددة, بحيث لا تغدو ثمة فئة قليلة تتحكم في مصائر الأغلبية العظمى من المجتمع, نتيجة سيطرتها وتمكنها من المال, كما تتمثل في رغبة الشارع في إيجاد مجتمع ينعم أفرادُه برفاهية شاملة تعين كل فرد من أفرادِه على حسن القيام بمهمة الخلافة في عمارة الأرض وفق المنهج الشرعي الذي أراده الله عز وجل(سانو, 2000).

ومن هذا نستطيع القول بأن الإسلام جعل من الأدوات ما هو مختص بتفعيل الطلب الاستثماري, حيث فرض على كل رصيد نقدي عاطل غير مشغول بحاجة صاحبه ما يمكن أن ينظر إليه تحليلياً باعتباره فائدة سالبة بنسبة 2.5%, تلجئه إلى الاستثمار حتى تدفع الزكاة من نماء المال لا من أصله(السبهاني, 2006), وهو مقصد صرح به الحديث الشريف: "ألا من ولي يتيماً له مال فليتجر به ولا يتركه حتى تأكله الصدقة"⁽¹⁾.

كما أن الاستثمار يرتبط مباشرة بالعوامل المرتبطة بعناصر الإنتاج وهي التي تكون الإطار العملي للنشاط الاستثماري, وتشمل هذه: نظام الملكية, ودور العمل, ودور الإنفاق بأشكاله المختلفة الاستهلاكي والاستثماري والإنفاق العام, والزكاة, والإنفاق الخيري, وأخيراً واجب التكافل الاجتماعي ونظام الرقابة. وحيث أن العمل الخيري مرتبط بالاستثمار فإنه يساهم في زيادة الاستثمار في المجتمع من خلال ما يلي(مشهور, 2002):

(1) سنن الترمذي (641), والسنن الكبرى للطبراني (4/107), وسنن الدارقطني (1947).

- يؤثر الإنفاق الاستهلاكي في اتخاذ القرارات المحددة لمعدل تراكم رأس المال, كما أنه يؤثر في توجيه الإنتاج وتوزيع الموارد بين الاستخدامات المختلفة, لإشباع الطلب الفعلي للمستهلكين. ويتوقف الإنفاق الاستهلاكي على الدخل المخصص للاستهلاك وعلى الميل الحدي له. ولما كان الميل الحدي للاستهلاك في الأجل القصير يتسم بالثبات فإن الاستهلاك سيعتمد على الدخل المخصص للاستهلاك, ونقل الدخل من الأغنياء إلى الفقراء عبر قناة الصدقات الخيرية سيزيد من دخل الفقراء, مما يؤدي إلى زيادة طلبهم, فيزداد الاستثمار استجابة لهذه الزيادة. مع ملاحظة أن هذه الزيادة لن تكون عابرة بل تستمر طالما وجد الفقراء في المجتمع.
- يؤثر العمل الخيري في الدوافع السابقة سواء الاستخلاف, أو العمل, أو مفهوم العبادة الواسع, أو عمارة الأرض.
- يمكن تثمير أموال الصدقات أو جزء منها بشكل مباشر بإقامة مشروعات منتجة للسلع والخدمات الضرورية, وخلق فرص عمل كإقامة المدارس والمستشفيات, أو من خلال توفير أدوات الإنتاج اللازمة للقادرين على العمل لحثهم على الإنتاج, أو تقديم المساعدات على شكل سلع إنتاجية, ليتمكن الفرد من إيجاد مصدر دخل له.
- يؤدي الإنفاق الخيري إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الفقيرة ذات الميل الحدي للاستهلاك المرتفع, وهذا ينعكس على النشاط الاقتصادي عبر آلية مضاعف الاستثمار ومعجل الاستثمار بشكل إنفاقات متتالية على الاستهلاك من جانب الفئات المستفيدة من الإنفاق الخيري, الأمر الذي ينعكس طردياً على الاستثمار والتشغيل.

كما وتساهم الأعمال الخيرية في تنشيط الاستثمار من خلال المساعدة في تهيئة البنية التحتية, وتوفير الاستقرار الاقتصادي والأمني, وتقديم التمويل اللازم للاستثمار بتقديم القروض الحسنة لتمويل مشاريع إنتاجية صغيرة, أو المشاركة في إقامة المشروعات. أو من خلال الآثار غير المباشرة المتمثلة في: تشجيع الاستثمار وحب العمل المنظم والكسب, و تحسين مستوى المهارات الذاتية للأفراد ورفع القدرة الإنتاجية لهم من خلال التعليم والصحة والتدريب, وتحقيق الأمن لتهيئة البيئة المناسبة للاستثمار.

5.2.3 أثر العمل الخيري في إعادة توزيع الدخل والاستهلاك: يعد عدم العدالة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع من معيقات التنمية الاقتصادية ومن أكثر أسباب التخلف, لذلك طرح الاقتصادي دودلي سيزر السؤال الأساسي والرئيس عن معني التنمية بشكل محكم ودقيق, وذلك عندما أكد على ذلك في أن الأسئلة التي يمكن أن تعرض عن تنمية دولة هي: ما الذي حدث

للفقر؟ ما الذي حدث للبطالة؟ ما الذي حدث لعدم المساواة في توزيع الدخل؟، وكيف يمكن حل هذه المشكلات؟ (تودارو، بدون تاريخ).

كما أن الإسلام يقر بتفاوت الدخل بين أفراد، لقوله تعالى: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحِمْتَ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [الزخرف:32]، لكنه جعل ذلك تفاوت منضبط ومقبول، يضمن لكل فرد من أفراد المجتمع حد الكفاية، ولتحقيق هذا الحد فقد كلف الإسلام كل فرد بتأمين هذا المستوى له ولمن يعول، وإذا تعذر عليه ذلك انتقل الواجب إلى المجتمع المسلم عبر قنوات عديدة منها العمل الخيري.

ولعل من أبرز آثار الأعمال الخيرية العمل على إعادة توزيع الدخل لمصلحة الفقراء والفئات المحتاجة، وهذا بدوره يؤدي إلى التقليل من حدة التفاوت وزيادة الاستخدام الأمثل للموارد وبالتالي زيادة النمو والاستقرار الاقتصادي، فانتقال الأموال من الأغنياء إلى الفقراء يعني تمكين الفقراء من إشباع المزيد من حاجاتهم الأساسية التي لم تشبع سابقاً، ونظراً لأن الفقراء في أي مجتمع يتمتعون بميل حدي استهلاكي مرتفع مقارنة بالأغنياء، مما يزيد من إنفاقهم الاستهلاكي ومن ثم يزيد الانفاق الاستثماري، وهذا يعني أن زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية سوف يدفع المستثمرين إلى زيادة إنتاج هذه السلع مما يتطلب المزيد من المواد الأولية والمزيد من السلع الاستثمارية الإنتاجية، وبفعل المضاعف فإن تحفيز الطلب الاستهلاكي سوف يحفز الطلب الاستثماري (خطاب، 2011).

ويرى معظم الاقتصاديين أن إعادة توزيع الدخل سوف تؤدي إلى المزيد من النمو والاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال الآتي (خطاب، 2011):

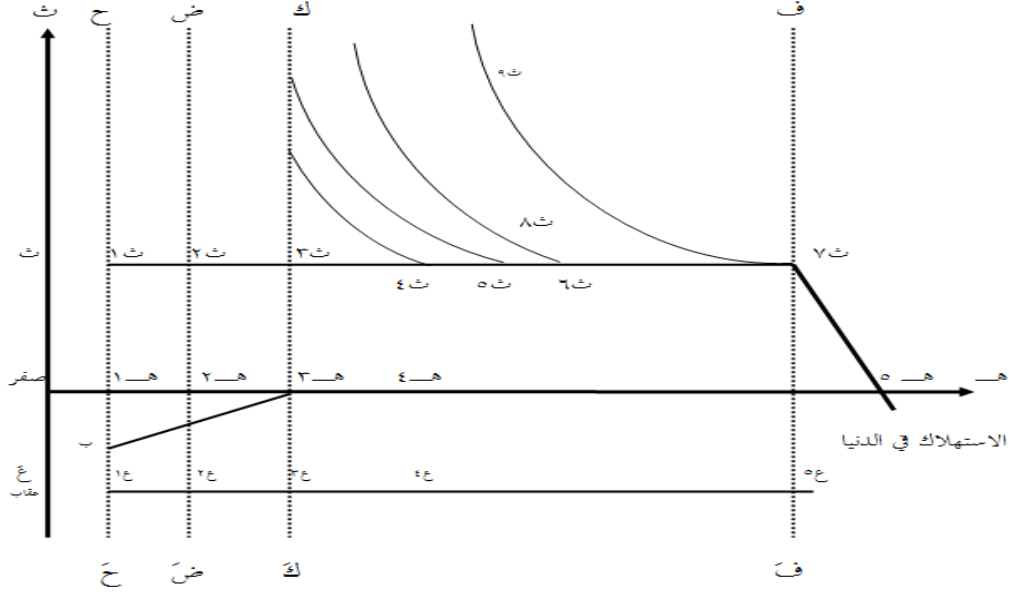
- زيادة كبيرة في كل من الاستهلاك والادخار عند الفقراء مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وحدوث المزيد من النمو والاستقرار الاقتصادي.
- يعطي مزيداً من الاستقرار السياسي والاقتصادي على المستوى الكلي في المجتمع ويوفر مناخاً إيجابياً للتنمية.
- رفع الكفاءة الإنتاجية عند الفقراء مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وحدوث النمو الاقتصادي.
- زيادة المستوى التعليمي عند الفقراء مما ينعكس على زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي.

وقد بين الاقتصاديون أن عملية إعادة توزيع الدخل تحقق مزيداً من الرفاهية على مستوى المجتمع لأن مجموع المنافع التي يفقدها الأغنياء نتيجة انخفاض دخولهم أقل من مجموع المنافع التي يحصل عليها الفقراء الذين يتلقون الدخل. وفي الإسلام فإن الأغنياء الذين يقدمون النفقات الخيرية إنما يسعون إلى تعظيم منافعهم في الآخرة، لأن المنفعة التي يسعى المسلم إلى تعظيمها لا تقتصر على الحياة الدنيا بل تمتد إلى الحياة الآخرة. وبذلك نستطيع القول أن الإنفاق الخيري يرفع مستوى الرفاه في المجتمع من خلال تأثيرها في عملية إعادة توزيع الدخل في المجتمع المسلم، ومن خلال دالة التي يسعى المسلم لتعظيمها (بني عيسى، 2006). كما حاول بعض علماء الاقتصاد من المسلمين إيجاد علاقة ما بين العمل الخيري وإعادة توزيع الدخل وبين أثر ذلك على الاستهلاك من خلال علاقة الاستهلاك الدنيوي بثواب الآخرة، حيث يرتبط مستوى الاستهلاك في الإسلام بتحقيق المصلحة، وهي التي تحقق للمسلم الفلاح في الدنيا والثواب في الآخرة. ويمكن تقسيم مستويات الاستهلاك وفقاً لمفهوم الضروريات والحاجيات والتحسينات إلى المستويات التالية (مشهور، 2004):

- مستوى الاستهلاك الذي لا بد منه لحفظ النفس (الحياة)، والذي لا يمكن لأحد أن يستهلك أقل منه.
- مستوى الضروريات: وهو مستوى الاستهلاك اللازم للحفاظ على باقي الأركان الخمسة بعد النفس، وهي: الدين - العقل - النسل - المال.
- مستوى الكفاية: وهو المستوى الاستهلاكي الذي يحقق للفرد إشباع متطلبات الحياة الخمسة، دون الاحتياج مالياً لأحد.
- مستوى التحسينات: وهو المستوى الاستهلاكي الذي يحقق تمام الكفاية، وهو مستوى الغنى، والذي يعرف برغد العيش. ويكون استهلاك المسلم عند أية نقطة في هذا المستوى، وقبل الوصول إلى مستوى الإسراف استهلاكاً مباحاً، يخير فيه الفرد بين الفعل والترك، من غير مدح ولا ذم.
- مستوى الإسراف: وهو مستوى الاستهلاك المقابل لأقصى حد مسموح به شرعاً من التحسينات، فإن تجاوزه دخل في حيز الإسراف المنهي عنه شرعاً.

حيث أن هذه المستويات من الاستهلاك لا تكون متماثلة ومتطابقة عند جميع الأفراد، لأنها تتوقف على العديد من الاعتبارات التي تشمل التزامات الفرد العائلية وحالته الصحية والنفسية والتزاماته المهنية ومدى تقواه وضبطه لنفسه. ويوضح الدكتور محمد أنس الزرقا شكل بياني لتمثل مستويات الاستهلاك وعلاقتها بالثواب في الآخرة كما يلي:

الشكل رقم (5.1): شكل بياني يمثل علاقة الاستهلاك الديني بثواب الآخرة



المصدر: الزرقا، محمد، 1980، ص171.

حيث أن:

- المحور الأفقي يمثل الاستهلاك في الدنيا.
- المحور العمودي يمثل الثواب والعقاب؛ فالجزء الموجب فوق المحور السيني يمثل الثواب (الجنة)، والجزء السالب أسفل المحور السيني يمثل العقاب (النار).
- ح ح يمثل مستوى حفظ الحياة.
- ض ض يمثل مستوى الضروريات.
- ك ك يمثل مستوى الكفاية.
- ف ف يمثل حد الإسراف.
- المسافات على المحاور ترتيبية وليست عددية؛ بمعنى أن (ه₄ < ه₃ < ه₂ < ه₁)، وكذلك الأمر بالنسبة لـ (ث).

ويقابل كل مستوى من مستويات استهلاك المسلم درجات من الثواب الأخروي، فضلاً عن الإثباع الديني؛ وتحدد درجات الثواب على الاستهلاك بخمسة مستويات، وهي كما يلي (الزرقا، 1980):

- **الثواب المعدوم:** يتحدد هذا المستوى بالمسافة (ه₁ ه₅) على المحور الأفقي، ويمثل هذا المستقيم وضع إنسان خالي الذهن، يقوم باستهلاك الحلال، دون أن يكون له نية صالحة

حول هذا الاستهلاك، فلا يثاب عليه، كما أنه لا يعاقب لأنه لا يستهلك أي حرام، حتى يصل إلى النقطة (هـ) التي يتجاوز فيها استهلاكه حد الإسراف، فيتعرض للعقاب لخروجه على الحلال في الاستهلاك، لقول الرسول ﷺ: "إذا أنفق المسلم نفقة على أهله وهو يحتسبها كانت له صدقة"⁽¹⁾، ويحتسبها أي يطلب لها الثواب من الله فيثاب عليها، كما يثاب على الصدقة. ويكون سلوك هذا المستهلك هو سلوك المستهلك العادي.

- **الثواب العظيم (الجنة):** يتحدد هذا المستوى بالخط (ث 1 ث7)، ووصول المسلم إلى هذا الثواب العظيم لا يستلزم أن يضحى باستهلاكه، وإنما أن يسلم لله وحده، أي يكون مسلماً حقاً، يلتزم بأوامر الإسلام ونواهيه، فيعمل على أداء ما عليه من زكاة واجبة إذا ما تجاوز حد الكفاية (ك ك)، ويلتزم بالاستهلاك المعتدل من الحلال، وفق الأولويات المشروعة، مع الإكثار من الطاعات والصدقات.

- **العقاب الشديد (النار):** يمثل هذا المستوى الخط (ع 1ع 5)؛ وسبب وجود بعض الأفراد عند هذا الخط لا يرجع إلى أنهم يستهلكون أكثر ممن يقفون عند الخط (ث 1 ث7)، وإنما لأنهم رفضوا تسليم أنفسهم لله، وأولئك هم الذين يكذبون بالدين ويدعون اليتيم، ولا يحضون على طعام المسكين ويمنعون الماعون، وهم الذين قال عنهم الحق سبحانه: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْطَعِمُ مَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَنْطَعِمَهُ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [يس: 47].

- **الزهد الأعجمي والكسل والبخل:** يمثل هذا المستوى الخط (ب هـ3)، ويكون هذا المستوى خاصاً بالفرد الذي يستهلك أقل من حد الكفاية (ك ك)، على الرغم من قدرته على تحقيق حد الكفاية، فهو إما ميسور الحال ولكنه يبخل على نفسه، وإما أنه لا يعمل على الرغم من قدرته على ذلك، فيظل فقيراً لا يكسب ما يصل به إلى حد الكفاية. فامتناعه عن الوصول لحد الكفاية دون عذر واضح يدل على أنه كسول أو بخيل أو زاهد زهداً أعجمياً، وهو معاقب في هذه الحالات كلها، لأن مستوى الكفاية هو الحد الأدنى من الاستهلاك الذي يجب أن يسعى المسلم للوصول إليه إن استطاع ولا يقبل الزهد قبل الوصول إلى هذا الحد. فعندما يتحرك الفرد من النقطة (ب) في اتجاه النقطة (هـ3) يزداد ثوابه أو على الأصح يقل عقابه؛ لأنه يزيد استهلاكه، وعندما يصل إلى النقطة (هـ3) أي

(1) صحيح البخاري (5036)، وصحيح مسلم (1002).

إلى حد الكفاية فإن نيته إما أن تبقى عند النقطة (ه3) ذات الثواب المعدوم، وإما أن ترفعه إلى مستوى الثواب العظيم (ث3).

- الإيثار والزهد الإسلامي⁽¹⁾: يمثل هذا المستوى المنحنيات الواقعة فوق المستقيم (ث3) (7)، وتوقف الفرد عند النقطة (ث8) تعنى أن يكون للفرد دخل يسمح له بالاستهلاك عند (ث6)، والذي يوفر قدرًا أكبر من الاستهلاك ولكنه يفضل خفض استهلاكه والتوقف عند (ث8) أو (ث9) وذلك بغية تحقيق هدف نبيل، فقد يكون هذا الهدف تقديم المعونة المالية للآخرين أو الإنفاق في سبيل الله أو التطوع ببعض الجهد لأداء واجبات اجتماعية نبيلة بدلاً من اكتساب المزيد من الرزق الحلال، وتحقق النقطة (ث8) قدرًا أقل من الاستهلاك مقابل قدرًا أكبر من الثواب، أما النقطة (ث9) فيكون عندها الثواب أكبر بكثير مقابل تخفيض الاستهلاك، والمفهوم ضمناً أن هذه الأهداف النبيلة التي يسعى مثل هذا الفرد لتحقيقها تتجاوز الحد الدني المفروض شرعاً على كافة المسلمين.

أما المنحنيات المرسومة فوق الخط (ث3) (7) فتمثل الإحلال الاختياري للثواب محل الاستهلاك عن طريق الإيثار وعن طريق الزهد الإسلامي، وهي من التصرفات الاختيارية التي يشجعها الإسلام، ويشيد بفاعلها ويثيبهم الله عليها ثواباً عظيماً. ويبين تحذب منحنيات السواء هذه إلى نحو نقطة الأصل أن العلاقة بين الثواب والتضحية بالاستهلاك ليست علاقة خطية (مشهور، 2004)، وإنما يرتبط الثواب بالتضحية النسبية، كما جاء في الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "سبق درهم مائة ألف درهم قالوا وكيف قال كان لرجل درهمان تصدق بأحدهما وانطلق رجل إلى عرض ماله فأخذ منه مائة ألف درهم فتصدق بها"⁽²⁾.

كما أن منحنيات السواء هذه لا تقطع المستقيم (ك ك)، وإنما تقترب منه حيث لا يحبز الإسلام عادة إنفاق التطوع ممن لم يبلغ مستوى الكفاية، وتكون الاستثناءات لهذا المبدأ محصورة في التضحية من أجل مواجهة حالات طارئة فردية أو اجتماعية، مثل: حالة الحرب أو الطوارئ الاجتماعية التي تقع خارج نطاق السلوك العادي للسلوك، والعمل على إنقاذ من يتعرض لضرب عظيم أو دائم وهي حالات يضحي فيها الفرد ليعود طواعية إلى حد استهلاك دون مستوى الكفاية، لإيمانه بأنه يعطي من هو أشد منه حاجة، بل قد يتتعد

(1) مفهوم الزهد الإسلامي: لا يعني حرمان النفس من الحلال لمجرد الحرمان، فهو ما لا يثاب عليه لأنه لا بد منه لتحقيق هدف نبيل. وقد فسّر

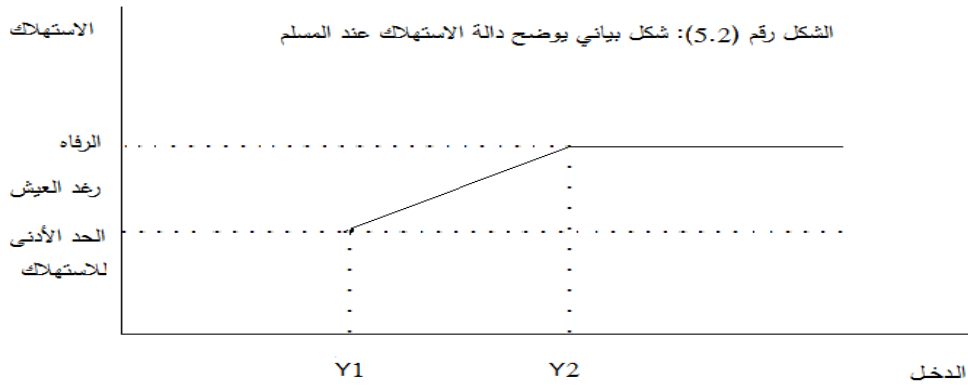
الإمام الغزالي الزهد الإسلامي بأنه: انصراف الرغبة عن الشيء إلى ما هو خير منه، فهذا الزهد انطلق إلى الأفضل من الأعمال.

(2) سنن النسائي (2527)، ومسند أحمد (2/379)، والمستدرک علی الصحیحین (1559).

عن الخط (ك ك)، لتقترب من مستقيم الضروريات (ض ض)، وفي ذلك جاء قول الحق سبحانه وتعالى: ﴿وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾ إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكْرًا﴾ [الإنسان: 8-9], فالمفاضلة هنا تكون بين استهلاك دنيوي فوري وثواب أخروي من الله تعالى. ويجب للمستهلك الذي يختار هذا الوضع ألا يكون على حساب التزاماته الأسرية والعائلية.

ويتضح مما سبق أن الإسلام يتميز بنظرته الإيجابية للاستهلاك من حيث أنه وسيلة إلى هدف أكبر، فيربط بين الاستهلاك وبين تحقيق مصلحة المسلم في توفير مقاصد الحياة التي تحفظ للإنسان حياته في الدنيا ويثاب عليها في الآخرة. كما أن استهلاك الفرد ليس منفصل عن الاستهلاك المتاح لباقي أفراد المجتمع، حيث نرى أن حالات الإيثار والزهد الإسلامي التي تعمل على توفير الاستهلاك لأفراد المجتمع المحتاجين أو عند تعرض بعضهم لظروف طارئة واستثنائية (مشهور، 2004).

وبالاستعانة بدالة الاستهلاك عند المستهلك المسلم كما بينها كلاً من الدكتور شوقي دنيا والدكتور حسين شحاته، حيث تم تقسيم الاستهلاك إلى ثلاث مراحل كما هو في الشكل رقم (5.2) (دنيا، 1984):



المرحلة الأولى: وهي مرحلة مستوي الكفاية، وهو الحد الأدنى من الاستهلاك الذي ينبغي على المسلم الوصول إليه بصرف النظر عن دخله، ويتمثل هذا المستوي بالخط الأفقي المقابل لمستوي الكفاية على الرسم البياني، أي أن المستهلك الذي يقل دخله عن (Y1) سيخصص أي زيادة في الدخل لزيادة الاستهلاك فقط، للوصول إلى مستوي الكفاية المطلوب منه. وفي هذه المرحلة - دون مستوى الكفاية - تعيش الفئات المحتاجة من المجتمع.

المرحلة الثانية: وهي المرحلة التي تبدأ عندها دالة الاستهلاك, وتتمثل بالجزء الصاعد والموجب الميل من الدالة على الرسم البياني, وفيها يكون الميل الحدي للاستهلاك⁽¹⁾ أكبر من الصفر وأقل من الواحد الصحيح ($0 < MPC < 1$), والميل الحدي للاادخار⁽²⁾ أكبر من الصفر وأقل من الواحد الصحيح ($0 < MPS < 1$), أي أنه سينفق جزءاً من الزيادة في الدخل لغايات الاستهلاك وسيخصص الجزء الباقي لغاية الادخار. وتتمثل هذه المرحلة بين الدخل (Y_1) و الدخل (Y_2) وهذه مرحلة رغد العيش.

المرحلة الثالثة: وهي المرحلة التي تتمثل بالخط الأفقي الذي يقابل على الرسم الرفاه, وفيها يكون المسلم قد وصل الحد الأعلى في الاستهلاك, وفيها يعيش أغنياء المجتمع, وأي زيادة في الاستهلاك ستصنف إما تحت الترف أو التبذير أو الإسراف والتي نهت عن جميعها الشريعة الإسلامية. فأى زيادة في الدخل في هذه المرحلة لن تؤدي إلى زيادة الاستهلاك, لأن الميل الحدي للاستهلاك يساوي صفر ($MPC = 0$) في هذه المرحلة, إنما ستؤدي إلى زيادة المدخرات لأن الميل الحدي للاادخار في هذه المرحلة يساوي الواحد الصحيح ($MPS = 1$).

وتقوم الأعمال الخيرية بتحويل الدخل من فئة الأغنياء الذي يعيشون المرحلة الثالثة على الرسم إلى الفقراء والمحتاجين الذين يعيشون المرحلة الأولى على الرسم, مما سيؤدي بالتأكيد إلى زيادة الطلب الاستهلاكي في المجتمع, فانخفاض الدخل عند الأغنياء لن يؤدي إلى انخفاض طلبهم الاستهلاكي لأن ميلهم الحدي للاستهلاك يساوي صفر ($MPC = 0$), أما تلقي الفقراء والمحتاجين للنفقات الخيرية عبر العمل التطوعي فإن الزيادة أو جزءاً كبيراً منها ستحول إلى إنفاق استهلاكي, وبالتالي فإن الإنفاق الاستهلاكي سيزداد في المجتمع.

كما أن الأغنياء ينفقون من الجزء المخصص للنفقات الخيرية من الدخل, وليس من الجزء المخصص للاستهلاك, في حين أن الفئة الثانية ستخصص ما تتلقاه من زيادة في الدخل إلى نفقات استهلاكية, وبالتالي فإن إعادة توزيع الدخل بفعل النفقات الخيرية ستؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي في المجتمع.

وهكذا يتضح أن للأعمال الخيرية أثر واضح في الطلب الاستهلاكي لا سيما النفقات الخيرية, لأن الفئة المستهدفة من تلك النفقات هي فئة الفقراء, الذين لا تكفيهم دخولهم لسد حاجاتهم الأساسية, أو هم الذين يعيشون دون مستوى الكفاية في المجتمع, حيث تقع مسؤولية إيصالهم

(1) الميل الحدي للاستهلاك (Marginal Propensity to Consume): وهو عبارة عن التغير في الاستهلاك على التغير في الدخل.

(2) الميل الحدي للاادخار (Marginal Propensity to Save): وهو عبارة عن التغير في الادخار على التغير في الدخل.

إلى ذلك المستوى على المجتمع المسلم. والعمل الخيري كذلك ينقل الأموال من الأغنياء إلى الفقراء؛ ومن الجدير بالذكر أن الميل الحدي للاستهلاك عند الفقراء أكبر منه عند الأغنياء، والمعونات الخيرية التي تصل الفقراء والمحتاجين تزيد من الطلب الاستهلاكي في المجتمع؛ نظراً لأن الفقراء تنقصهم الكثير من الحاجات الأساسية، فعندما يزداد العمل الخيري الموجه إلى الفقراء فإنه يُمكنهم من إشباع حاجات استهلاكية جديدة لم تكن مشبعة من قبل. وبحسب النظرية الاقتصادية فإن الزيادة في الطلب الاستهلاكي سرعان ما تتحول إلى زيادة في الطلب الاستثماري، وبالتالي يزداد الإنتاج بزيادة طلب المجتمع على السلع (اسماعيل، 2012).

كما يمكن بيان أثر الأعمال الخيرية في الطلب الاستهلاكي من خلال: إعادة توزيع الدخل كما سبق بيانه، ورفع المستوى التعليمي والصحي للأفراد المستفيدين حيث أن ذلك سيؤدي إلى زيادة قدراتهم على الإنتاج وبالتالي زيادة دخولهم ومن ثم زيادة طلبهم الاستهلاكي.

5.2.4 أثر العمل الخيري في تحقيق الاستقرار الاقتصادي: حيث يشير مفهوم الاستقرار الاقتصادي إلى غياب التقلبات المفرطة أو الحادة في متغيرات الاقتصاد الكلي مثل معدلات النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم والاستهلاك والاستثمار... إلخ (ملاوي، 2011). ويعتبر الاستقرار الاقتصادي مطلباً أساسياً تسعى إليه جميع الحكومات كونه يساهم في تحقيق عملية التخطيط الاقتصادي كما يساهم في تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي، وتشير النظريات الحديثة إلى أنه يمكن تحقيق الاستقرار الاقتصادي ليس بجهود القطاعين العام والخاص فقط، وإنما من خلال إضافة الجهود التي يقوم بها قطاع ثالث وهو قطاع العمل الخيري أيضاً. ومن أجل تحقيق هذا الاستقرار والتوازن الاقتصادي تقوم الحكومات باستخدام أدوات مالية واقتصادية مختلفة والتي من أهمها السياسات المالية والنقدية وسياسات الأجور والأسعار والعمالة... إلخ (عفر، 1987).

ويتفق الاقتصاديون على أن الاستقرار والتوازن الاقتصادي يتحقق من خلال تساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي، وبالتحديد فإنه لا بد من تساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي في جميع الأسواق وفي نفس الوقت، مع الوصول إلى العمالة الكاملة في سوق العمل⁽¹⁾. ونظراً لما للعمل الخيري من أهمية بالغة في التأثير على المتغيرات الاقتصادية المختلفة، وخاصة على

(1) هذا هو ملخص نظرية كينز في موضوع التوازن الاقتصادي: حيث يرى ضرورة تساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي في سوق العمل وسوق النقد وسوق السلع والخدمات، مع ضرورة أن تتحقق العمالة الكاملة في نفس الوقت.

عمل السياسات المالية والنقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. والتي سوف نوضحها كما يلي (حطاب, 2011):

5.2.4.1 أثر العمل الخيري على أداء السياسة المالية: تعرف السياسة المالية بأنها الإجراءات التي تقوم بها الحكومة لتنظيم النفقات والإيرادات من خلال الموازنة العامة بما يحقق الأهداف الاقتصادية للدولة, والتي من أهمها تحقيق الاستقرار الاقتصادي (عفر, 1987). ومما لا شك فيه أن أهم أدوات السياسة المالية الإنفاق العام والضرائب, حيث تلجأ الحكومات إلى زيادة الإنفاق العام حالات الانكماش والبطالة, وخفضه في حالات التضخم, كذلك تلجأ إلى تخفيض الضرائب في حالات الانكماش وزيادتها في حالة التضخم.

وعندما تكون مصادر العمل الخيري غزيرة في المجتمع فإن الحكومة يمكنها أن تخفف كثيراً من النفقات, أما نضوب منابع العمل الخيري فإنه يزيد من العبء الملقى على كاهل الحكومة وبالتالي يزيد من عجز الموازنة. ويحدث العكس في حالة التضخم إذا ما استمرت مؤسسات العمل الخيري في زيادة إنفاقها, وبالتالي فإنه ينبغي أن يقتصر عمل هذه المؤسسات في حالات التضخم على التبرعات العينية تجنباً للمزيد من التضخم. ولو نظرنا إلى أشكال العمل الخيري المختلفة فإنها تعمل على انتقال الأموال من الأغنياء إلى الفقراء مما يساهم في زيادة التشغيل والحد من البطالة, كما يساهم في الحد من التضخم من خلال انتقال الأموال الفائضة والمكتنزة وذات المنفعة الحدية الأدنى إلى الفقراء لتصبح ذات منفعة حدية أعلى من خلال توجيهها إلى الإنفاق وإشباع الحاجات الأساسية.

5.2.4.2 أثر العمل الخيري على أداء السياسة النقدية: تعرف السياسة النقدية بأنها الإجراءات التي تمارسها الحكومة من خلال السلطات النقدية الممثلة بالبنك المركزي في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة في الاقتصاد (عفر, 1987). وتنقسم هذه السياسات إلى سياسات كمية وسياسات نوعية, فالسياسات الكمية تعمل على زيادة كميات النقد والتسهيلات الائتمانية في أوقات الانكماش, وخفضها في أوقات التضخم, وكذلك تقوم السياسات النوعية بدعم تحقيق هذه الأهداف.

وكذلك يقوم العمل الخيري بدعم تحقيق هذه الأهداف, حيث يزداد عطاء الأفراد وإنفاقهم الخيري في أوقات الشدة والعسر, ويقل أوقات الرخاء والتضخم. ومع ذلك فإنه لا بد من التنسيق بين المؤسسات الحكومية والخيرية من أجل ضبط نمو عرض النقد بما ينسجم مع النمو الحاصل في الإنتاج وكذلك بما يتناسب مع النمو السكاني. وهذا يتطلب أن تكون مؤسسات العمل الخيري

لديها الدراية الكافية بالمؤشرات والمتغيرات الاقتصادية المختلفة، تجنباً لحدوث آثار اقتصادية معاكسة للتوجهات التي تسعى السياسة النقدية للدولة لتحقيقها.

كما يستلزم ذلك أن يكون البنك المركزي أو السلطات النقدية محيطة بمؤسسات العمل الخيري وطبيعة أعمالها العينية أو النقدية، وذلك من أجل توجيه هذه الأعمال بما يتفق مع السياسة النقدية العامة للدولة.

وقد ذهب الفقهاء والاقتصاديين إلى أن وظيفة إصدار النقود وإدارتها والتأثير في حجم المتداول منها من اختصاص الدولة، وبناءً على ذلك يمكن للبنك المركزي - بوصفه ممثلاً للدولة - تقييد أو تشجيع الأعمال الخيرية بالقدر الذي يضمن نفاذ سياسته النقدية بما فيه مصلحة الرعية، وبما يحقق الاستقرار ويحول دون حدوث التقلبات والأزمات الاقتصادية.

5.3 آثار العمل الخيري في التنمية البشرية:

من المعلوم أن مصطلح التنمية البشرية مصطلح معاصر تم تداوله في العقود الأخيرة من القرن العشرين، وذلك باعتبار أن الإنسان الثروة الحقيقية لأي أمة، وبحسب النهج الإنمائي الذي يعتمد عليه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ إصدار التقرير الأول للتنمية البشرية يقوم على أن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم، وأن التنمية البشرية هي: عملية توسيع خيارات الناس. وهكذا ظل المفهوم يتوسع ويتغير من عام إلى آخر، حيث تناولت تقارير التنمية البشرية من عام 1990-2012م مؤشرات مختلفة لقياس التنمية البشرية والتي في مجملها تشير إلى الصحة، والتعليم، والعيش الكريم، واحترام الإنسان لذاته (عودة، 2012).

وبمراجعة أهم مصادر الشريعة الإسلامية الكتاب والسنة النبوية، نجد أنها قد عيّنت بالعنصر البشري، روحاً وفكراً وعقيدة وسلوكاً وهي بذلك تكون قد سبقت النظم الوضعية في الاهتمام بالبشر. كما أنها عيّنت بتنمية الإنسان تنمية شاملة؛ ليقوم بالعبء المناط به من استخلاف الأرض وإعمارها، مدركة ما به من مواهب وطاقات، حباه الرحمن إياها (الغندور، 2011).

ويرى الاقتصاديون أن الموارد البشرية لها دور مهم في عملية التنمية الاقتصادية، وتسهم إسهاماً أساسياً في دفع عجلة الاقتصاد نحو النمو والتطور؛ فهذه الموارد تمثل العنصر الأكثر حسماً في النشاطات الاقتصادية، وتحدث توسعاً ونمواً فيها، وخصوصاً الإنتاجية منها؛ ولذا فقد اهتمت مختلف قطاعات العمال بتنمية هذه الموارد، وكذلك تنمية العمالة البشرية من خلال برامج التأهيل والتطوير وتدريب العاملين، يؤدي ذلك زيادة الطلب على العاملين من قبل القطاعين

العام والخاص، وهذا له مردود اقتصادي واجتماعي من الناحية الإنتاجية(الكندي، 2008). ويمكن توضيح دور العمل الخيري في تنمية الموارد البشرية من خلال ما يلي:

5.3.1 أثر العمل الخيري في التعليم والتدريب: يعتبر التعليم من أهم وأبرز الخدمات التي يعني بها العمل الخيري بتقديمها للفقراء والمحتاجين، وليس التعليم خدمات تقدم إلى الأفراد باعتبار أنها حاجة استهلاكية ضرورية. وإنما أصبح ينظر إليه اقتصادياً على أنه استثمار في رأس المال البشري وبمختلف مستوياته، ويهدف إلى تحسين نوعية عنصر العمل ورفع كفاءته الإنتاجية، لزيادة الإنتاج وتحقيق مستويات أعلى في التنمية الاقتصادية. وقد أكدت الدراسات الاقتصادية أن زيادة مستوى التعليم للقوى العاملة يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي، فهو يحسن قدرة الفرد على اكتساب المعلومات واستخدامها، كما أنه يعزز قدرة الفرد على إشباع حاجاته وحاجات أسرته، وتحقيق مستوى أعلى من المعيشة، كما أن التعليم والتدريب يزيد من القدرة على الإبداع والتجديد والاختراع(فليه، 2007).

وانسجماً مع هذا نجد أن الإسلام يحث على طلب العلم، بل ويعتبره فرضاً على كل مسلم، وفي ذلك يقول الله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [الزمر: 9]، كما أن الأحاديث الشريفة التي تحض على طلب العلم كثيرة؛ منها قول الرسول ﷺ: "طلب العلم فريضة على كل مسلم"⁽¹⁾، وقوله ﷺ: "من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له طريقاً إلى الجنة"⁽²⁾.

ويعد التعليم أحد أبرز مؤشرات التنمية الاقتصادية في المجتمع للعلاقة الوثيقة بينهما، كما أصبحت اقتصاديات التعليم تمثل أحد الموضوعات الرئيسية في مجال علم الاقتصاد وكذلك لدى المتخصصين في علوم التربية وأصبح هذا الاهتمام يمثل موضوع دراسة قائم بذاتها(فليه، 2007). والتي ينظر إليها من جانبين؛ الأول: التعليم أداة للتنمية الاقتصادية لأن يساهم في تطوير نوعية العمل كأحد مدخلات الإنتاج، ويرفع إنتاجيته، وهي نظرة لدى الاقتصاديين والمعبر عنها بنظرية الاستثمار برأس المال البشري وتفرعاتها. والثاني: التعليم حاجة أساسية سواء أكانت ذاتية للفرد أو للمجتمع بصرف النظر عن الاستعمال، أو هي حاجة أساسية يستخدمها الفرد من أجل الدخول إلى سوق العمل، ويكون هذا الاستعمال للتعليم في سوق العمل ضمن منافع أخرى يحصل عليها الفرد من التعليم، وهي نظرة يتبناها الاجتماعيون وبعض

(1) سنن ابن ماجه (224)، والمعجم الأوسط للطبراني (2029).

(2) صحيح (2699)، وسنن الترمذي (2646)، ومسند أحمد (2/252).

الاقتصاديين التتميين الذين ينظرون إلى التنمية نظرة أوسع من المفاهيم الاقتصادية(بني عيسي, 2006).

وسواء أكانت النظرة إلى التعليم نظرة استهلاكية ينظر إليها كحاجة أساسية لا غنى للفرد عنها, أم أنها نظرة استثمارية له مردود مادي وآخر اجتماعي, فإن الاستثمار في التعليم ذات عوائد إيجابية تعود على الفرد والمجتمع على حد سواء, وتسهم في تحقيق كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية كالاتي(وديع وزملائه, 1997):

- أثر التعليم في النمو الاقتصادي والإنتاجية: يعتبر التعليم مصدراً للنمو الاقتصادي من خلال تحرير الفرد وتحفيزه وتعليمه كيفية خلق طلب على نفسه ولماذا؟, كما يؤثر في النمو الاقتصادي من خلال متغيرات كثيرة تؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي: تطوير المهارات الإدراكية للأفراد, وتغذية روح الطموح والتنافس عندهم, وإعداد العاملين الذين يتمتعون بالمرونة والإبداع, وبالتالي يعمل على تكمله أدوار المدخلات الأخرى في عملية الإنتاج كرأس المال المادي وغيره. وفي ذلك يقول آدم سميث: أن مهارات العمال هي القوة المهيمنة على عملية النمو الاقتصادي, وأن العامل المتعلم يشبه الآلة الثمينة(الهايشة, بدون تاريخ).

- وتشير الأدبيات وتجارب التنمية إلى أن رفع معدلات النمو المستديم يتم عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية والاستثمارات في الأصول الملموسة (مثل الابتكار والتعليم والتدريب) وهو ما يشكل مركزاً لتحقيق أهداف رفع الإنتاجية ومستويات التشغيل على مدي طويل. وتجمع معظم الأدبيات على دور التعليم والتدريب كمحددتين أساسيين للإنتاجية وعلى أهميتها في رفع القدرة التنافسية مما يؤدي بالتالي إلى مستويات التشغيل على المدى البعيد(المعهد العربي للتخطيط بالكويت, 2007).

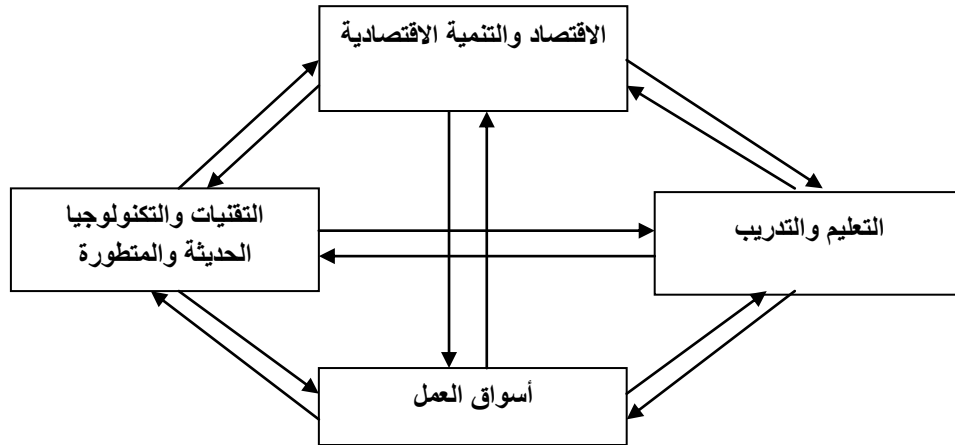
- أثر التعليم في الاستثمار والادخار: يعتبر التعليم من أكثر أنواع الاستثمارات الرأسمالية قيمة, إذ أن الاستثمار برأس المال المادي في أي بلد يرتبط ارتباطاً إيجابياً وجوهرياً بمعدلات الاستثمار برأس المال البشري والمتمثل بالتسجيل في التعليم والمستوى العلمي لأفراد القوى العاملة في ذلك البلد, إذ أن هناك علاقة تكاملية بين الاستثمار وإتاحة قوة عمل مدربة(عمار, 1968). كما أن التعليم يعمل على زيادة إنتاجية العامل, مما يؤدي إلى زيادة دخله فتزداد قدرة الفرد على الادخار وهذا بدوره سيعمل على زيادة الاستثمار

في المجتمع, كما يعد التعليم طريقاً لتنمية صفات الحرص والتدبير والادخار عند الفرد, لأنه سيصبح أكثر وعياً وإدراكاً.

- أثر التعليم في التقدم التكنولوجي: يقصد بالتقدم التكنولوجي ابتكار واكتشاف وتطوير الطرق والوسائل الجديدة ذات الكفاءة العالية في الإنتاج, والقدرة على تطبيقها في الواقع العملي بما يتناسب والمجتمع, ولا يتحصل هذا إلا من خلال التعليم والبحث والتدريب. هذه بعض آثار التعليم والتدريب والبحث العلمي في مجال التنمية الاقتصادية, وهناك آثار أخرى للتعليم في مختلف مجالات الحياة والتي لا مجال لذكرها هنا.

وأخيراً يمكن توضيح العلاقة المتداخلة والمتشابكة للمنظومة التربوية التعليمية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية كما بالشكل التخطيطي التالي (الهايشة, بدون تاريخ):

شكل تخطيطي رقم (5.3): يوضح العلاقة المتداخلة بين التعليم والتنمية الاقتصادية



المصدر: الهايشة, محمود, بدون تاريخ.

وهكذا يتضح أن العمل الخيري كان عبر التاريخ الإسلامي وحتى يومنا هذا أحد مصادر تمويل العملية التعليمية ومشتقاتها وخصوصاً الوقف الخيري وما له من دور فعال في ذلك.

5.3.2 أثر العمل الخيري في الصحة والخدمات الطبية: تعتبر الصحة والخدمات الطبية من

أهم وأبرز الميادين التي يعني بها العمل الخيري بتقديمها للفقراء والمحتاجين إليها, ومن المبادئ التي قامت عليها حضارتنا, جمعها بين حاجة الجسم وحاجة الروح, ومن الكلمات المأثورة عن

واضع أسس هذه الحضارة رسول الله ﷺ: "إن لجسدك عليك حقاً"⁽¹⁾, ومن الملاحظ في عبادات الإسلام تحقيقها أهم غرض من أغراض علم الطب وهو حفظ الصحة فالصلاة والصيام ... وما تتطلبه هذه العبادات من شروط وأركان وأعمال, كلها تحفظ للجسم صحته ونشاطه وقوته, وإذا أضفنا إلى ذلك مقاومة الإسلام للأمراض وانتشارها, وترغيبه في طلب العلاج المكافح لها وفي ذلك يقول الرسول ﷺ: "إن الله عز وجل حيث خلق الداء خلق الدواء, فتداواوا"⁽²⁾, وبذلك يتضح أهم أسس قوية قام عليها بناء حضارتنا في ميدان الطب, ومبلغ ما أفاده العالم من حضارتنا في إقامة المشافي والمعاهد الطبية, وتخريج الأطباء الذين لا تزال الإنسانية تفخر بأيديهم على العلم عامة والطب خاصة(السباعي, 1998). وبذلك فتحت الحضارة الإسلامية باباً واسعاً في مجال العمل الخيري والذي تمثل في أكثر الأحيان بالوقف الخيري ودوره العظيم في المجال الصحي.

ومع حدوث التطور الكبير في النظرة إلى التنمية, فقد كان ينظر إليها كمفهوم مرادف للنمو الاقتصادي, والذي كان يعتبر الهدف النهائي للتنمية, ومع هذا التطور الكبير فإن الطريق إلى النمو الاقتصادي يتمثل بالاستثمار برأس المال المادي, إلا أنه من المعترف به حالياً وجود العديد من أشكال رأس المال إضافة إلى رأس المال المادي؛ كرأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي وكلها تسهم في عملية التنمية الاقتصادية. وقد زاد مؤخراً في ظل تبني البنك الدولي وبعض المؤسسات الدولية الأخرى الاهتمام بمفهوم رأس المال الاجتماعي وعلى الرغم من أن هذا المصطلح ليس جديداً من حيث مضمونه واعتباره في بعض الأحيان الحلقة المفقودة في عملية التنمية(نصر وهلال, 2007)؛ والذي يعتبر موضوع العمل الخيري أبرز معالمه من منظور إسلامي, أما رأس المال البشري فيتمثل في الاستثمار في التعليم والتدريب والخدمات الصحية المقدمة لأفراد المجتمع.

وتبدو العلاقة بين المستوى الصحي لأفراد المجتمع والتنمية في ذلك المجتمع علاقة تبادلية؛ فالمستوى الصحي يعكس الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأفراد وله تأثير إيجابي عليه,

(1) صحيح البخاري (1867), وسنن الترمذي (2413), وسنن الكبرى للبيهقي (4/276).

(2) سبق تخريجه.

والمستوى الاقتصادي للمجتمع يعكس الأوضاع الصحية لأفراد المجتمع وله تأثير إيجابي عليه أيضا. كما أن أهم ما يسعى إليه الإنسان أن يعيش حياة طويلة خالية من الأمراض، وهذا يتجاوز الحاجة للتقدم الاقتصادي. أما تأثيرات الصحة في التنمية، فالصحة الجيدة هي هدف هام بحد ذاته، لما يترتب عليها من تزايد في القدرات البشرية، وباعتبارها إحدى الحاجات الأساسية، ومع ذلك فلا بد من تقييم الآثار الاقتصادية للأسباب الآتية (صقر، بدون تاريخ):

- إن فهم الدور الاقتصادي للصحة قد يساعد على فهم مصادر النمو الاقتصادي السريع الذي أمكن تحقيقه في القرن العشرين، فاستنادا إلى مدى مساهمة الصحة الجيدة في زيادة معدلات النمو، فإن الاستثمار في الصحة أصبح أداة من أدوات السياسة الاقتصادية الكلية.
 - يشكل القضاء على الفقر المهمة الأساسية للتنمية، لأن الصحة السيئة هي أحد الأسباب الفقر، فإن الاستثمار الذي يهدف إلى تحسين الأحوال الصحية للفقراء بوسعه أن يخفف من حده الفقر.
 - أن الإنفاق على الصحة يؤدي إلى تحسين نوعية الموارد البشرية، شأنه شأن الإنفاق على التعليم، ولكنه بالإضافة إلى ذلك يؤدي إلى زيادة كمية في المستقبل من خلال زيادة العمر المتوقع في العمل، وهذا أيضا يكمل الاستثمار في التعليم.
- ونظراً للعلاقة الوثيقة بين التنمية الاقتصادية والخدمات الصحية المقدمة للأفراد، فإن المؤشرات الصحية تعد من مؤشرات التنمية، ويمكن إجمال تأثير الصحة على النشاط الاقتصادي وعلى التنمية الاقتصادية بما يلي (صقر، بدون تاريخ):
- إن رفع المستوى الصحي للفرد يزيد من قدرته على المشاركة في الإنتاج مما سيؤدي إلى زيادة الإنتاج، ورفع مستوى الدخل، وزيادة قدرة الفرد على الاستهلاك والادخار، وهذا سيؤدي إلى زيادة الإنتاج والاستثمار في المجتمع.
 - إن تحسين صحة الفرد ستعمل على زيادة العمر المتوقع للفرد، وزيادة مشاركته في العملية الإنتاجية.
 - كما ستؤدي الخدمات الصحية إلى تغيير الهيكل العمري للسكان والذي يحدد نسبة السكان في العمل إلى إجمالي عدد السكان. وزيادة هذه النسبة سيكون لصالح المشاركة في النشاط الاقتصادي.

- تؤدي الصحة الجيدة للبالغين إلى زيادة إنتاجيتهم من خلال زيادة الجهد في العمل، وتؤدي إلى الحد من التغيب عن العمل.
 - الحد من التقاعد المبكر الناتج عن الحالة الصحية التي تحول دون الاستمرار في العمل، كما تعمل على الحد من نسبة الإعاقة والتي تشكل ضغطاً نفسياً على العامل.
 - إن وجود وانتشار المرض في المجتمع يفرض عليه ضعف الانفتاح على الاقتصاد العالمي والاستفادة من العالم الخارجي.
 - إن تحسين المستوى الصحي للفرد يحد من نفقاته على الخدمات الصحية، وهذا سيمكن الفرد من تحويل هذا الجزء من الدخل نحو استخدامات أخرى كالأستهلاك أو الادخار أو الحصول على خدمات تعليمية.
- من خلال ما سبق نستطيع القول أن تركيز الأعمال الخيرية على تقديم الخدمات الصحية، والحد من معاناة الفقراء ليس عملاً إنسانياً فحسب؛ بل هو استثمار في رأس المال البشري بما يحقق أفضل نتائج.

5.3.3 أثر العمل الخيري في تحقيق الاستقرار النفسي والأمني: إن الأعمال الخيرية التطوعية باعتبارها من أهم أشكال العبادة تؤدي إلى تحقيق الطمأنينة والاستقرار النفسي للمجتمع، فشعور المسلم وهو يقوم بالعمل الخيري أنه في عبادة وأن له ثواباً أخروبياً، يدفعه إلى مزيد من الإخلاص والبذل والتضحية والعطاء. كما أن هذا الشعور والتصور الذي يرافق المسلم يمنحه الطمأنينة والرضا والاستقرار، وينأى به عن الاضطرابات مهما كانت الظروف المحيطة به، كما يشعر الإنسان بثمرات الإيمان والصلة بالله ﷻ فيزداد عطاؤه وإنتاجيته، وبالتالي يزداد النمو والاستقرار الاقتصادي في المجتمع (خطاب، 2011).

أما بالنسبة للاستقرار الأمني فإن بعض علماء الاقتصاد يربطون بين الجرائم والدورات الاقتصادية، ففي فترات الكساد يزداد الفقر وبالتالي تتضاعف الجرائم بمختلف أشكالها، ويعتبر ذلك أمراً طبيعياً، فكما يقال صوت المعدة أقوى من صوت الضمير، فالإنسان الجائع قد يفعل أي شيء لإسكات جوعه (خطاب، 2001)، وقد روي عن أبي ذر رضي الله عنه أنه قال: "عجبت لمن لا يجد القوت في بيته، كيف لا يخرج على الناس شاهراً سيفه"، ويقول الدكتور يوسف القرضاوي في تعليقه على ذلك ما دام المجتمع في حالة تخلف وفقر فإن الحقد والبغضاء يوقدان في القلوب نارا تأكل الأخضر واليابس (القرضاوي، 1980). كما أن الفقر يضعف انتماء الفرد لبلده

وطنه فلا يجد في نفسه حماسه للدفاع عن وطنه, كذلك يؤدي الفقر إلى انتشار كافة أشكال الجرائم من سرقة ومخدرات, ...إلخ. وبالتالي فإن الإنفاق على الفقراء تطبيقاً لخواطهم وشفاء لصدورهم ومداوة لجراحاتهم ومعالجة لبذور الحقد والحسد والبغضاء التي يمكن أن تظهر لديهم, وكذلك فإن تركيز الأعمال الخيرية على الفقراء والمحتاجين والفئات الضعيفة في المجتمع يقضي على الميول الإجرامية والعدوانية يمكن أن تنشأ في المجتمع, وبالتالي يزداد الاستقرار الأمني بما يؤدي على زيادة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. نستطيع القول بأن العمل الخيري إذا تم استثماره بالشكل الصحيح ووفقاً لحاجات المجتمع فإنه يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية مساهمة فعالة من خلال تأثيره في المؤشرات التنموية المختلفة.

ملخص الفصل:

بين هذا الفصل أن للعمل الخيري مظاهر كثيرة ودلائل شتى دل عليها القرآن الكريم والسنة النبوية المشرفة, وهو ميدان تتعدد أشكاله ومجالاته ليدخل جميع ميادين الحياة البشرية, وتم توضيح أهم هذه المجالات كما يلي: مجال الدعوة والإرشاد الديني, والمجال الاجتماعي, والمجال التعليمي والثقافي, ومجال الخدمات الصحية, ومجال حماية البيئة ورعاية الحيوانات, ومجال الأمن والجهد في سبيل الله, ومجال الإغاثة وتعزيز القيم الإنسانية, والمجال الاقتصادي.

كما تم توضيح أهم آثار العمل الخيري في التنمية الاقتصادية من خلال آثاره في الإنتاج والاستثمار إعادة توزيع الدخل والاستهلاك وكذلك في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال التأثير على أداء السياسة المالية والنقدية, كما تم بيان آثار العمل الخيري في التنمية البشرية وتحقيق الاستقرار النفسي والأمني مما يؤدي إلى زيادة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع.

الفصل السادس

الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة ونشأة الجمعيات الخيرية

6.1 المؤشرات الاقتصادية في قطاع غزة

6.2 مظاهر وأسباب التخلف الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية

6.3 الجمعيات الخيرية في قطاع غزة

مقدمة:

بعد قيام إسرائيل باحتلال قطاع غزة والضفة الغربية، قام الاحتلال الإسرائيلي مباشرة بتشكيل لجنة اقتصادية من بنك إسرائيل المركزي ولجنة الإحصاء المركزية، وذلك بهدف ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي وجعله سوقاً خاصاً للسلع الإسرائيلية ومصدراً للعمالة وجسراً للانطلاق إلى السوق العربية. واستمر حال الاقتصاد الفلسطيني تابعاً تبعية مطلقاً للاقتصاد الإسرائيلي يخدم سياسته ويحقق مصالحه، كما وسع الاحتلال الإسرائيلي إلى تغيير مجمل العلاقات الاقتصادية الطبيعية للضفة الغربية وقطاع غزة مع العالم الخارجي بشكل عام والدول العربية على وجه الخصوص، بحيث شكلت المبادلات التجارية مع الاحتلال الإسرائيلي أو من خلالها أكثر من 85% بالمتوسط من إجمالي حجم التجارة الخارجية الفلسطينية؛ بل قد يصل إلى 90% أحياناً (مقداد، وقفة، 2013).

وبعد اتفاق أسلو تعددت القيود الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني تحت المبررات الأمنية المختلفة، إلى درجة تلاشت معها التوقعات المتفائلة بخصوص المكاسب الاقتصادية للسلام التي كان متوقفاً أن تعود على الشعب الفلسطيني بالرفاه والتنمية. كما أن برتوكول باريس⁽¹⁾ الاقتصادي لم يحرر الاقتصاد الفلسطيني من تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي؛ بل لربما زادت هذه التبعية، كما تعامل الاحتلال الإسرائيلي مع الاقتصاد الفلسطيني كرهينة لخدمة مخططاته السياسية. كما شهدت الفترة (1996-2012) تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية، ما زالت انعكاساتها على الأداء الاقتصادي وعلى معدلات الفقر والبطالة ومستويات المعيشة للمواطنين في الأراضي الفلسطينية.

وظهرت الجمعيات الخيرية كأحد الركائز الهامة في خدمة المجتمع ولعبت دوراً مركزياً في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية وبشكل يفوق الدور الذي تلعبه في الدول المجاورة والدول ذات مستوى التنمية المشابه. وأحد الأسباب الرئيسية وراء ذلك يكمن وبلا شك في الاحتلال الطويل الذي عانى منه الشعب الفلسطيني وغياب مؤسسات الحكم القادرة على

(1) في تاريخ 1994/4/29م وقعت منظمة التحرير الفلسطينية اتفاقاً اقتصادياً مع الاحتلال الإسرائيلي بهدف إدارة العلاقات الاقتصادية بين الجانبين، وتم اللجوء إلى عقد اتفاقية باريس لضمان بقاء واستمرار الاتفاق الأصلي وهو اتفاق أوسلو الذي وقع عام 1993م، وقد مثل منظمة التحرير الفلسطينية (أحمد قريع) ومثل حكومة الاحتلال الإسرائيلي وزير المالية (أفراها مشوهات)، وتم توقيع الاتفاقية في العاصمة الفرنسية باريس وتُسبت إليها، وتتكون اتفاقية باريس من 82 بنداً، موزعة على مجموعة من المحاور، وهي: اللجنة الاقتصادية المشتركة والضرائب وسياسات الاستيراد والمسائل المالية والنقدية والضرائب المباشرة وغير المباشرة والعمل والزراعة والصناعة والسياحة وقضايا التأمين (صالح، 2013).

توفير الخدمات الأساسية للجمهور. وخلال هذا الفصل سوف يلقي الباحث الضوء على أهم المؤشرات الاقتصادية في قطاع غزة وأهم مراحل تطور ونشأة الجمعيات الخيرية.

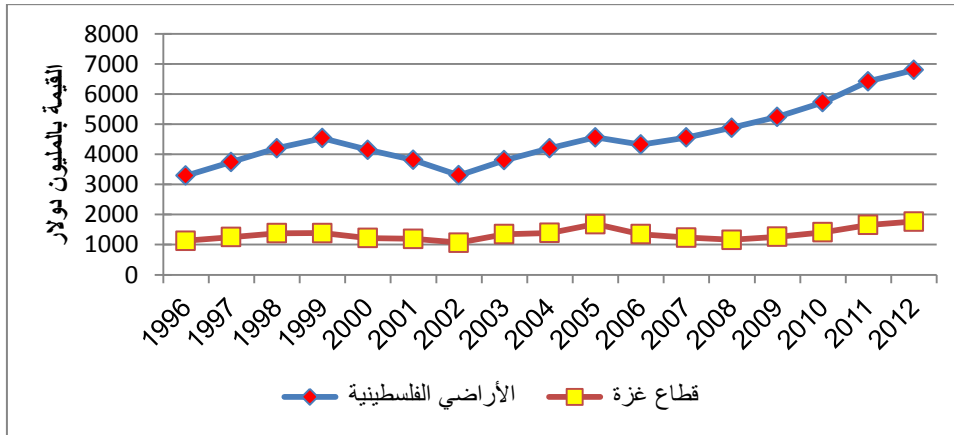
6.1 المؤشرات الاقتصادية في قطاع غزة:

تستخدم المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في متابعة حركة النمو الاقتصادي، ومدى تطوره من عام لآخر، وذلك من خلال إعدادها في صورة حسابات قومية بهدف الوقوف على حجم التطورات التي حدثت في الاقتصاد، وبالتالي التعرف على مستويات المعيشة للسكان ومستوى التشغيل والبطالة...إلخ، وفيما يلي أهم المؤشرات للاقتصاد الفلسطيني:

6.1.1 الناتج المحلي الإجمالي:

يعد الناتج المحلي الإجمالي أحد أبرز مؤشرات النمو الاقتصادي الذي يعكس حركة النشاط الإنتاجي والاقتصادي في العام الحالي مقارنة بالأعوام السابقة، ومن ثم الحكم على الأداء الاقتصادي العام وعلى مدى تقدمه أو تراجعته. والرسم البياني التالي يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الماضية.

شكل رقم (6.1): يوضح الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1996-2012)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (1).

يتضح من خلال الرسم البياني رقم (6.1) أن الاقتصاد الفلسطيني قد شهد تغيراً واضحاً خلال الفترة (1996-1999) حيث بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية 11.2%؛ بينما بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي لقطاع غزة 7.14% وذلك انعكاساً لمواقف المجتمع الدولي وتقديم الدعم المادي للسلطة الفلسطينية لدفع عجلة النمو الاقتصادي.

ومع اندلاع انتفاضة الأقصى الثانية عام 2000م أصبحت الأوضاع في اتجاه مخالف للفترة السابقة وأصيب الاقتصاد الفلسطيني بالشلل التام في كافة المجالات الاقتصادية، جراء الممارسات التدميرية والعدوانية من قبل الاحتلال الإسرائيلي تجاه الاقتصاد الفلسطيني مما انعكس سلباً على النشاط الاقتصادي، حيث بلغ متوسط تراجع الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية 9.9%؛ بينما بلغ متوسط تراجع الناتج المحلي الإجمالي لقطاع غزة 4.16% خلال الفترة (2000-2002).

أما خلال الفترة (2003-2005) فقد بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية 11.3%؛ بينما بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي لقطاع غزة 16.7%، ويرجع هذا النمو لتخفيف القيود المفروضة على حركة البضائع والإفراج عن الأموال المحتجزة لدى الاحتلال الإسرائيلي، كما تعتبر هذه الفترة من أكثر الفترات استقراراً في الأراضي الفلسطينية لذلك تم اعتماد سنة 2004 كسنة أساس للمؤشرات الاقتصادية الفلسطينية من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

بينما الأعوام (2006-2008) فقد شهدت عدة تغيرات مهمة في تاريخ القضية الفلسطينية ألا وهي الانتخابات التشريعية التي جرت في بداية عام 2006م وتشكيل الحكومة العاشرة بقيادة حركة حماس؛ مما أدى لوقف المنح والمساعدات الدولية وحجز الاحتلال الإسرائيلي لعائدات السلطة من الضرائب والجمارك واشتداد معاناة الشعب الفلسطيني، وما تبع ذلك من انقسام فلسطيني بين حركتي فتح وحماس، بالإضافة لفرض حصار اقتصادي وسياسي شامل على قطاع غزة وتقطيع أوصال مدن الضفة الغربية، واختتام هذه الفترة بالعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في نهاية عام 2008م والذي أدى لتدمير ما تبقى من الاقتصاد الفلسطيني بشكل كامل (حمدان، 2012). حيث شهد عام 2006 تراجع في الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية بمعدل 5.2%؛ بينما في قطاع غزة بلغ معدل التراجع 20% لنفس العام، أما الفترة (2006-2008) فقد اتسمت بتراجع جميع المؤشرات الاقتصادية والذي انعكس بدوره على الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية 2.4%؛ بينما بلغ معدل تراجع الناتج المحلي الإجمالي لقطاع غزة 11.3% وذلك لنفس الفترة.

كما أن الفترة (2009-2012) شهدت استقراراً سياسياً نسبياً في المنطقة⁽¹⁾، وإفراج الاحتلال الإسرائيلي عن عائدات الضريبة وإعادة الدعم الدولي للسلطة الفلسطينية، حيث بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية 8.6%؛ بينما بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي لقطاع غزة 11% وذلك لنفس الفترة، ويعتبر قطاع غزة المحرك الأساسي لهذا النمو وذلك بسبب تخفيف القيود المفروضة من الاحتلال الإسرائيلي والسماح بدخول البضائع ومواد البناء إلى قطاع غزة بالإضافة إلى حركة التجارة عبر الأنفاق والتي نشطت خلال هذه الفترة (سلطة النقد الفلسطينية، 2011).

ويرى الباحث أن التذبذب الذي صاحب نمو الناتج المحلي الإجمالي تارة ارتفاعاً وأخرى انخفاضاً يثبت أن أداء الاقتصاد الفلسطيني يتأثر بشكل كبير بأوضاع الاستقرار السياسي والأمني بالمنطقة، ويضاف إلى ذلك أن نسبة النمو المشار إليها في قطاع غزة خلال الفترة الأخيرة قد انسحبت إلى حد كبير على إعادة إعمار ما دمره الاحتلال من بنية أساسية ومنشآت ورواج تجارة الأنفاق والتي كان الهدف الأساسي منها التخفيف من حدة الحصار المفروض على قطاع غزة وبهذا المعنى لم تشكل هذه النسبة إضافات حقيقية يعتد بها لصالح القطاعات الاقتصادية المنتجة بشكل مباشر.

وبحسب تقرير الأداء الاقتصادي الفلسطيني لعام 2012، فإن قطاع الإنشاءات حقق نمواً بنسبة 6.5%، كما أن هذا القطاع يساهم بـ 35% من اقتصاد قطاع غزة. وفيما يتعلق بحجم الأموال التي تدفقت على هذا القطاع في غزة وحدها، يشير أسامة كحيل رئيس اتحاد المقاولين السابق ونائب رئيس اتحاد المقاولين العرب إلى أنه خلال العام 2010 تم تحويل مبلغ 300 مليون دولار لدعم مشاريع البناء، فيما ارتفع هذا المبلغ في عام 2011 ليصل إلى 500 مليون دولار ثم ليصل إلى 800 مليون دولار في عام 2012. مشيراً في الوقت نفسه إلى أن دولة قطر أكثر الدول تمويلاً لهذا القطاع وذلك من خلال المنحة القطرية والتي خصصت لبناء عشرات الوحدات السكنية في مدينة حمد السكنية وغيرها من مشاريع البنية التحتية وتعميد الطرقات، ورغم حجم الأموال الضخم الذي يدر على هذا القطاع؛ إلا أن كحيل يرى أنها موجهة للمشاريع

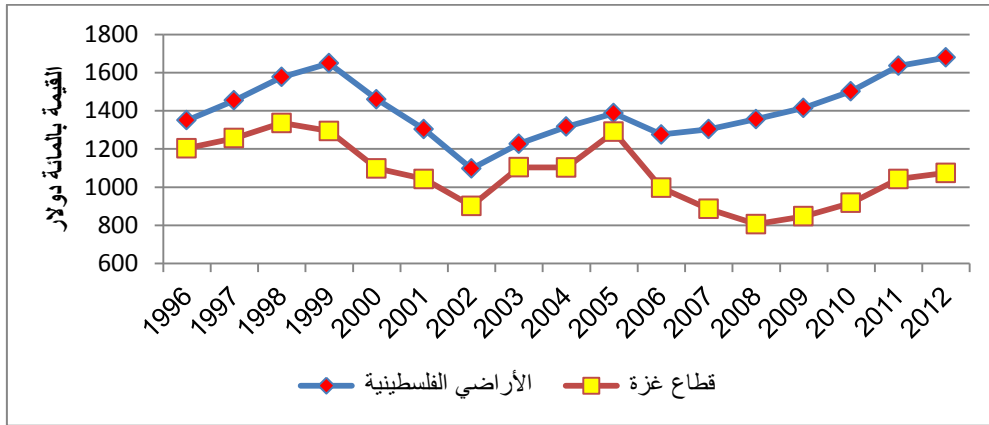
(1) وذلك نتيجة عقد هدنة بين المقاومة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي والتي أعقبت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة أو ما يسمى بعملية الرصاص المصبوب والتي ردت عليها المقاومة الفلسطينية بحرب الفرقان والتي استمرت من 27/12/2008 إلى 18/1/2009 والتي انتهت يوم 14/11/2012 باغتيال أحمد الجعبري أحد قادة القسام في قطاع غزة والتي ردت عليها المقاومة الفلسطينية بعملية حجارة السجيل ومن ثم إعادة تثبيت الهدنة من جديد بين المقاومة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي يوم 21/11/2012 وذلك برعاية مصر.

الإغاثية وليس الإستراتيجية التنموية (موقع عقار فلسطين،
http://aqarfelesteen.ps/6834.html, 2014).

6.1.2 نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي:

يعكس نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي مستوى معيشة الأفراد في الدولة، ويعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية من المستويات المتدنية، وذلك أن الأراضي الفلسطينية تأتي ضمن الشريحة الدنيا في فئة الدخل المتوسط وذلك بناءً على تصنيفات البنك الدولي⁽¹⁾. والرسم البياني التالي يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الماضية.

شكل رقم (6.2): يوضح نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1996-2012)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (2).

يتضح من خلال الرسم البياني رقم (6.2) تذبذب نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة الماضية وذلك نتيجة لتأثر الأراضي الفلسطينية بالأوضاع السياسية والأمنية، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي للأراضي الفلسطينية حوالي 1411 دولار؛ وبلغت أعلى قيمة له عام 2012 بقيمة 1679.3 دولار وبمعدل نمو 1.8% عما كان عليه عام 1999 حيث تتصف هذه الأعوام بالاستقرار النسبي في الأراضي الفلسطينية، كما بلغت أقل قيمه له عام 2002 بحوالي 1097.2 دولار وبمعدل تراجع 33.4% عما كان عليه عام

(1) تقسم الدول حسب تصنيف البنك الدولي طبقاً لنصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، والمجموعات هي: المجموعة المنخفضة الدخل \$ 975 فأقل، المجموعة المتوسطة الدخل وتنقسم إلى الشريحة الأدنى من فئة الدخل المتوسط من 976 إلى \$3855؛ والشريحة الأعلى من فئة الدخل المتوسط من 3856 إلى \$11905، المجموعة مرتفعة الدخل \$11906 فأكثر (موقع البنك الدولي: <http://data.albankaldawli.org/about/country-classifications>).

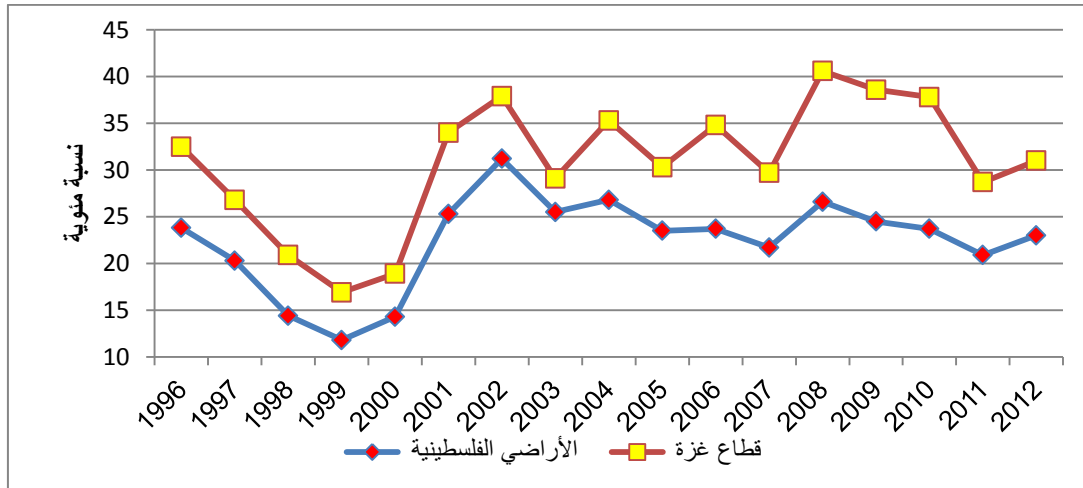
1999 وبذلك يعتبر عام 2002 الأسوأ للاقتصاد الفلسطيني نتيجة للأوضاع السياسية والاقتصادية التي مرت بها الأراضي الفلسطينية وتبعات انتفاضة الأقصى.

أما في قطاع غزة فقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي حوالي 1070 دولار، حيث بلغت أعلى قيمة له في قطاع غزة حوالي 1336 دولار عام 1998 وذلك نتيجة لمتنع هذا العام بالاستقرار النسبي؛ كما بلغت أقل قيمه له عام 2008 بحوالي 806.5 دولار وبمعدل تراجع 39.6% عما كان عليه عام 1998 وبذلك يعتبر عام 2008 الأسوأ في قطاع غزة نتيجة إحكام الحصار الاقتصادي والمالي والسياسي على القطاع واختتام هذا العام بالحرب الإسرائيلية على قطاع والتي أدت لتدمير جميع نواحي الحياة بالقطاع.

6.1.3 البطالة:

تعتبر مشكلة البطالة من أسوأ المشاكل التي يواجهها المجتمع الفلسطيني بشكل عام وقطاع غزة بشكل خاص، وهي ناتجة عن مجموعة من الظروف التي يعتبر الاحتلال الإسرائيلي أبرزها؛ بالإضافة إلى التشوهات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني والتي قلصت من قدرته على امتصاص العمالة الجديدة الداخلة إلى سوق العمل (حمدان، 2012). ويعتبر معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية من المعدلات المرتفعة مقارنة بدول العالم الأخرى، والشكل البياني التالي يوضح معدلات البطالة خلال الفترة الماضية.

شكل رقم (6.3): يوضح معدل البطالة خلال الفترة (1996-2012)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (3).

يبين الشكل رقم (6.3) تذبذب معدلات البطالة خلال الفترة الماضية في الأراضي الفلسطينية حيث بلغ متوسط معدل البطالة فيها حوالي 22.4%، كما يظهر الشكل أن معدلات البطالة

بدأت بالانخفاض في الأراضي الفلسطينية من عام 1996 إلى عام 1999 حيث بلغ أقل معدل لها خلال عام 1999 بحوالي 11.8%؛ ثم بدأت بعد ذلك بالارتفاع حيث بلغ أعلى معدل لها عام 2002 وذلك بحوالي 31.2%، ويرجع ذلك الارتفاع عام 2002 إلى إتباع سياسة الإغلاق المتكرر للمعابر وإعادة احتلال العديد من مدن الضفة الغربية ومنع آلاف العمال من الوصول لأعمالهم.

أما في قطاع غزة فقد بلغ متوسط معدل البطالة حوالي 30.8% وهو من أعلى المستويات في مناطق العالم، حيث بلغ أقل معدل لها في قطاع غزة عام 1999 بمعدل 16.9% وذلك نتيجة للاستقرار في هذه المرحلة؛ ثم بدأ معدل البطالة بالارتفاع بعد ذلك حيث بلغ أعلى معدل لها في القطاع حوالي 40.6% وذلك عام 2008، وهذا نتيجة للإغلاق الكامل والشامل لمعابر القطاع وإغلاق عشرات المصانع نتيجة للحصار الإسرائيلي المتواصل على القطاع منذ العام 2006.

6.1.4 التضخم:

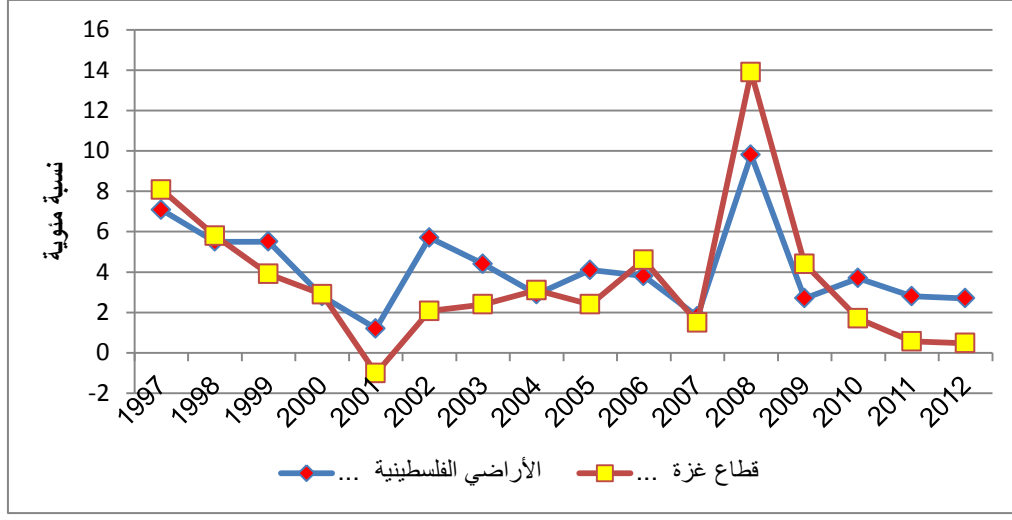
يعبر الرقم القياسي لأسعار المستهلك عن مدى التغير في قيمة النقود أي القوة الشرائية بالنسبة للمستهلك، وبالمساعدة بالرقم القياسي لأسعار المستهلك يمكن احتساب معدل التضخم⁽¹⁾، حيث أن الارتفاع في المستوى العام للأسعار يؤدي لانخفاض القوة الشرائية؛ مما يؤدي لتزدي الأوضاع المعيشية لأصحاب الدخل المنخفضة كما يؤدي لانخفاض معدل الادخار وانخفاض الصادرات لأنها تصبح أعلى نسبياً (مقلد، والفيل، 2012).

ويشكل عام فإن المستوى العام للأسعار في الأراضي الفلسطينية يتأثر بالعديد من المتغيرات؛ أهمها مستوى الدخل الفردي ومستويات التضخم في إسرائيل وأسعار صرف الشقل الإسرائيلي مقابل العملات الأخرى وبخاصة الدولار الأمريكي والدينار الأردني (سلطة النقد الفلسطينية، 2006). كما أن الاقتصاد الفلسطيني يستورد التضخم من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية نظراً لتعامله الأساسي بعملات هذه الدول وعدم وجود عملة وطنية فلسطينية (جلس، 2013)، والشكل البياني التالي يوضح معدلات التضخم خلال الفترة الماضية:

$$\text{Inflation} = \frac{\text{CPI}(t) - \text{CPI}(t-1)}{\text{CPI}(t-1)} \quad (1)$$

حيث أن: CPI(t): الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سنة ما. CPI(t-1): الرقم القياسي لأسعار المستهلك في السنة السابقة لها.

شكل رقم (6.4): يوضح معدل التضخم خلال الفترة (1996-2012)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (4).

نلاحظ من الشكل رقم (6.4) أن معدل التضخم بدأ بالانخفاض من عام 1997 حتى بلوغ أدنى معدل له عام 2001 بنسبة 1.2% في الأراضي الفلسطينية وبنسبة -1.01% في قطاع غزة، ويرجع ذلك إلى ضعف الطلب المحلي وانخفاض الاستهلاك الكلي وكذلك انخفاض دخل الفرد وأسعار الواردات ومعدل التضخم في إسرائيل.

ثم عاد للارتفاع مرة أخرى لكنه شهد ارتفاعاً ملحوظاً وغير مسبوق عام 2008 بنسبة 9.8% في الأراضي الفلسطينية وبنسبة 13.9% في قطاع غزة؛ وذلك على خلفية موجة الغلاء والارتفاع في الأسعار العالمية، وتراجع أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال عامي 2006 و2007 جراء وقف المنح والمساعدات الدولية وانقطاع رواتب الموظفين (سلطة النقد الفلسطينية، 2010).

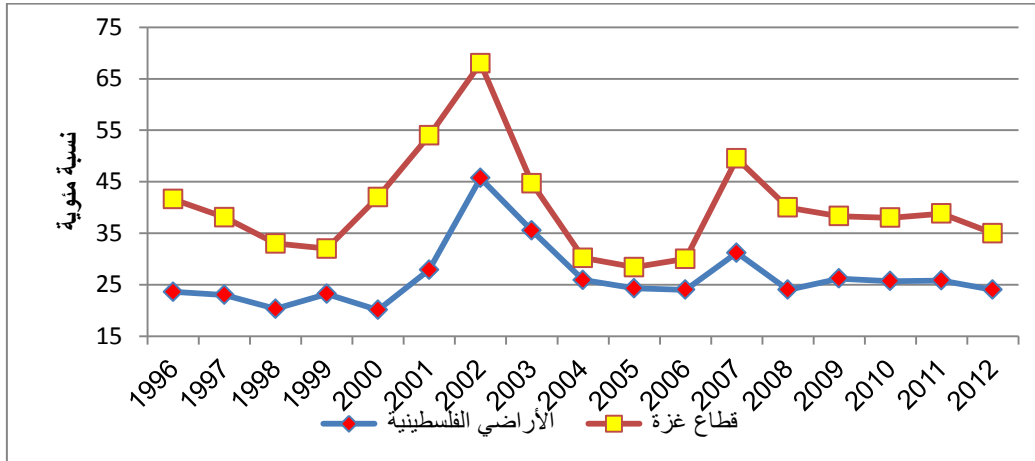
أما خلال الفترة (2010-2012) فقد بلغ متوسط معدل التضخم في الأراضي الفلسطينية 3.06%؛ بينما بلغ متوسط معدل التضخم في قطاع غزة حوالي 0.91% لنفس الفترة، ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع في الضفة الغربية تقريباً بما في ذلك الكهرباء والوقود؛ أما انخفاض معدل التضخم في قطاع غزة إلى أقل من 1% فإنه يعكس زيادة السلع المستوردة من مصر عبر الأنفاق النشط، وبالرغم من ارتفاع تكاليف النقل عن طريق الأنفاق؛ إلا أن السلع الأساسية الواردة إلى القطاع عبر الأنفاق كانت أرخص من السلع المستوردة من إسرائيل بنسبة تتراوح بين 10-15% (الأونكتاد، 2012).

6.1.5 الفقر:

يعرف الفقر على أنه حالة من الحرمان المادي الذي يترجم بانخفاض استهلاك الغذاء كماً ونوعاً، وتدني الوضع الصحي والمستوى التعليمي والوضع السكني والحرمان من السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى، وفقدان الضمانات لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة وغيرها. وقد عرفه البنك الدولي بأنه عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة(جلس، 2013).

ولقد عُرف خط الفقر على أنه عتبة الدخل التي تقسم المجتمع إلى فقراء وغير فقراء، وقُدِّر خط الفقر للأسرة المرجعية المكونة من خمس أفراد (2 بالغين و3 أطفال) في الأراضي الفلسطينية خلال عام 2010 حوالي 609 دولار أمريكي(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011). والشكل البياني رقم (6.5) يوضح معدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة الماضية.

شكل رقم (6.5): يوضح معدل الفقر خلال الفترة (1996-2012)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (5).

يتضح من خلال الشكل رقم (6.5) أن معدل الفقر بدأ بالانخفاض من عام 1996 حتى عام 1999 حيث بلغ متوسط معدل الفقر في الأراضي الفلسطينية خلال هذه الفترة 22.5%؛ بينما في قطاع غزة بلغ متوسط معدل الفقر 36.1%.

كما بدأ معدل الفقر بالارتفاع من عام 2000 حتى عام 2002 حيث بلغ أعلى معدلاته نتيجة اندلاع انتفاضة الأقصى الثانية نهاية عام 2000، حيث بلغ متوسط معدل الفقر في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2003 حوالي 32.3%؛ أما في قطاع غزة فقد بلغ حوالي 52.1% ويرجع هذا الارتفاع الكبير في معدل الفقر نتيجة لإحكام الحصار على

الأراضي الفلسطينية وبخاصة قطاع غزة وإعادة احتلال العديد من مدن الضفة الغربية ومنع آلاف العمال من الوصول لأعمالهم.

أما خلال الفترة (2004 – 2006) فقد انخفضت معدلات الفقر حيث بلغ متوسط معدل الفقر حوالي 18.5% و 22.1% للأراضي الفلسطينية وقطاع غزة على التوالي، ويرجع ذلك للاستقرار الذي ساد هذه الفترة وتخفيف حده الحصار واستمرار تدفق المساعدات الدولية.

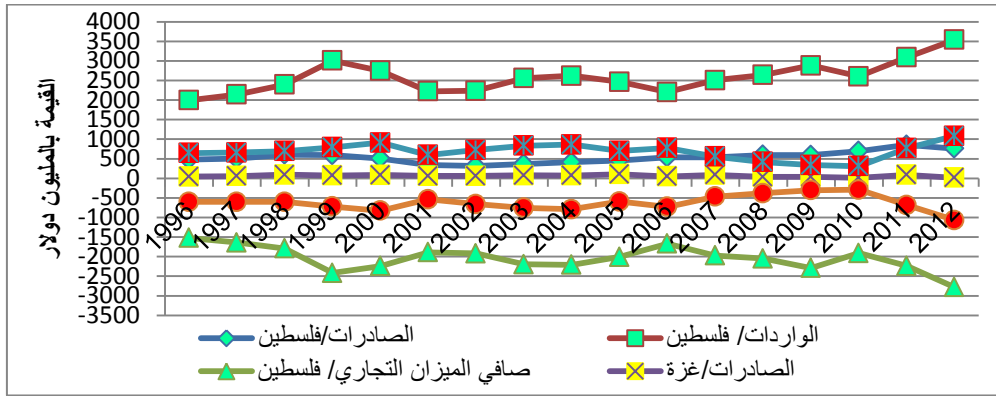
كما عاد معدل الفقر للارتفاع مرة أخرى عام 2007 حيث بلغ معدل الفقر حوالي 31.2% و 49.5% للأراضي الفلسطينية وقطاع غزة على التوالي، ويرجع ذلك نتيجة لفوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية عام 2006م وما ترتب عليها من تشكيل الحكومة العاشرية حيث ازدادت الإغلاقات والعقوبات واشتداد الحصار الإسرائيلي والدولي للأراضي الفلسطينية بشكل عام وقطاع غزة بشكل خاص وكذلك وقف الدول المانحة للمنح والمساعدات وحجز السلطات الإسرائيلية عائدات السلطة الفلسطينية من الضرائب والجمارك؛ ما أدى ذلك لتأخر دفع الرواتب لحوالي 160 ألف موظف في القطاع الحكومي ونفاذ المدخرات وتراكم الديون وهجرة رأس المال وإغلاق الكثير من المنشآت وتدهور القطاعات الاقتصادية بشكل كبير (أبو مدللة، والأغا، 2011).

أما خلال الأعوام (2008-2012) فقد حدث تحسن في معدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية حيث بلغ متوسط معدل الفقر حوالي 25.1%؛ ويرجع ذلك نتيجة لسيادة الاستقرار والهدوء في الضفة الغربية، في حين بلغ متوسط معدل الفقر في قطاع غزة حوالي 38%؛ ويرجع هذا الاستمرار في ارتفاع معدل الفقر في قطاع غزة إلى استمرار الإغلاق الكامل والحصار الشامل لقطاع غزة.

6.1.6 الميزان التجاري:

يتكون الميزان التجاري لأي بلد من البلدان من صادرات الدولة ووارداتها خلال فترة زمنية معينة، أما صافي الميزان التجاري فهو ناتج طرح قيمة الواردات من الصادرات لهذه الدولة، مع العلم بأن مؤشر صافي الميزان التجاري لأي دولة يمثل مؤشراً لقوة الاقتصاد المحلي ودرجة مرونته وتنوعه (جلس، 2013). ويمكن من خلال الرسم البياني التالي رصد تطور حركة الميزان التجاري الفلسطيني خلال الفترة الماضية كما يلي:

شكل رقم (6.6): يوضح تطور الصادرات والواردات وصافي الميزان التجاري خلال الفترة (1996-2012)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (6).

يتضح من خلال الشكل رقم (6.6) تطور الميزان التجاري الفلسطيني، حيث بلغ متوسط الصادرات حوالي 538.2 مليون دولار ومتوسط الواردات حوالي 2581 مليون دولار ومتوسط العجز في الميزان التجاري حوالي 2042.7 مليون دولار في الأراضي الفلسطينية وذلك خلال الفترة الماضية. أما في قطاع غزة فقد بلغ متوسط الصادرات حوالي 62.9 مليون دولار ومتوسط الواردات حوالي 686.4 مليون دولار ومتوسط العجز في الميزان التجاري حوالي 560.6 مليون دولار.

كما نلاحظ أن العجز في الميزان التجاري هو السمة الأساسية للتجارة الخارجية خلال الفترة الماضية حيث أن الواردات تفوق الصادرات بكثير، وشكلت الصادرات الفلسطينية ما نسبته 11.85% من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي؛ أما الواردات فقد شكلت حوالي 56.5% من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي؛ بينما شكل العجز التجاري ما نسبته -44.7% من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، كما بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات حوالي 20.8% خلال الفترة الماضية. بينما في قطاع غزة فقد كانت هذه النسب كما يلي: 4.6% و 50.9% و -41.6% للصادرات والواردات والعجز على التوالي من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، كما بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات في قطاع غزة حوالي 9.1%.

وتظهر النسب السابقة مدى ضعف الصادرات الفلسطينية ودرجة الانفتاح التجاري مع العالم الخارجي؛ حيث بلغت درجة الانفتاح التجاري للأراضي الفلسطينية حوالي 68.4% بينما بلغت في قطاع غزة حوالي 55.6% خلال الفترة الماضية، حيث يبين مؤشر الأهمية النسبية للتجارة الخارجية درجة انكشاف الاقتصاد على العالم الخارجي ومدى ارتباطه به أو درجة انفتاحه عليه؛

ويعبر عن ذلك رياضياً⁽¹⁾، وفي الحالة الفلسطينية فإن درجة الانفتاح التجاري تقيس مدى درجة انكشاف الاقتصاد الفلسطيني وتبعيته للاقتصاد الإسرائيلي؛ وذلك بسبب أن حوالي 80% من إجمالي التجارة الخارجية الفلسطينية تتم مع الاحتلال الإسرائيلي، وهذا ما يدل على أن الاقتصاد الفلسطيني هو اقتصاد تابع للاقتصاد الإسرائيلي، وأن إسرائيل تقوم باحتكار السوق الفلسطينية لتسويق منتجاتها (خضر، 2012).

والجدير بالذكر أن كلاً من الصادرات والواردات مرت بنفس الظروف التي مر بها الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية وقطاع غزة، فكانت تنمو في أوقات الاستقرار التي شهدها الاقتصاد الفلسطيني وتراجع في أوقات الأحداث نتيجة للإجراءات العسكرية الإسرائيلية وسياسة الحصار وإغلاق المعابر.

6.2 مظاهر وأسباب التخلف الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية:

قبل البدء بذكر أسباب التخلف والضعف الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، يجب التنويه إلى أن الشعب الفلسطيني يعيش تحت وطأة احتلال اغتصب أرضه وسيطر على موارده وجعل الاقتصاد الفلسطيني تابعاً تبعية مطلقة للاقتصاد الإسرائيلي كما تم توضيحه في الفقرة السابقة؛ وهو لبُّ المشكلات التي يعاني منها الشعب الفلسطيني، وبالتالي نعتبر الاحتلال الإسرائيلي العامل الخارجي الرئيس في تخلف وضعف الاقتصاد الفلسطيني، ولكن هناك أسباب داخلية في الأراضي الفلسطينية ناتجة عن ضعف في التعامل مع القضايا المستجدة، وهي في ذلك حالها حال الدول العربية والإسلامية وتعاني من نفس أسباب التخلف الاقتصادي في الدول الإسلامية والتي تم توضيحها في الفصل الثاني، غير أن الأراضي الفلسطينية لها خصوصية معينة وذلك نتيجة عدم استقرار الأوضاع السياسية في المنطقة بالإضافة لحدثة السلطة الوطنية الفلسطينية في إدارة الأوضاع الاقتصادية داخل الأراضي المحتلة، وبالتالي يمكن الحديث عن هذه الأسباب التخلف والضعف الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية وذلك في ضوء خصوصية الاقتصاد الفلسطيني كما يلي (مقداد وقفة، 2013):

- الافتقار إلى رؤية اقتصادية تنموية حيث أنه لم تتجسّد السلطة الفلسطينية في بلورة رؤية تنموية إستراتيجية واحدة متفق عليها مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، كما أن

(1) درجة الانفتاح التجاري = $\frac{\text{الصادرات} + \text{الواردات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}}$

مليارات الدولارات التي وُعد بها الفلسطينيون في مؤتمر باريس الاقتصادي الثاني غاب عنها في الحقيقة البعد التنموي والتوازن الحقيقي.

- عدم مناسبة البيئة القانونية والاستثمارية بسبب التشوهات الكبيرة الناتجة عن تدهور الأوضاع الأمنية، بجانب بعض الممارسات الخاطئة وبعض الإجراءات المعيقة للاستثمار وعدم تبني أي سياسة داعمة للمنتج المحلي وغياب سياسات الحماية. الأمر الذي أدى إلى عدم القدرة على جذب الاستثمارات الخارجية، بل وهروب الموجود منها إلى الخارج.
- ضعف النظام المالي والمصرفي وضعف مشاركته الفاعلة في التنمية الاقتصادية حيث وجه الجزء الأكبر من الودائع المستثمرة للخارج.
- انعدام التواصل الجغرافي وتقطيع أوصال المناطق الفلسطينية من خلال الحواجز ونقاط التفتيش وعزل المدن والقرى عن بعضها البعض وإنشاء المستوطنات هذا بجانب منع التواصل بين قطاع غزة والضفة الغربية.
- الحصار وعدم السيطرة على المعابر والحدود رغم الانسحاب الأحادي الجانب من قطاع غزة، بجانب ذلك واصل الاحتلال منع السلطة الفلسطينية من إنشاء الميناء البحري وترميم وتشغيل المطار، الأمر الذي أعاق حرية التبادل التجاري وانتقال رؤوس الأموال.
- محدودية الموارد الطبيعية وعدم الكفاءة في استخدامها إضافة إلى استمرار الاحتلال في استنزاف هذه الموارد المتاحة، مما حرم الفلسطينيين من القدرة على استغلالها.
- صغر حجم السوق الفلسطيني وضعف القدرة التسويقية بسبب انخفاض معدلات الدخل وزيادة معدلات الفقر والبطالة.
- عجز الموازنة وتضخم العمالة في القطاع العام حيث شهدت موازنة السلطة عجزاً سنوياً منذ نشأتها نتج بشكل أساسي عن عدم ضبط الإنفاق الحكومي وزيادة نسبة الرواتب إلى الإيرادات بحوالي 70%-90% وهي نسبة كبيرة.
- الاعتماد على التمويل الخارجي وارتفاع المديونية كأحد أهم المصادر للإنفاق الحكومي، ولم تكن لدى السلطة خطة واضحة لإدارة وتوجيه تلك المعونات نحو الأولويات الاقتصادية.

- الفساد المالي والإداري الذي استفحل في مؤسسات السلطة الفلسطينية وظهر ممارسات احتكارية والمشاركة القسرية من قبل بعض المتنفذين في الاستثمار وغياب الشفافية والوضوح.

6.3 الجمعيات الخيرية في قطاع غزة:

تتصف الجمعيات الخيرية والأهلية في قطاع غزة بخاصية فريدة، نابعة من تطورها التاريخي بشكل مخالف لتطور المجتمعات المدنية والخيرية في الدول الأخرى، وبطريقة تتناقض حتى مع مفهوم النظري للمجتمع المدني نفسه، الذي يمثل كافة التنظيمات التطوعية الخيرية الحرة التي تملأ المجال ما بين الأسرة والدولة، ففي حين نشأت معظم منظمات المجتمع المدني ومن ضمنها الجمعيات الخيرية وتطورت ضمن إطار الدولة، يشير الكثير من الكتاب والباحثين إلى حقيقة نشوء منظمات المجتمع المدني الفلسطيني والجمعيات الخيرية في ظل غياب الدولة وغياب الاستقلال الوطني وغياب السيادة على الأرض وضعف مقومات المواطنة، وكان هدفها الأساسي دعم صمود الشعب الفلسطيني وفضح جرائم الاحتلال (Costantini, 2011).

ولكن بعد قيام السلطة الفلسطينية في العام 1994م تغير الوضع، خاصة بعد إصدار قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية في العام 2000م⁽¹⁾، حيث أضحى التركيز الأساسي في عمل هذه الجمعيات والمنظمات على توفير الخدمات، في مجالات التنمية الاقتصادية والرعاية الاجتماعية والتنمية الثقافية والتوعية بالمخاطر البيئية في فلسطين، غير أن هذه الجمعيات واجهت العديد من التحديات الداخلية والخارجية خصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م والتي أثرت على أنشطة وبرامج منظمات المجتمع المدني العاملة في فلسطين وخاصة الجمعيات الخيرية الإسلامية. وبرز التأثير الأكبر على عمل الجمعيات الخيرية بعد الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006م والتي أدت لوقف المساعدات الدولية عن الحكومة الفلسطينية العاشرة والحادية عشر مما أدى لتحويل جزء من هذه المساعدات للجمعيات الخيرية كبديل عن الحكومة، وازداد بروز دور الجمعيات الخيرية بعد اشتداد الحصار على القطاع بعد الانقسام الفلسطيني عام 2007م والذي انتهى بسيطرة حماس على قطاع غزة وفتح على الضفة الغربية، حيث تضاعف عددها وفاقته ميزانياتها ميزانية الحكومة في القطاع، وأصبحت تقدم

(1) المادة (2) من قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم (1) لسنة 2000م عرف الجمعية الخيرية كما يلي: الجمعية (الهيئة) هي شخصية معنوية مستقلة تنشأ بموجب اتفاق بين عدد لا يقل عن سبعة أشخاص لتحقيق أهداف مشروعة تهم الصالح العام دون استهداف جني الربح المالي، بهدف اقتسامه بين الأعضاء أو لتحقيق منفعة شخصية.

الخدمات الإغاثية الأولية لشريحة كبيرة من شرائح المجتمع، وتعمل على تنفيذ بعض المشاريع التنموية وإن كانت قليلة نسبياً (العالول، 2011).

8.3.2 مراحل تطور الجمعيات الخيرية بقطاع غزة:

يعود بروز الجمعيات الخيرية الفلسطينية بمفهومها الحديث إلى منتصف القرن التاسع عشر، والذي أخذ بالتطور تدريجياً عبر عدة مراحل يمكن أن نوضحها على النحو الآتي:

- مرحلة أواخر الحكم العثماني: وامتازت هذه المرحلة بحرية تكوين الجمعيات، وتحفيز الطوائف المسيحية على تشكيلها، وإصدار قانون الجمعيات العثماني لعام 1909م، والذي يقوم على فلسفة حرية العمل الأهلي من خلال الإشعار للجهات الإدارية لا على موافقتها من خلال الترخيص، كما تميز الجمعيات في هذه المرحلة بالطابع الاجتماعي البحت (العالول، 2011).

- مرحلة الانتداب البريطاني: لعبت الجمعيات الخيرية في هذه المرحلة دوراً هاماً على صعيد مقاومة الهجرة اليهودية ومصادرة الأراضي وعلى المطالبة بالاستقلال والوحدة العربية ومقاومة تأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين، بالإضافة إلى تركيزها على تقديم المساعدات الإغاثية إلى منكوبي الحرب واللاجئين الفلسطينيين (بيسان، 2002).

- فترة النكبة إلى النكسة: وقد ساد خلالها الحكم الأردني في الضفة الغربية والحكم المصري بقطاع غزة، وخضعت الجمعيات الخيرية في الضفة لقانون الجمعيات الأردني رقم (33) لسنة 1966م، أما قطاع غزة فاستمر العمل بقانون الجمعيات العثماني، حيث مثلت هذه المرحلة تراجعاً في دور الجمعيات الخيرية نتيجة حالة الإحباط بعد النكبة، إضافة لتشديد قبضة النظام الأردني والمصري على حرية وحركة المواطنين الفلسطينيين في الضفة والقطاع، وبالرغم من ذلك فإن نشاط الجمعيات قد تركز حول مقاومة كافة مشاريع التوطين والتأكيد على حق العودة باعتبارها محور العمل لهذه المرحلة (بيسان، 2002).

- فترة النكسة إلى الانتفاضة الأولى: شهدت عودة وإحياء ونشوء منظمات العمل الأهلي الفلسطيني نتيجة تعاظم قوة منظمة التحرير الفلسطينية، حيث قامت المنظمة بإنشاء الاتحادات الشعبية في الخارج بهدف العمل لتعزيز صمود الشعب الفلسطيني في أرضه المحتلة، دون تركيزها على العمل التنموية في السبعينات، ولكن وبعد خروج المنظمة من بيروت في بداية الثمانينات كان التوجه يقضي بتركيز الجهود على إنشاء أطر ولجان

وهيئات جماهيرية وجمعيات خيرية في الداخل تستطيع من خلالها ممارسة العمل السياسي من جهة، وتقديم الخدمات للجمهور الفلسطيني من جهة أخرى (الطهراوي، 2010). كما تصاعد في هذه المرحلة إنشاء الجمعيات الخيرية الإسلامية والتي كانت تعمل خارج إطار منظمة التحرير والتي كان لها دور هام في دعم صمود الشعب الفلسطيني في الداخل (العالول، 2011).

- مرحلة الانتفاضة الأولى: شهدت هذه المرحلة انتقال توجهات الجمعيات الخيرية نحو الجمع بين عنصري البناء والمقاومة وذلك بهدف التحضير لبناء الدولة الفلسطينية المستقلة، فتشكلت العديد من الجمعيات والمراكز المهنية المتخصصة (الطهراوي، 2010).

- مرحلة السلطة الوطنية الفلسطينية: شهدت هذه المرحلة طفرة في المجتمع المدني الفلسطيني من حيث الكم الهائل للمؤسسات والجمعيات الخيرية التي وجدت في غضون سنوات قليلة ومن حيث تنوع المهام التي أوكلتها هذه المؤسسات لنفسها، لكن السلطة الفلسطينية عملت طوال هذه الفترة على استيعاب هذه الجمعيات والمؤسسات ضمن إطارها مما خلق بعض أوجه الخلاف بينها وبين الجمعيات، حتى تم اعتماد قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم (1) لسنة 2000م، والذي نظم العلاقة القانونية ووجد القوانين المعمول بها في الضفة والقطاع، إلا أن العلاقة المهنية بقيت أقرب إلى الغموض وشابها الكثير من التنازع، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها التنافس على التمويل والاختلاف في وجهات النظر السياسية (برنامج دراسات التنمية، 2000).

- مرحلة الانتفاضة الثانية: ازداد دور المنظمات الخيرية في تقديم الخدمات الإغاثية والصحية والتعليمية بالإضافة إلى بعض الأنشطة التنموية، فيما عجزت عن الانخراط الفعلي في الانتفاضة وإعطائها الطابع الشعبي، كما استطاعت من خلال التعبئة والضغط من تعديل قانون الانتخابات وأثرت في صياغة بعض القوانين (الطهراوي، 2010).

- مرحلة الحصار على قطاع غزة والانقسام الداخلي: بدأت مرحلة الانقسام بعد الانتخابات التشريعية الثانية والتي فازت فيها حركة حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي والتي اتسمت بوقف مساعدات الدول المانحة للحكومة الفلسطينية العاشرة التي شكلتها حركة حماس وحكومة الوحدة الوطنية بعد اتفاق مكة، وفي المقابل تم تحويل مساعدات المانحين إلى منظمات تلتزم بأجندة المانحين، مما أعطى المنظمات الأهلية والجمعيات الخيرية دوراً بارزاً وهاماً في هذه المرحلة الخاصة بعد الانقسام الداخلي، حيث تركز عمل

الجمعيات الخيرية على الجانب الإغاثي وعلى تسيير قوافل فك الحصار البحرية منها والبرية، والتي كان أبرزها قافلة الحرية التي تسببت بتخفيف الحصار عن القطاع وفتح معبر رفح بشكل جزئي، كما لعبت الجمعيات الخيرية دوراً بارزاً إغاثياً هاماً أثناء وبعد العدوان الهمجي الذي قام به الكيان الصهيوني في نهاية العام 2008م وبداية العام 2009م، وفي المقابل كانت الجمعيات الخيرية في الضفة الغربية تعمل وفق أجندة وسياسات الخطة التنموية التي أعدتها حكومة سلام فياض بالتوافق مع المانحين؛ والتي كانت تتلقى التمويل بناءً عليها (العالول، 2011).

6.3.2 تعداد الجمعيات الخيرية والأهلية في قطاع غزة:

تشير دراسة الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان إلى أن عدد الجمعيات الخيرية لكل 1000 نسمة في الأراضي الفلسطينية يساوي 0.7 جمعية، حيث يعتبر هذا العدد أفضل من 0.1 و0.2 و0.5 لكل من سوريا والأردن ومصر على التوالي، بينما يقل هذا العدد عن 0.9 و1 و1.4 و2 و2.5 لكل من تونس وتركيا ولبنان والجزائر والمغرب على التوالي، بالإضافة للكيان الإسرائيلي الذي يصل فيه عدد الجمعيات لكل 1000 نسمة إلى 4 جمعيات، وفي دول الاتحاد الأوروبي يصل إلى 6 جمعيات لكل 1000 نسمة، وذلك خلال العام 2010م (EMHRN, 2010). وهذا قد يعزى إلى أن الأراضي الفلسطينية لازالت بحاجة إلى المزيد من الجمعيات، أو أن التكدس السكاني في مساحات صغيرة مكن الجمعيات من خدمة الجمهور على نطاق جغرافي وجماهيري أكبر من تلك الموجودة بالدول الأخرى التي تتسع مساحتها الجغرافية وتقل فيها الكثافة السكانية مما يتطلب زيادة عدد الجمعيات لتغطية المساحة الواسعة، لكن هذا التبرير بحاجة إلى الموضوع كذلك من زاوية حجم الخدمات التي تقدمها هذه الجمعيات، فالأعداد تساوي بين من يقدم القليل من الخدمات ومن يقدم الكثير منها. كما بلغ هذا المعدل 0.54 جمعية لكل 1000 نسمة في قطاع غزة وهو منخفض عن معدل الضفة الغربية الذي وصل إلى 0.7 جمعية لكل 1000 نسمة خلال العام 2010م (العالول، 2011).

ويوضح جدول رقم (6.1) عدد الجمعيات الخيرية والأهلية في محافظات قطاع غزة خلال العام 2013م, كما يلي:

جدول رقم (6.1): يوضح عدد الجمعيات والمنظمات حسب المحافظات

المحافظة	عدد الجمعيات الخيرية في عام 2013م	عدد السكان في عام 2013م	عدد الجمعيات لكل 1000 نسمة
الشمال	123	302000	0.40
غزة	478	700000	0.68
الوسطى	95	260000	0.36
خانيونس	100	360000	0.27
رفح	75	231000	0.32
المجموع الكلي	871	1853000	0.47

المصدر: دائرة الجمعيات بمديرية الشؤون العامة والمنظمات غير الحكومية بوزارة الداخلية, 2013/7/14م. عدد السكان في عام 2013م وكالة وطن للأخبار <http://www.wattan.tv/ar/news/84070.html>.

يلاحظ من الجدول رقم (6.1) أن عدد الجمعيات الخيرية في محافظة غزة هو الأكبر بالنسبة لعدد السكان حيث يصل 0.68 جمعية لكل 1000 نسمة والذي قد يعزى إلى أن محافظة غزة تعتبر المحافظة الرئيسية في القطاع والتي تتركز فيها أغلب الإدارات المركزية والوزارات الحكومية مما جعل الجمعيات التي تتجه إلى خدمة جميع محافظات القطاع تتمركز في محافظة غزة, وفي مقابل ذلك نجد أن محافظة خانيونس تعتبر هي الأقل من حيث عدد الجمعيات بالنسبة لعدد السكان حيث يصل فيها إلى 0.27 جمعية لكل 1000 نسمة, تليها محافظة الشمال بمعدل 0.40 جمعية لكل 1000 نسمة والوسطى بمعدل 0.36 جمعية لكل 1000 نسمة ورفح بمعدل 0.32 جمعية لكل 1000 نسمة, وبشكل عام وصل المعدل في قطاع غزة إلى 0.47 جمعية لكل 1000 نسمة, وهذا قد يشير إلى حاجة محافظات القطاع للمزيد من الجمعيات الخيرية وبخاصة محافظة خانيونس وذلك لمواجهة النمو السكاني.

كما تشير إحصائية دائرة الجمعيات بمديرية الشؤون العامة والمنظمات غير الحكومية بوزارة الداخلية في قطاع غزة كما في الجدول رقم (6.2) إلى أن الجمعيات الخيرية تمثل 94% من الجمعيات الأهلية والتي تشمل بالإضافة إلى الجمعيات الخيرية على الجمعيات العائلية والعشائرية والجمعيات النقابية, وأن نسبة الجمعيات الاجتماعية منها وصلت إلى 45.4%, وهذا

انعكاس لحالة الحصار ولثقافة قصر دور الجمعيات على جانب المساعدات لدى الكثير من الجمعيات وعامة الشعب.

جدول رقم (6.2): يوضح عدد الجمعيات والمنظمات حسب نوع الجمعية

العدد	نوع الجمعية	العدد	نوع الجمعية
12	جمعيات البيئة	28	جمعيات المعاقين
75	الثقافة والفنون	46	الجمعيات الطبية
47	جمعيات الأمومة والطفولة	1	جمعيات الأخوة
396	الجمعيات الاجتماعية	65	الجمعيات الأجنبية
18	جمعيات التعليم	2	جمعيات السياحة والآثار
5	جمعيات فروع الضفة	36	الجمعيات الزراعية
819	مجموع الجمعيات الخيرية	15	جمعيات التعليم العالي
10	الجمعيات العائلية والعشائرية	3	جمعيات الصداقة
42	الجمعيات النقابية	9	جمعيات حقوق الإنسان
871	المجموع الكلي	7	جمعيات الخريجين
94%	نسبة الخيرية إلى الأهلية	54	جمعيات الشباب والرياضة

المصدر: دائرة الجمعيات بمديرية الشؤون العامة والمنظمات غير الحكومية بوزارة الداخلية، 2013/7/14م.

ملخص الفصل:

تناول هذا الفصل أهم أسباب التخلف والضعف الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية والتي أدت إلى الافتقار لرؤية تنموية واضحة، حيث أن الشعب الفلسطيني يعيش تحت وطأة احتلال اغتصب أرضه وسيطر على موارده وجعل الاقتصاد الفلسطيني تابعاً تبعية مطلقة للاقتصاد الإسرائيلي. كما تم استعراض أهم المؤشرات الاقتصادية في قطاع غزة والأراضي الفلسطينية، كالناتج المحلي والإجمالي، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي، والبطالة، والتضخم، والفقر، والميزان التجاري.

وفي نهاية الفصل تم توضيح مراحل تطور نشأة الجمعيات الخيرية في قطاع غزة وتعدادها والحاجة لها.

الفصل السابع

نماذج رائدة من الجمعيات الخيرية في قطاع غزة

(جمعية دار الكتاب والسنة - جمعية الصلاح الإسلامية - جمعية الرحمة الخيرية)

7.1 جمعية دار الكتاب والسنة

7.2 جمعية الصلاح الإسلامية

7.3 جمعية الرحمة الخيرية

مقدمة:

انتشر العمل الخيري في شتى دول العالم؛ الإسلامية منها وغير الإسلامية، وأصبح يشكل جزءاً هاماً من مؤسسات المجتمع التي تلقى كل اهتمام من مؤسسات الدولة، لأنه يغطي النقص الذي تعجز عن تقديمه الحكومات أحياناً أو يساعد على إكمال النقص في تلك الخدمات أحياناً أخرى. وتعد الجمعيات الخيرية من المظاهر الحضارية في أي مجتمع، لأنها تدل على مدى الرقي الذي وصل إليه أفراد هذا المجتمع من أجل إنشاء مثل هذه الجمعيات للقيام بنشاطات مختلفة سواء أكانت اجتماعية أم اقتصادية أم سياسية.

ولقد ارتبط ظهور الجمعيات الخيرية والمنظمات الأهلية الفلسطينية مع حركة التحرير الوطني الفلسطيني المناهض للاستعمار البريطاني والمشروع الاستيطاني الصهيوني ولقد لعبت هذه المؤسسات دوراً مهماً في تفعيل الوعي السياسي المنظم كما ولعبت دوراً رئيسياً في إحداث التنمية بمفهومها الواسع من خلال مواجهة الاحتلال الإسرائيلي وتأكيد الهوية الفلسطينية على صعيد تقديم بعض الخدمات للجمهور الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة التي لم تلق الاهتمام الكافي من سلطات الاحتلال الإسرائيلي مثل قطاعات الصحة، والإغاثة، والأسرة والعمل الزراعي.

وتعد الجمعيات الخيرية من الركائز المهمة التي يقوم عليها المجتمع الفلسطيني، في ظل الظروف الصعبة التي مر بها ويمر بها هذا المجتمع، فلقد عاش قطاع غزة منذ فترة طويلة في ظل الأزمات المتكررة؛ من عدوان إسرائيلي وحصار شامل على القطاع وإغلاق لكافة معابر القطاع وفصله عن باقي العالم. وفي ظل الظروف الصعبة والمتلاحقة كان لا بد من قيام الجمعيات الخيرية في قطاع غزة بدورها من أجل المساعدة في تقديم خدماتها ومساعداتها للمجتمع؛ وقد أخذت بالتطور يوماً بعد يوم، ونشأت جمعيات ذات تخصصات فريدة بالمجتمع الفلسطيني، كالجمعيات التي نشأت لرعاية أسر الشهداء والجرحى والمتضررين من الاحتلال الإسرائيلي. وخلال هذا الفصل سوف يتم استعراض لثلاث نماذج رائدة في مجال العمل الخيري في قطاع غزة.

7.1 جمعية دار الكتاب والسنة:

تعود نشأة جمعية دار الكتاب والسنة لعام 1931م، إذ أسس بعض أهل العلم الشرعي تجمعاً شرعياً في خانينوس، واتخذوا من مسجد أهل السنة مقراً ينطلقون منه لتوعية المجتمع المسلم. وفي عام 1975م جدد أهل السنة نشاطهم بتأسيس لجنة للزكاة والصدقات، بهدف التخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني، والحد من وطأة ظلم الاحتلال اليهودي. وفي العام 1985م تم تغيير مبنى "سينما الحرية" في خانينوس وإحلال دار الكتاب والسنة محله وإقامة مكتبة عامة لخدمة الباحثين وطلاب العلم، وتم توكيل الشيخ عبد الله المصري بإدارتها. وفي عام 1992م تم فتح المكتبة من جديد بعد إغلاقها من قبل سلطات الاحتلال، وبعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية حصلت الجمعية على ترخيص من وزارة الداخلية يحمل رقم (3065) باسم جمعية دار الكتاب والسنة، ويمارس فيها الآن العديد من المشاريع والبرامج التي تخدم المجتمع، كما عملت الجمعية على توسيع خدماتها وأنشطتها لتشمل أكبر عدد ممكن من المواطنين؛ لذلك تم فتح عدة فروع ومكاتب لها في مختلف محافظات قطاع غزة (جمعية دار الكتاب والسنة، 2010).

7.1.1 أهداف جمعية دار الكتاب والسنة: إن الغاية العظمى التي من أجلها خلق الله العباد هي تحقيق العبودية الخالصة لله وحده، لذا فإن نشاط الجمعية ينصب لتحقيق هذه الغاية من خلال ما يأتي (جمعية دار الكتاب والسنة، 2010):

- تبصير المسلمين بدينهم؛ وذلك بالرجوع إلى الكتاب والسنة، ونشر العلوم الشرعية ومحاربة البدع والخرافات.
- إحياء دور المساجد في بناء المجتمع المسلم، وإنشاء المراكز والمدارس والمعاهد التعليمية.
- رعاية الأيتام من النواحي التعليمية والصحية وتقديم المساعدات المالية لهم.
- الاهتمام بالمرأة المسلمة دعوة وتربية وتوجيهاً.
- تقديم المساعدات المادية والاجتماعية للمسلمين المحتاجين.
- تقديم وتطوير الخدمات الصحية والإنسانية على اختلاف مجالاتها.
- المشاركة في تنمية وتطوير المجتمع المحلي في مختلف المجالات.

7.1.2 المشاريع والبرامج: تتنوع المشاريع والبرامج التي تنفذها الجمعية في شتى المجالات الدعوية والإغاثية والتعليمية والصحية والتنموية، وتحرص على توسيع شريحة المستفيدين من البرامج التي تنفذها. وفي ضوء ذلك فإن الجمعية تقدم مجموعة من الأنشطة والبرامج والمشاريع

تتركز حول الجوانب التالية (جمعية دار الكتاب والسنة، 2010) (موقع جمعية دار الكتاب والسنة، www.daralsunna.com, 2014):

- 7.1.2.1 البرامج الدعوية: تتضمن هذه البرامج مجموعة من البرامج تتمثل فيما يلي:
- لجنة الإفتاء التي تتولى أمر الإجابة على أسئلة المستفتين ومتابعة الحوادث والنوازل وفتاوى العلماء وإصدار الأحكام المناسبة لها.
 - كفالة الدعاة ويتضمن هذا البرنامج كفالة الدعاة كي يتفرغوا للدعوة إلى الله في كل مكان وزمان وإلقاء الدروس والمحاضرات والندوات وخطب الجمعة وغيرها، وتكفل الجمعية ما يزيد عن 50 داعياً وداعية إسهاماً منها في نشر العلوم الإسلامية والدعوة إلى الله.
 - الطرود الدعوية وتوزيع المصاحف والمطبوعات حيث تقوم الجمعية سنوياً بتوزيع آلاف الطرود الدعوية والمصاحف في مختلف المناطق، وهي تأخذ شكل الكتب أو الكتيبات أو النشرات أو الأشرطة أو الأقراص المدمجة.
 - المكتبات العامة حيث عملت الجمعية على توفير مكتبات عامة تحتوي على أهم المراجع في العلوم الشرعية والقضايا المعاصرة.
- كما تشمل هذه البرامج على الدورات الشرعية والأقسام الدراسية لطلبة العلم والملتقيات الدعوية والزيارات الميدانية وملتقى الحفاظ، والتي تهدف بمجملها إلى خدمة الإسلام والمسلمين ونشر العلم في المجتمع وبخاصة العلم الشرعي.
- 7.1.2.2 البرامج التعليمية: تتضمن هذه البرامج مجموعة من المؤسسات التعليمية تتمثل فيما يلي:
- رياض أطفال براعم السنة: أنشأت الجمعية ثلاث رياض أطفال للأطفال تحت اسم رياض براعم السنة (أ) و(ب) و(ج)، ويلتحق بها سنوياً حوالي 1300 طفل من الذكور والإناث موزعين على مرحلتين البستان والتمهيدي.
 - مدارس الإمام محمد بن صالح العثيمين: مع بداية العام الدراسي 2003/2004م بدأت المدرسة باستقبال الطلاب حتى الصف التاسع، وفي العام 2008/2009م تم افتتاح قسم للطالبات، ويتم زيادة القدرة الاستيعابية للمدرسة سنوياً بما يتناسب مع عدد الطلبة.
 - معهد دار الحديث الشريف: تم إنشاء هذا المعهد في العام 1992م لتدريس العلوم الشرعية وفي 1995م بدأ مسيرته التعليمية كما أصبح يدرس فيه بشكل نظامي، ويلتحق بالمعهد حوالي 450 دارساً بينما تخرج منه ما يزيد عن 370 طالباً وطالبة.

- مراكز تعليم القرآن والسنة: تشرف الجمعية على حوالي 40 مركزاً للبنين والبنات تشتمل على 70 حلقة لتعليم القرآن والسنة، كما يتم فيها قد دورات للتلاوة التأهيلية والمتقدمة، ويدرس فيها ما يزيد على 2000 طالب وطالبة.
- مركز تحقيق المخطوطات: وتتبع أهمية المركز من أهمية الحفاظ على التاريخ الإسلامي وضرورة نشره بالصورة التي تليق به، حيث استطاع المركز جلب عدد كبير من المخطوطات وكتب ومراجع التحقيق إلى فلسطين، كما يقدم المركز العديد من الخدمات للباحثين وطلبة الدراسات العليا والمحققين، الأمر الذي عزَّ وجوده في قطاع غزة، وكان من ثمراته أن قام أحد المتخرجين منه بتقديم أول رسالة ماجستير في تحقيق المخطوطات في الجامعة الإسلامية بغزة فكان سباقاً في تاريخ قطاع غزة المعاصر.
- 7.1.2.3 البرامج الإغاثية: تتضمن هذه البرامج مجموعة من البرامج المتنوعة والتي تتمثل فيما يلي:
 - لجنة الزكاة والصدقات: تم تأسيس هذه اللجنة إحياءً لفريضة الزكاة، وكذلك نظراً للأوضاع المأساوية التي يمر بها الشعب الفلسطيني وما ينتج عنها من فقر يتزايد يوماً بعد يوم، وتقدم اللجنة مساعدات لعشرات آلاف الأسر سنوياً؛ ناهيك عن المساعدات الدورية التي تصل إلى نحو ألف أسرة شهرياً بعدة أشكال: مساعدات مالية وعينية ومساعدات مقطوعة ومساعدة للعلاج والسفر سواء داخل فلسطين أو خارجها، كما تتلقى الجمعية الزكاة من الناس وتوزعها وفق الأوجه المحددة شرعاً.
 - كفالة الأيتام والأسر: توسعت الجمعية في كفالة الأيتام والأسر الفقيرة خلال السنوات الأخيرة وذلك نتيجة لعدوان الاحتلال المتواصل على الشعب الفلسطيني، حيث توفر الجمعية كفالة لحوالي 5000 يتيم ولدى الجمعية ملفات لعدد مماثل بحاجة إلى كفالة. وتعمل الجمعية على تطوير برنامج كفالة الأسر المتعففة من خلال توسيع عدد الأسر المستفيدة من البرنامج لتتناسب ومعدلات الفقر والبطالة المتزايدة في قطاع غزة.
 - دعم المزارعين: تعمل الجمعية على دعم المزارعين بأكثر من وسيلة؛ حيث تقدم لهم الأشتال والبذور وشبكات الري ومستلزمات الزراعة والفلاحة، بالإضافة لدعمهم من خلال البرامج الموسمية والإغاثية.
 - سقيا الماء: تعد مشكلة نقص المياه الصالحة للشرب من المشكلات الرئيسية في فلسطين وبخاصة في قطاع غزة، وإسهاماً من الجمعية في التخفيف من وطأة هذه المشكلة عملت الجمعية على تنفيذ مشروع سقيا الماء؛ وذلك من خلال الجوانب التالية: حفر عدد من

آبار المياه في المناطق التي تعاني من مشكلة نقص المياه وإنشاء حوالي 15 محطة لتخليه مياه الشرب وكذلك إنشاء حوالي 75 مركز لتوزيع مياه الشرب يتم تزويدها بالمياه بشكل دوري منتظم.

- الطرود الغذائية: يعد مشروع الطرود الغذائية من أهم المشاريع الإغاثية التي تنفذها الجمعية كلما اقتضت الضرورة ذلك خاصة مع اشتداد وطأة الحصار الاقتصادي, حيث تتضمن الطرود الغذائية أكياس دقيق أو خبز جاهز وسله غذائية وسله خضروات, ولقد وزعت الجمعية قرابة 20000 طردي غذائي على الأسر وذوي الشهداء والجرحى والأسرى وأصحاب البيوت المدمرة والمزارعين والعمال.
- إغاثة متضرري الحرب والأزمات: حيث تعمل الجمعية على توفير المواد الغذائية والأدوات المنزلية للمتضررين من عدوان الاحتلال المتواصل على قطاع غزة بالإضافة للأزمات الداخلية كحرائق وغيرها من الأزمات.
- البرنامج الإغاثي المتكامل: وهو مشروع إغاثي شامل يستهدف توفير كافة الاحتياجات للأسر, إذ استفاد من المشروع ما يربو عن 27500 أسرة.
- المساعدات النقدية: يتم من خلال هذا المشروع تقديم مساعدات نقدية للأسر, حيث استهدف هذا المشروع قرابة 10000 أسرة.
- مشروع الأسر المنتجة: ويدخل المشروع في إطار الحد من حالة الفقر والبطالة؛ إذ يتم تشغيل عائلة فلسطينية منتجة, يتم تزويدها باحتياجات مشروعها الأساسي مثل: البقرة الحلوب والدكان الخيري وبيع الثلجات وتسمين الدواجن وتربية الأغنام وغيرها.
- توزيع حليب الأطفال: حيث تم توزيع ما يزيد عن 30000 عبوة خلال الفترة الأخيرة.
- تشغيل العاطلين عن العمل: تسهم الجمعية بالتعاون مع المؤسسات الأخرى في استيعاب مجموعة من العاطلين عن العمل من خلال تشغيلهم في المشاريع الثابتة والمؤقتة التي تنفذها, بالإضافة لخرجى الجامعات وأصحاب المهن والحرف, كذلك توفير مصدر رزق لمئات الأسر الفلسطينية سنوياً ولو بشكل جزئي.
- مساعدات ذوي الشهداء والجرحى والأسرى: تنفذ الجمعية مشروع كفالة أسر الشهداء من خلال تقديم العون المادي والمعنوي إضافة للرعاية الصحية والتعليمية, كما تقدم برامج لذوي الأسرى والجرحى بهدف مساعدتهم في الاندماج في المجتمع المحلي.
- الحقبة والزي المدرسي والزي الشرعي للنساء: مع بداية كل عام دراسي جديد تنفذ الجمعية مشروعين أحدهما الحقبة المدرسية وما تحتويه من أدوات القرطاسية المناسبة

للطلبة حيث وزعت الجمعية آلاف الحقائب المدرسية خلال الفترة الماضية، والأخر الزي المدرسي وفقاً للمواصفات الشرعية حيث وزعت الجمعية الزي المدرسي على آلاف الطلاب والطالبات. كما تسهم الجمعية بتوزيع الذي الشرعي على النساء حيث استفادت منه أكثر من 3000 امرأة.

7.1.2.4 تيسير الزواج: تسعى الجمعية بكافة الطرق المتاحة للتوسع في هذا المشروع الطيب، حيث تم تنفيذه على نطاق ضيق نظراً لقلّة التمويل المادي على الرغم من أن هذا المشروع من أشد المشاريع إلحاحاً في المجتمع الفلسطيني، وذلك لارتفاع تكاليف الزواج مع الزيادة الكبيرة في معدلات البطالة والفقر، لذلك فإن الجمعية تحرص على إيجاد الحل الشرعي لها بمساعدة أهل الخير المعنيين، خصوصاً وأن المجتمع الفلسطيني كباقي المجتمعات الإسلامية يحب الحفاظ على أبنائه من الانحرافات الأخلاقية. وإيماناً من الجمعية بضرورة بناء الأسرة المسلمة، فإنها تقوم من خلال دعائها بالحض على الزواج وبيان فضائله وأحكامه وفضل التيسير فيه، كما وتقوم بتقديم مساعدات مالية وعينية محدودة بقدر ما تسمح به إمكانياتها وقد استفاد من هذا المشروع 650 عروساً (موقع جمعية دار الكتاب والسنة، www.daralsunna.com, 2014).

7.1.2.5 البرامج الموسمية: تقوم الجمعية بتنفيذ مجموعة من البرامج والأنشطة الموسمية وهي كالتالي:

- إفطار الصائم: رغبة في تحقيق جو مناسب لعبادة الله في رمضان ونشراً للدعوة؛ فإن الجمعية تعتني بإفطار الصائمين ضمن مشروع إفطار الصائم، وتضع البرامج اللازمة للتنفيذ في المساجد والمؤسسات والنوادي والجمعيات الخيرية والمنازل وغيرها، وعادة ما يصحب هذا الإفطار دروس وعظية وتربوية للصائمين يتولى القيام بها والإشراف عليها مجموعة من الدعاة والمشايخ. ولقد وزعت الجمعية حوالي 250 ألف وجبة إفطار خلال الأعوام الثلاث الماضية في مختلف محافظات قطاع غزة.
- الأضاحي: ويعد مشروع الأضاحي من الأنشطة الهامة التي تقوم بها الجمعية في كل عيد أضحي، حيث تستهدف الوصول إلى الأسر الفقيرة والمعوزين والعاطلين في المناطق المهمشة. وتحاول الجمعية التوسع في المشروع بشكل سنوي نظراً للتدهور المتواصل في الأوضاع الاقتصادية للمسلمين، إذ استفاد من المشروع قرابة 54 ألف أسرة خلال السنوات الأربع الأخيرة.

- كسوة العيد: تنفذ الجمعية بشكل دوري مشروع كسوة العيد، وذلك في العيدين الفطر والأضحى، إذ يستفيد من المشروع الأطفال الذكور والإناث من أبناء الأسر المعوزة والمستورة، إضافة إلى الأيتام المكفولين لدى الجمعية، وقد استفاد من المشروع نحو عشرة آلاف طفل خلال العامين الماضيين.

- زكاة الفطر: مشروع زكاة الفطر فكرة إبداعية جديدة تهدف إلى حث الناس وتشجيعهم على إخراج زكاة فطر رمضان عيناً كما صرحت بذلك السنة الصحيحة عن الحبيب المصطفى صلى الله عليه وسلم، وتسهيل ذلك على الناس ومساعدتهم في تطبيق السنة، ولذلك فهو يعد المشروع الأول والوحيد الذي ينفذ في فلسطين وفق مقتضيات السنة النبوية. وتقوم الجمعية بعد استلام زكاة الفطر من المواطنين بتوزيعها على الأوجه الشرعية المخصصة لذلك.

7.1.2.6 البرامج الصحية: ولأن المجال الصحي هو أحد أنشطة الجمعية، فإنها تعمل في هذا الجانب من خلال الأوجه التالية:

- المركز الطبي الخيري: وتقدم الجمعية خدماتها الصحية من خلال المركز الطبي الخيري، والذي يوفر الخدمات الصحية المختلفة، وفي إطار تطوير عملها الصحي فإن الجمعية تسعى تحويله لمستشفى تخصصي جديد ليقدم خدمة طبية نوعية للشعب الفلسطيني.

- مركز الإسعاف: وهو مركز متخصص في تقديم الخدمات الإسعافية العادية والطارئة، إذ أدت طواقم الإسعاف التابعة للمركز أدوراً مهمة وبخاصة خلال الاعتداءات الصهيونية على قطاع غزة.

- الأيام الطبية المجانية: لتسهيل الحصول على الخدمات الصحية، فإن المركز الطبي الخيري ينظم وبشكل دوري الأيام الطبية المجانية في المناطق المختلفة من محافظات غزة، لتقديم الخدمات الصحية للمواطنين حيث في أماكن تواجدهم من خلال انتقال الأطقم الطبية العاملة في المركز الطبي إلى المناطق المهمشة والأحياء السكنية والمناطق الحدودية.

- دعم المرضى المحتاجين: وتتواصل الجمعية مع المرضى المحتاجين من خلال دعمهم مادياً للعلاج في المراكز الطبية الخارجية، في حال عدم تمكن الطواقم الطبية العاملة بالجمعية من التعامل مع الحالات المرضية الحرجة.

- دعم القطاع الصحي الحكومي: تبذل الجمعية جهوداً كبيرة في دعم القطاع الصحي الحكومي، خصوصاً في ظل اعتداءات قوات الاحتلال المتزايدة على الشعب الفلسطيني، إذ عمدت الجمعية إلى افتتاح عدد من الأقسام في المستشفيات الحكومية وكذلك توفير المستلزمات الطبية والاحتياجات الفنية والإدارية للمستشفيات.

7.1.2.7 البرامج الإعلامية: تتعد البرامج والأنشطة الإعلامية للجمعية، وكلها تصب في تحقيق منهج الجمعية وأهدافها، وذلك على النحو التالي: مجلة رسائل أهل السنة والموقع الإلكتروني وإنتاج البرامج التلفزيونية الدعوية واللافقات الدعوية ومعرض الكتاب الإسلامي والدورات الإعلامية والهدايا الدعوية، وجميع هذه البرامج تعمل على طرح القضايا الإسلامية ونشر العلوم الشرعية وكذلك تبصير الناس بأمر دينهم وبيان أنشطة الجمعية وبرامجها الخيرية.

7.1.2.7 البرامج الوقفية والتنمية: نتيجة للتوسع المستمر لأنشطة الجمعية وبرامجها الخيرية، كان من الضروري البحث عن مصادر تمويل - ولو بشكل نسبي - جزءاً من النفقات الجارية للجمعية ومشاريعها، وحرصاً على التواصل في تقديم الخدمات الخيرية، بدأت الجمعية في تنفيذ عدد من المشاريع الوقفية الإنتاجية والتنمية، والتي منها:

- مطبعة الشام: ويتركز عملها في طباعة الكتب الشرعية والمطبوعات الدعوية التي تصدر عن الجمعية وغيرها من المؤسسات الخيرية، كما تعمل في نطاق طباعة المطبوعات التجارية للمؤسسات الاستثمارية وبما يتوافق مع شريعتنا السمحاء.

- مخابز الشام الحديثة: وتمتلك الجمعية مخبزين حديثين ويعمل المخبزين وفق أنظمة إنتاجية حديثة، وينتج كل منهما (6000) رغيف في الساعة، بطاقة إنتاجية تصل إلى 12 ساعة يومياً على أن يتم التوسع في الإنتاج وفقاً لمتطلبات المصلحة. وتعد أنواع الخبز التي ينتجها المخبر من أجود الأنواع المتوفرة في السوق الفلسطيني، وقد كان له دور بارز في توفير احتياجات الفلسطينيين من الخبز خلال العدوان الصهيوني الأخير على قطاع غزة وبعده، نظراً لقدرته الإنتاجية العالية، وتستعد الجمعية لافتتاح المزيد من الفروع للمخابز وذلك لتلبية الحاجة المتزايدة للفلسطينيين من الخبز ذو الجودة العالية.

- البناية الوقفية: وهي بناية مكونة من ستة طوابق وتضم 12 شقة سكنية وسط مدينة رفح، حيث يتم الاستفادة منها في إيواء المشردين في فترات معينة، ثم تأجيرها والاستفادة من ريعها في توفير الخدمات الخيرية الأخرى التي تقدمها الجمعية.

- مزرعة الثروة الحيوانية: تبذل الجمعية قصارى جهدها من أجل تحقيق التوازن بين العمل الإغاثي والتنموي، لذلك فقد شرعت في التوسع في المشاريع الإنتاجية والتنموية، والتي منها مزرعة تسمين العجول والخراف.

7.1.2.8 بناء المساجد والإنشاءات: نفذت الجمعية خلال السنوات الأخيرة مجموعة من المشاريع الإنشائية مثل المساجد والمراكز الإسلامية والإنشاءات الخدمائية والمباني السكنية وغيرها، ومن هذه المشاريع:

جدول رقم (7.1): يوضح الإنشاءات التي نفذتها الجمعية خلال السنوات الماضية

المشروع	المساحة / متر مربع	التكلفة بالدولار
معهد دار الحديث الشريف والمركز الثقافي الإسلامي	1200	160000
مدرسة الإمام محمد بن صالح العثيمين	4500	1200000
رياض براعم السنة (1) و (2)	2700	235000
إسكان البحرين الخيري	21000	1200000
مركز تعليم القرآن والسنة	60	15000
مسجد أهل السنة	1600	1500000
مسجد الهداية	1000	150000
مسجد النور	450	120000
مسجد الإمام أحمد بن حنبل	400	15000
مسجد الإمام أبي داود	640	150000
مسجد ابن القيم	1000	220000
مسجد المحسنين	1400	90000
مسجد التقوى	250	60000
مسجد الاستقامة	500	45000
مسجد الإمام البخاري	1200	250000
مسجد عمار ابن ياسر	350	100000
مسجد العامر	410	105000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على موقع الجمعية، 2014، www.daralsunna.com.

كما وتسعى الجمعية لإنشاء العديد من الإنشاءات والمشاريع في إطار التوسع في نشاطاتها المختلفة؛ وهي: برج الوقف الخيري ومزرعة الثروة الحيوانية وإنشاء ثلاث رياض أطفال أنموذجية وإنشاء بناية وافية ومدرسة أنموذجية ثانوية للطلاب وأخرى للطالبات وكذلك إنشاء مبنى المكتبة العامة وإنشاء مبنى مستشفى تخصصي ومبنى تأهيل المعاقين والمشاركة في مشاريع إعادة إعمار غزة من خلال صيانة وترميم المنازل المدمرة وبناء منازل جديدة. حيث سيتم الشروع في العمل بهذه المشاريع في حال توفر التمويل اللازم لها وكذلك توفير المواد الخام المناسبة لها، والتي أصبحت غير موجودة ومرتفعة الأسعار بشكل كبير نتيجة الحصار

المفروض على قطاع غزة. كما تتطلع الجمعية مستقبلاً إلى التوسع في كافة البرامج والمشاريع التي تنفذها.

7.1.3 تطور نفقات الجمعية: يلاحظ الناظر إلى عمل ونشاطات جمعية دار الكتاب والسنة والفروع التابعة لها أنها قد شهدت تطوراً كبيراً في نفقاتها في كافة النشاطات والمشاريع التي تقدمها الجمعية، والجدول رقم (7.2) يوضح إجمالي النفقات للجمعية خلال الفترة الماضية كما يلي:

الجدول رقم (7.2): يوضح إجمالي النفقات⁽¹⁾ لدار الكتاب والسنة من 2007 إلى 2012م

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012
النفقات \$	2125158	3192518	3989980	6846316	6796896	6157171

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيان الإيرادات والمصروفات للجمعية من 2007 إلى 2012م.

يلاحظ من الجدول رقم (7.2) أن إجمالي نفقات الجمعية قد تطور بشكل كبير وبخاصة خلال عام 2010م وما بعده عما كانت عليه سابقاً حيث زادت إلى حوالي الضعف تقريباً بالمقارنة مع عام 2009م، ويرجع ذلك لتوسع في نشاطات الجمعية وزيادة أعداد المستفيدين منها وذلك بهدف مواجهة الحصار والعدوان على قطاع غزة والحد من تأثيرهما.

7.2 جمعية الصلاح الإسلامية:

تأسست جمعية الصلاح الإسلامية في قطاع غزة وهي جمعية خيرية غير محدودة ذات شخصية اعتبارية في عام 1978م وذلك طبقاً لأحكام قانون الجمعيات الخيرية والأمر المعدل له. وهي تعمل من خلال القانون حتى أصبحت من أهم المؤسسات الخيرية في فلسطين، وقدمت خلال هذه المدة خدمات لعشرات الآلاف من الأسر الفلسطينية، وبرز دور جمعية الصلاح الإسلامية في الانتفاضة الأولى حيث كان لها الدور الكبير في إغاثة المنكوبين والفقراء وأهالي الشهداء والأسرى وقدمت العديد من المشاريع الإغاثية لعشرات الآلاف من الأسر بقطاع غزة، كما أن عمل جمعية الصلاح الإسلامية برز في انتفاضة الأقصى حتى وصل نشاطها للضفة الغربية وقدمت المساعدات المالية والعينية للفئات المهمشة من المجتمع.

ولم يقف دورها عند هذا الحد فكان لها دور كبير في دعم الفقراء خلال فترة حصار قطاع غزة واشتداده فدعمت صمود أبناء شعبنا ووفرت العديد من المشاريع الداعمة للحكومة من مشاريع

(1) حيث كانت القيم بعملة الشيكيل، وتم تحويلها إلى الدولار باستخدام متوسط سعر صرف الدولار مقابل الشيكيل حيث كان كما يلي: 4.11 و 3.567 و 3.929 و 3.739 و 3.578 و 3.85، وذلك للسنوات من 2007 إلى 2012 على التوالي.

إغاثية ومشاريع صحية حيث وفرة الدواء والعلاج والمعدات الطبية اللازمة للتخفيف من حصار قطاع غزة وساهمت في دعم أصحاب البيوت المهتمة على امتداد ربوع قطاع غزة ولها بصماتها الواضحة في المشاريع الخيرية الممتدة بقطاع غزة. وتنفيذ الجمعية برامجها ومشاريعها عبر طواقم متخصصة من المتطوعين وأخرى من موظفين الجمعية وذلك من خلال المقر العام والفروع المنتشرة في قطاع غزة.

7.2.1 أهداف جمعية الصلاح الإسلامية: تسعى الجمعية إلى هداية الناس إلى الدين

الإسلامي الحنيف وتقوية ونشر المبادئ الإسلامية، كما تهدف للمساهمة في بناء المجتمع الفلسطيني في كافة المجالات الحياتية المختلفة، لذلك وضعت عدد من الأهداف وهي كما يلي:

- كفالة الأيتام والفقراء والمحتاجين والمتضررين من فقدان من يعولهم وكذلك الأسر المحتاجة؛ إما براتب شهري أو مساعدة سنوية.
- كفالة طلاب المدارس والجامعات المحتاجين.
- إنشاء رياض الأطفال ودور الحضانه والمدارس الخاصة ومراكز تحفيظ القرآن الكريم وتقديم الخدمات التعليمية والثقافية والتنمية عامة.
- تقديم الرعاية الصحية للمجتمع من خلال المستشفيات والمراكز الصحية والعيادات وغير ذلك من الأنشطة الطبية التي تنشئها الجمعية في مناطق عملها.
- جمع قيمة إيفار الصائم وزكاة الفطر والأضاحي والصدقات والهبات وتوزيعها حسب المصارف الشرعية.
- تقديم الخدمات التربوية والرياضية عن طريق نادي جمعية الصلاح الإسلامية الرياضي والمراكز الخاصة بالأنشطة الرياضية بالفروع التي تشرف عليها الجمعية.
- التعاون مع الجهات الرسمية والجمعيات والمؤسسات والمراكز الخيرية المحلية والدولية من أجل تحقيق أهداف الجمعية.
- الاهتمام بشئون المرأة عن طريق إنشاء مراكز للنشاط النسائي.
- إقامة مشاريع استثمارية خيرية يعود ريعها لتحقيق أهداف الجمعية، وكذلك المساهمة في تطوير المجتمع المحلي من أجل تحقيق التنمية المنشودة.

7.2.2 المشاريع والأنشطة: تتنوع المشاريع والأنشطة التي تنفذها الجمعية في شتى المجالات

وهي كما يلي (الواوي، 2013):

7.2.2.1 الأنشطة الإغاثية والموسمية: وهي عبارة عن الأنشطة التي تنفذها الجمعية على مدار العام أو خلال العام بشكل دوري في بعض المواسم والمناسبات السنوية وغيرها, وهي كما يلي:

- كفالة الأيتام والفقراء والمحتاجين: انطلاقاً من ديننا الحنيف الذي يحض على رعاية الأيتام والفقراء والمحتاجين وحرصاً من الجمعية على بناء جيل مسلم واعٍ لأهمية دوره في بناء مجتمع مترابط وثيق العرى كانت جمعية الصلاح الإسلامية اليد التي تمتد لهؤلاء عبر مشروع كفالة الأيتام والفقراء والمحتاجين من خلال توفير المساعدات المادية والنقدية والرعاية الاجتماعية والخدمات التعليمية والصحية من خلال برنامج متكامل وإشراف كامل وذلك من خلال فروعها المنتشرة في محافظات قطاع غزة.
- برنامج الرعاية الشاملة: ويقوم هذا البرنامج على العديد من الأنشطة كالزيارات للأسر المستهدفة والندوات المختلفة والاحتفالات والرحلات الترفيهية والمخيمات الصيفية والأيام الطبية المجانية والمساعدات العينية والنقدية والإغاثية والتنقيفية للأيتام والأسر المستهدفة.
- مشاريع شهر رمضان: تعتبر مشاريع رمضان من المشاريع الإغاثية الموسمية العاجلة التي تهدف إلى مساعدة الأسر الفقيرة والمحتاجة على توفير الاحتياجات الأساسية اللازمة للأسر الفقيرة والمحتاجة خلال شهر رمضان المبارك حيث تقوم الجمعية بتوزيع العديد من المساعدات خلال هذا الشهر الكريم مثل: الزكاة وكسوة العيد وقسائم شرائية ومشروع إفطار الصائمين.
- الطرود الغذائية: تقوم الجمعية بتوزيع الطرود الغذائية لعشرات آلاف الأسر الفقيرة وأسر العمال العاطلين عن العمل.
- مشروع الأضاحي: تقوم الجمعية بتوزيع الأضاحي على الأسر الفقيرة والمحتاجة, ويستفيد من هذا المشروع آلاف الأسر والمحتاجين.
- كسوة الشتاء: من أجل التخفيف عن كاهل الفقراء والمساكين تقوم الجمعية بتوفير كسوة الشتاء ضمن مشروعها السنوي.
- الحقيبة المدرسية: في بداية كل عام تقوم الجمعية بتقديم مساعدات طلابية ضمن مشروع الحقيبة المدرسية حيث تقوم بتوزيع الحقيبة المدرسية والزي المدرسي والقرطاسية ويستفيد من هذا المشروع آلاف الطلبة سنوياً.

7.2.2.2 الأنشطة التعليمية: تتضمن هذه الأنشطة مجموعة من المؤسسات التعليمية تتمثل فيما يلي:

- مدارس الصلاح الخيرية: وهما مدرستان الأولى مدرسة الصلاح الخيرية للبنين والثانية مدرسة السيدة خديجة الخيرية للبنات، حيث يدرس فيها مئات الطلبة سنوياً، وتتميزان بتقديم التعليم المجاني للطلاب والطالبات الأيتام وتوفير المواصلات والوجبات الغذائية والكتب والحقيبة المدرسية، كما تتميز المدرستان بتوفير مختبر حاسوب، ومختبر علوم ووسائل تعليمية متنوعة إلى جانب المصلى الذي يضم بين جنباته الطلاب ومدرسيهم في الجلسات الروحانية والندوات الدينية ودروس العلم والصلوات.

- رياض الأطفال: حيث تشرف الجمعية على 9 رياض أطفال في قطاع غزة تضم مئات الطلبة، ولحرص الجمعية على بناء شخصية متكاملة للأطفال فإنها تتبع أرقى أنظمة التعليم من خلال ما يقدم للطلاب من وسائل تعليمية وترفيهية وتسليية.

- مراكز تحفيظ القرآن الكريم: تشرف الجمعية على عشرات المراكز لتحفيظ القرآن الكريم ويلتحق بهذه المراكز مئات الطلبة وقد حفظ عشرات الطلبة منهم القرآن الكريم، كذلك تعليم هذه المراكز علوم القرآن والحديث الشريف.

7.2.2.3 الأنشطة الصحية: ولأن المجال الصحي هو أحد أنشطة التي تهتم بها الجمعية، فإنها تعمل في هذا المجال من خلال الأوجه التالية: المراكز الطبية: أقامت الجمعية أول المراكز الطبية التابعة لها (مركز الوسطى) في عام 1994م وتمكن هذا المركز الطبي التخصصي من لفت أنظار الجمهور بخدماته المميزة. وعلى إثر هذا النجاح كانت فكرة إقامة مراكز طبية في مناطق متعددة تراود إدارة الجمعية حتى تسنى لها ذلك في بداية عام 2002م بإقامة مركز يافا الطبي وأتبعته بإقامة مركز حيفا الطبي ثم مركز بيسان الطبي. ويرتاد هذه المراكز الصحية آلاف المرضى من كافة أنحاء قطاع غزة، يُقدم لهم الفحص الطبي والعلاج والأشعة والتحليل الطبية، وأقسام الطوارئ التي يتردد عليها يومياً المئات من الحالات المرضية الطارئة، كما وتشتمل هذه المراكز على تخصصات طبية مختلفة بالإضافة للمختبرات وصيدليات التي تقدم الدواء بأسعار مخفضة.

وتهدف المراكز الطبية التابعة إلى جمعية الصلاح الإسلامية التخفيف عن كاهل المواطنين الذين يعانون من الحصار الخانق والأوضاع الاقتصادية الصعبة في ظل ارتفاع أسعار الدواء وقلة الدخل والمساهمة في تحسين الظروف الصحية وتقديم العلاج لمختلف فئات المجتمع وخاصة الأسر المحتاجة بأسعار رمزية. وترمي الجمعية إلى توفير الفحص الطبي الدوري المجاني للأيتام وتقديم الخدمات الصحية لعدد من الأسر المععدة التي لا تستطيع أن توفر الحد الأدنى من متطلبات الحياة الأساسية.

7.2.2.4 المشاريع التنموية: نتيجة للتوسع المستمر لأنشطة الجمعية وبرامجها الخيرية، تقوم الجمعية بعمل مشاريع تنموية لصالحها لكي تنمي مواردها المالية وتعتمد على ذاتها في المستقبل وتحقق العديد من أهدافها وتشغل الأيدي العاملة فيها وللجمعية العديد من المشاريع التنموية وهي:

- منتج رفح السياحي: تم افتتاح منتجج رفح السياحي في عام 2010م، فالمنتجج والمقام علي أرض تابعة للجمعية تقدر مساحتها بـ 10 دونمات وبتكلفة مقدرها أربعمائة ألف دولار أمريكي، ويحتوي المنتجج علي مسبحين وكافتيريا ومصلي ومساحات خضراء وألعاب للأطفال وبعض الحيوانات الأليفة، وبعد المنتجج المنتفس الوحيد لسكان محافظة رفح، وبفضل الله تعالى نال المنتجج استحسان جميع زواره ورواده للخدمة المقدمة والمكان المناسب، والمنتجج ملتزم بفلسفة الجمعية وعادات المجتمع الفلسطيني.
- محطات التحلية وتوزيع المياه: نظراً لنقص المياه الصالحة للشرب في قطاع غزة، وإسهاماً من الجمعية في التخفيف من حدة هذه المشكلة عملت الجمعية على إنشاء حوالي 4 محطات لتحليه مياه الشرب، كما تم شراء حوالي 8 سيارات تقوم بتوزيع المياه العذبة على المساجد والمدارس والمراكز الصحية وعلى الأسر الفقيرة والمحتاجة بأسعار رمزية.
- محررة حطين: ضمن مشروع استصلاح الأراضي الزراعية وتوفير السلّة الغذائية من الخضراوات والفواكه قامت الجمعية بعمل هذا المشروع الرائد، حيث قامت الجمعية باستئجار 1000 دونم من الحكومة وتم العمل بها منذ عام 2006م. ولقد تم زراعة هذه الأراضي بالخضروات والحمضيات والنخيل وبعض أشجار الفواكه، بالإضافة لإنشاء البيوت البلاستيكية لزراعتها. كذلك تم إقامة مشروع لتسمين العجول وأيضاً إنشاء مزرعة للبقر الحلوب ومزرعة للدجاج البياض. وتوفر هذه المشاريع العديد من فرص العمل.
- مشروع السوبر ماركت التجاري: تشرف جمعية الصلاح الإسلامية على 3 سوبر ماركات تجارية في مناطق مختلفة، وتقدم خدماته لأسر الأيتام والفقراء بمبالغ زهيدة وذلك مساعدة لهم في مواجهة ظروفهم الصعبة وتقديم خدمة لعامة الناس .
- المشاريع الصغيرة: تقوم الجمعية بدعم العديد من المشاريع الصغيرة للفقراء ولأصحاب الحاجات لكي يعيشوا حياة كريمة وكذلك تقدم قروض حسنة لمشاريع تنموية لأرباب الأسر الفقراء والمحتاجة.

ومن الملاحظ أن البرامج والأنشطة التي تقوم بها الجمعية برامج ذات مساهمة في الحد من آثار ظاهرة الفقر والبطالة، كما وتسعى الجمعية للتوسع في جميع أنشطتها ومشاريعها وذلك إطار التوسع في أنشطاتها المختلفة؛ وبخاصة في البرامج الإنتاجية والتنمية بهدف مواجته آثار الحصار والعدوان الإسرائيلي المتواصل على قطاع غزة، بالإضافة للانطلاق نحو العمل الخيري الرائد.

7.2.3 تطور نفقات الجمعية: يلاحظ الناظر إلى عمل ونشاطات جمعية الصلاح الإسلامية والفروع التابعة لها أنها قد شهدت تطوراً في نفقاتها على كافة النشاطات والمشاريع التي تقدمها الجمعية، والجدول رقم (7.3) يوضح إجمالي نفقات الجمعية خلال الفترة الماضية كما يلي:

الجدول رقم (7.3): يوضح إجمالي النفقات⁽¹⁾ لجمعية الصلاح الإسلامية من 2007 إلى 2012م

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012
النفقات \$	5681180	4807189	6358848	5918411	7677860	4162730

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الحسابات الشهرية للجمعية من يناير 2007 إلى ديسمبر 2012م.

يلاحظ من الجدول رقم (7.3) أن إجمالي نفقات الجمعية في عام 2012 قد انخفضت بشكل ملحوظ ويرجع ذلك للحصار المالي الذي تتعرض له الجمعية وإغلاق بعض الحسابات البنكية لها وعدم القدرة والصعوبة في تحويل الأموال من الخارج لصالح الجمعية مما أثر على نفقاتها.

7.3 جمعية الرحمة الخيرية:

هي جمعية خيرية فلسطينية تأسست عام 1993م، وتقدم الخدمات الإنسانية والصحية والتعليمية والاجتماعية للمواطنين بشكل عام؛ وللفقراء والأيتام منهم بشكل خاص، وذلك خلال أرقى وسائل التعامل الإنساني وباستخدام أحدث المعدات والأجهزة المتوفرة. وكونها جمعية خيرية تسعى إلى تقديم خدماتها لأبناء الشعب الفلسطيني؛ فإنها ومنذ أن تأسست وهي تقدم البرامج والمشاريع ذات المهام المتعددة والمتنوعة؛ الدائمة والموسمية والتنمية والخدماتية، وذلك كمساهمة منها لخدمة شرائح واسعة من أبناء الشعب الفلسطيني في قطاع غزة وذلك للمساهمة في تدعيم وصمود الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي وعدوانه المتواصل على القطاع وكذلك لمواجهة الحصار المحكم على القطاع (جمعية الرحمة الخيرية، 2013).

(1) حيث كانت القيم بعملة الشيكيل، وتم تحويلها إلى الدولار باستخدام متوسط سعر صرف الدولار مقابل الشيكيل حيث كان كما يلي: 4.11 و 3.567 و 3.929 و 3.739 و 3.578 و 3.85، وذلك للسنوات من 2007 إلى 2012 على التوالي.

7.3.1 أهداف جمعية الرحمة الخيرية: تسعى جمعية الرحمة لأن تكون جمعية رائدة تعمل بتميز في مختلف المجالات بهدف لعب دور فاعل وبناء في عملية تحويل المجتمع الفلسطيني من مرحلة الاستهلاك إلى مرحلة الإبداع والإنتاج والتي تعتبر الخطوة الأولى نحو تحقيق التنمية، لذلك وضعت مجموعة من الأهداف أهمها ما يلي (جمعية الرحمة الخيرية، 2013):

- كفالة الأيتام والفقراء والعمل على تحقيق الرعاية الشاملة لهم.
- مساعدة الأسر الفقيرة وتحويلها لأسر منتجة وفاعلة في المجتمع.
- تقديم خدمات صحية متنوعة من خلال إنشاء المراكز الصحية والمستشفيات.
- المساهمة في توفير الأمن الغذائي في قطاع غزة، من خلال المشاريع الزراعية.
- الاهتمام بالتأهيل البدني والنفسي والاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة.
- المشاركة في دعم الاقتصاد وتطوير المجتمع الفلسطيني من خلال مشاريع ذات طابع تنموي تستثمر الطاقات الكامنة لدى الفئات المستهدفة.

7.3.2 المشاريع والبرامج: تدير الجمعية العديد من الأنشطة على مدار العام، وقد تعددت الأنشطة التي تنفذها الجمعية؛ ما بين أنشطة إغاثية وتنموية بالإضافة للأنشطة والبرامج الدائمة والموسمية التي تنفذها الجمعية كل عام، وفي ضوء ذلك فإن الجمعية تقدم مجموعة من الأنشطة والبرامج والمشاريع تتركز حول الجوانب التالية (جمعية الرحمة الخيرية، 2013):

7.3.2.1 البرامج الإغاثية الدائمة: وهي عبارة عن المشاريع التي تنفذها الجمعية على مدار العام بشكل مستمر؛ وهي كما يلي:

- مشروع كفالة الأيتام: ويعتبر من أهم المشاريع الخيرية الدائمة التي تتبناها الجمعية، حيث توفر من خلال هذا المشروع رعاية خاصة ومميزة لأبناء الشهداء والأيتام الذين فقدوا المعيل والسند الأول لهم، حيث أصبحت الجمعية العائل الوحيد بعد الله سبحانه وتعالى لما يزيد عن 4200 من المكفولين.
- مشروع كفالة الأسر الفقيرة والمحتاجة: في ظل تفشي ظاهرتي الفقر والبطالة في السنوات الأخيرة بالإضافة لتحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي، تقدم الجمعية هذا البرنامج وهو عبارة عن تأمين كفالات دائمة للأسر الأكثر فقراً في المجتمع الفلسطيني. وبالتوازي مع هذا البرنامج تسعى إلى توفير عمل للعديد من العمال حتى يتمكنوا من الإيفاء بحاجات أسرهم بأنفسهم.
- مشروع صندوق المريض الفقير: يتم من خلال هذا المشروع تقديم الخدمات المادية والمعنوية للمرضى وتقديم المساعدات النقدية مساهمة في نفقات العلاج وكذلك في

المساهمة في تكاليف السفر للعلاج بالخارج للحالات الحرجة، كذلك يتم تقديم الأجهزة والأدوات الطبية لذوي الاحتياجات الخاصة والجرحى.

- مشروع الرغيف الخيري: حيث تقوم الجمعية بتوزيع الخبز الخيري على الأسر بشكل يومي.

7.3.2.2 البرامج الموسمية: وهي عبارة عن المشاريع التي تنفذها الجمعية على مدار العام بشكل دوري في بعض المواسم والمناسبات السنوية وغيرها؛ وهي كما يلي:

- مشروع الأضاحي: حيث تقوم الجمعية بتوزيع لحوم الأضاحي على آلاف الأسر خلال أيام عيد الأضحى المبارك.

- مشروع الإغاثة النقدية: حيث تقوم الجمعية بتوزيع المساعدات النقدية على الأسر بهدف التخفيف من معاناة الأسر المحتاجة.

- مشروع الطرود الغذائية: وهذا المشروع عبارة عن سلة غذائية أو كوبون خيري، وهو يهدف في الأساس إلى التخفيف من الأعباء المالية عن الأسر الفقيرة.

- مشروع كسوة العيد: حيث تقوم الجمعية بتوزيع كسوة العيد على الأسر في شهر رمضان.

- مشروع القسائم الشرائية: حيث يتم توزيع القسائم الشرائية على الأسر المحتاجة.

- مشروع غداكو علينا وإفطار الصائم: حيث تقدم وجبات الغذاء للأسر المستفيدة على مدار شهرين متتاليين كذلك تقديم وجبات الإفطار للأسر في شهر رمضان المبارك.

- مشروع سحور المعتكفين: وذلك من خلال توفير وجبات السحور للمعتكفين في المساجد خلال شهر رمضان المبارك.

- مشروع أغيثوا أسرة: لجأت الجمعية إلى ترميم بعض بيوت الأسر المحتاجة وذلك لتوفير المسكن المناسب لهم والحياة الكريمة.

7.3.2.3 البرامج الاجتماعية: إلى جانب الاهتمام بفئات الأيتام والفقراء إلا أن الجمعية تقدم الخدمات لمختلف شرائح المجتمع؛ وذلك بهدف المساهمة في نهوض المجتمع الفلسطيني، ومن أهم البرامج في هذا المجال ما يلي:

- مشروع الخيمة الرمضانية: في حدث جديد على مستوى قطاع غزة قامت الجمعية بدءاً من الخامس وحتى الخامس عشر من شهر رمضان المبارك بعمل خيمة رمضان بعنوان "نسائم الخير"، وهي مشروع دعوي سنوي يقدم برامج دعوية تربوية وإيمانية وفعاليات وأنشطة ثقافية وتربوية وترفيهية لجميع الفئات في المجتمع بطريقة إبداعية.

- مشروع كفالة الطلبة الخرجين: حيث يتم من خلال هذا المشروع توفير الرسوم الجامعية والمساهمة في مصروفات الطلاب.
- مشروع البرنامج التربوي لأسر الأيتام: يهتم هذا البرنامج بتنشئة اليتيم وتربيته بحيث يكون عنصراً فاعلاً في المجتمع، بالإضافة إلى أمهاتهم من خلال المواضيع المختلفة الدينية والتربوية والثقافية والترفيهية.
- 7.3.2.4 البرامج التنموية: تنقسم البرامج التنموية إلى برامج تنموية خدماتية وبرامج تنموية إنتاجية، من حيث كونها تقدم خدمات ملموسة للمواطنين؛ فضلاً عن تشغيل عدد من المواطنين كمساهمة منها في الحد من مشكلة البطالة والفقر، ومن أهم البرامج في هذا المجال ما يلي:
 - مشروع عيادة الرحمة الخيرية: تم إنشاؤها عام 2005م وتشمل عيادات متخصصة متعددة بالإضافة إلى مختبر تحاليل طبية وصيدلية.
 - مشروع مركز الرحمة للعلاج الطبيعي: تم إنشاؤه عام 2002م ويقدم خدماته لعدد كبير من ذوي الاحتياجات الخاصة والجرحى، كما تم إلحاق صالة رياضية بالمركز.
 - مشروع عيادة المواصي الطبية: تم إنشاء عيادة طبية تقدم خدماتها الصحية في منطقة المواصي غربي محافظة خانيونس وذلك لأن المنطقة مهمشة تفتقر للخدمات الأساسية وخصوصاً الرعاية الصحية.
 - مشروع عربة نقل الموتى: قامت الجمعية بتخصيص عربة لنقل جثامين الموتى في عام 1996م، حيث كان أهل المحافظة يجدون مشقة في نقل موتاهم.
 - المشروع الزراعي: حيث قامت الجمعية باستئجار مساحة واسعة من أراضي المحررات وبدأت باستصلاحها وزراعتها بمختلف أصناف الخضروات.
 - مشروع مياه الرحمة الخيري: وهو مشروع لجأت إليه الجمعية من أجل المساهمة في الحد من النقص الحاد في توافر المياه الصالحة للشرب في قطاع غزة.
 - مشروع مزارع الدواجن: وهو مشروع أطلقته الجمعية لتضفي تنوعاً على المشاريع التنموية وذلك لتوفير فرص لأرباب الأسر الفقيرة.
 - مشروع تأجير الكراسي والمعرشات والمنصات: وهو مشروع تم إنشاؤه لتقديم خدمة اجتماعية للمواطنين، حيث يشمل هذا المشروع توفير الكراسي والمعرشات والمنصات بالإضافة إلى أجهزة الصوت المستخدمة في المناسبات الاجتماعية المختلفة وبأجور رمزية تناسب الجمهور.

كما تشرف وتسعى الجمعية للانطلاق نحو المشاريع الصغيرة بهدف إيجاد فرص عمل لأرباب الأسر الفقيرة والعاطلين عن العمل، حيث تشرف الجمعية على العديد من هذه المشاريع مثل: إنشاء بسطة وإنشاء بقاله وإنشاء دفيئة زراعية وإنشاء صالون حلقة لأرباب الأسر الفقيرة والعاطلين عن العمل، بالإضافة إلى توفير عربه يجرها حيوان وتوفير محراث أرض وإنشاء ورشة زجاج ومحل لبيع أدوات كهربائية وإنشاء ورشة نجارة وكذلك مزرعة دواجن وتوفير تكتك ومعرض مفروشات ومحل خياطة ومحل نثرات لصالح أرباب الأسر الفقيرة والعاطلين عن العمل.

7.3.3 تطور نفقات الجمعية: يلاحظ الناظر إلى عمل ونشاطات جمعية الرحمة الخيرية والفروع التابعة لها أنها قد شهدت تطوراً في نفقاتها على كافة البرامج والمشاريع التي تقدمها الجمعية، والجدول رقم (7.4) يوضح إجمالي نفقات الجمعية خلال الفترة الماضية كما يلي:

الجدول رقم (7.4): يوضح إجمالي النفقات لجمعية الرحمة الخيرية من 2007 إلى 2012م

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012
النفقات \$	1000000	1047359	1729718	1824108	2349689	1814741

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير الإداري والمالي للجمعية من 2007 إلى 2012م.

يلاحظ من الجدول رقم (7.4) أن إجمالي نفقات الجمعية في عام 2012 قد انخفضت بشكل ملحوظ ويرجع ذلك للحصار المالي الذي تتعرض له الجمعية والصعوبة في تحويل الأموال من الخارج لصالح الجمعية مما أثر على نفقاتها.

ملخص الفصل:

في هذا الفصل تم استعراض ثلاث تجارب لمؤسسات رائدة في مجال العمل الخيري التطوعي في قطاع غزة وهي كما يلي: جمعية دار الكتاب والسنة وجمعية الصلاح الإسلامية وجمعية الرحمة الخيرية، حيث تم استعراض أبرز البرامج والأنشطة والمشاريع الإغاثية والموسمية والتنمية التي تقوم بها هذه الجمعيات الخيرية في قطاع غزة بهدف المساهمة في تحقيق عملية التنمية وكذلك التخفيف من حدة العدوان والحصار المتواصل على القطاع، وبالتالي التخفيف من حده الفقر والبطالة والمساهمة في توفير حياة كريمة للفئات المهمشة والمحرومة والاعتناء بأسر الشهداء والأسرى والجرحى.

الفصل الثامن

الدراسة التطبيقية باستخدام نماذج (Panel Data)

8.1 مفهوم وخصائص البيانات المقطعية عبر الزمن

8.2 طرق تقدير البيانات المقطعية عبر الزمن

8.3 أساليب اختيار النموذج الملائم للبيانات المقطعية عبر الزمن

8.4 تقدير نماذج الدراسة

مقدمة:

يتناول هذا الفصل التحليل القياسي باستخدام نماذج البيانات المقطعية عبر الزمن للمتغيرات المستقلة المتمثلة في الإنفاق الخيري الإغاثي والإنفاق الخيري التنموي مع المتغيرات التابعة المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات الفقر والبطالة في قطاع غزة؛ كلاً على حدة. حيث اكتسبت نماذج البيانات المقطعية عبر الزمن (Panel data) في السنوات الأخيرة اهتماماً كبيراً في الدراسات الاقتصادية، نظراً لأنها تأخذ في الاعتبار أثر الزمن وآثر تغير الاختلاف بين الوحدات المقطعية، على حد سواء، الكامن في بيانات عينة الدراسة.

8.1 مفهوم وخصائص البيانات المقطعية عبر الزمن:

المقصود بالبيانات المقطعية عبر الزمن: هي المشاهدات المقطعية؛ مثل الدول أو الأسر أو المؤسسات،... إلخ، المرصودة عبر فترة زمنية معينة أي دمج البيانات المقطعية مع الفترة الزمنية (Brooks, 2008). ويتفوق تحليل البيانات المقطعية عبر الزمن على تحليل بيانات السلاسل الزمنية بمفردها أو البيانات المقطعية بمفردها؛ بالعديد من المزايا التي وضحتها (العبدلي، 2011) كما يلي:

- التحكم في التباين الفردي، الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية، والذي يفضي إلى نتائج متحيزة.
- تتضمن البيانات المقطعية عبر الزمن محتوى معلوماتي أكثر من تلك التي في المقطعية أو الزمنية، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك أو التعددية الخطية بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، ومن جانب آخر تتميز البيانات المقطعية عبر الزمن عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل.
- توفر نماذج البيانات المقطعية عبر الزمن إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل، التي قد تخفيها البيانات المقطعية، كما أنها تعتبر مناسبة لدراسة فترات الحالات الاقتصادية؛ مثل البطالة والفقر. ومن جهة أخرى، يمكن من خلال البيانات المقطعية عبر الزمن الربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية لأخرى.
- كما أنها تسهم في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة؛ والناجئة عن خصائص المفردات غير المشاهدة، والتي تقود عادة إلى تقديرات متحيزة في الانحدارات المفردة.

وعندما تكون المشاهدات المقطعية مقاسه لنفس الفترات الزمنية عندئذ يطلق على البيانات المقطعية عبر الزمن بأنها البيانات المقطعية عبر الزمن المتزنة (Balanced Panel Data), أما عندما تكون المشاهدات المقطعية مقاسه لفترات زمنية مختلفة عندئذ يطلق على البيانات المقطعية عبر الزمن بأنها البيانات المقطعية عبر الزمن غير المتزنة (Unbalanced Panel Data) (Gujarati, 2004).

ولغرض توضيح مفهوم البيانات المقطعية عبر الزمن المتزنة وغير المتزنة سوف نفترض أن عندنا دراسة حول مقدار الاستهلاك كمتغير تابع (Y) ومقدار الدخل كمتغير مستقل (X) لأربع عائلات (A, B, C, D) وذلك لثلاث سنوات (2010, 2011, 2012), فعند تسجيل المشاهدات المقطعية للعائلات الأربع وذلك خلال الثلاث سنوات فإن هذا مثال على البيانات المقطعية عبر الزمن المتزنة؛ أما لو فرضنا بأن عائلة واحدة قد تم تسجيل مشاهداتها المقطعية لسنتين فقط وباقي العائلات لثلاث سنوات فإن هذا مثال على البيانات المقطعية عبر الزمن غير المتزنة. ومن خلال المثال السابق يتضح أنه يمكننا استخدام أسلوب الانحدار في السلاسل الزمنية ولأربع مرات (لكل عائلة نموذج) أو يمكننا استخدام الانحدار الاعتيادي عندما تكون البيانات مقطعية ولثلاث مرات (لكل سنة نموذج).

ومن هنا تأتي البيانات المقطعية عبر الزمن في ثلاثة أشكال رئيسية وهي: نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model (PM)), ونموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model (FEM)), ونموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model (REM)). وليكن لدينا N من المشاهدات المقطعية مقاسه في T من الفترات الزمنية فإن نموذج البيانات المقطعية عبر الزمن يعرف بالصيغة الآتية (الجمال, 2012):

$$y_{it} = \beta_{0(i)} + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad , i = 1, 2, \dots, N \quad t = 1, 2, \dots, T$$

حيث أن: y_{it} تمثل قيمة المتغير التابع في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t , و $\beta_{0(i)}$ تمثل قيمة نقطة التقاطع في المشاهدة i , و β_j تمثل ميل خط الانحدار, أما $X_{j(it)}$ تمثل قيمة المتغير التفسيري j في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t , كما أن ε_{it} تمثل قيمة الخطأ في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t . وتجدر الإشارة إلى أن المقصود بالمشاهدة i هو عدد العائلات كما في المثال السابق.

8.2 طرق تقدير البيانات المقطعية عبر الزمن:

- نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model): يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج البيانات المقطعية عبر الزمن حيث تكون فيه جميع المعاملات ثابتة لجميع الفترات الزمنية أي يهمل أي تأثير للزمن وكذلك لجميع المشاهدات المقطعية (Gujarati, 2004). ويفترض هذا النموذج تجانس تباين حدود الخطأ العشوائي بين الحالات التي يتم دراستها، بالإضافة لأن القيمة المتوقعة لحد الخطأ العشوائي يجب أن تساوي صفر.
- نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effects Model): في نموذج الآثار الثابتة يتم التعامل مع الآثار المقطعية أو الزمنية كقواطع تعبر عن الاختلافات الفردية في المجموعات كالعائلات في المثال السابق أو الفترة الزمنية وهي السنوات (2010, 2011, 2012), أي أن النموذج يسمح بوجود قواطع تتفاوت من مجموعة لأخرى أو حسب كل فترة زمنية أي كل سنة، ولتقدير هذه القواطع أو الثوابت تستخدم متغيرات صورية بعدد $(n-1)$ لتمثيل المجموعات المقطعية وعدد $(t-1)$ لتمثيل السنوات (العبدلي, 2011).
- ونموذج الآثار العشوائية (Random Effects Model): يتعامل نموذج الآثار العشوائية مع الآثار المقطعية والزمنية على أنها معالم عشوائية وليست معالم ثابتة، ويقوم هذا الافتراض على أن الآثار المقطعية والزمنية هي متغيرات وهمية عشوائية مستقلة بوسط يساوي صفر وتباين محدد (finite)، وتضاف كمكونات عشوائية في حد الخطأ العشوائي للنموذج، ويقوم هذا النموذج على افتراض أساسي: وهو عدم ارتباط الآثار العشوائية مع متغيرات النموذج التفسيرية (Brooks, 2008).

8.3 أساليب اختيار النموذج الملائم للبيانات المقطعية عبر الزمن:

كما تم التوضيح سابقاً أن هناك ثلاث طرق لتقدير البيانات المقطعية عبر الزمن وعلى هذا الأساس يتم طرح السؤال التالي: كيف يتم اختيار النموذج الأكثر ملائمة لبيانات دراسة ما؟ وللإجابة على هذا السؤال هناك أسلوبين لاختيار أفضل نموذج للدراسة. الأسلوب الأول: أسلوب الاختيار بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة، والثاني: هو أسلوب الاختيار بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية. ولغرض اختيار النموذج الملائم نقوم بالاختبارات التالية كما يوضحها (الجمال, 2012):

أولاً: الاختيار بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة نستخدم اختبار F المقيد وبالصيغة الآتية:

$$F(N-1, NT-N-k) = \frac{(R_{FEM}^2 - R_{PM}^2)/(N-1)}{(1 - R_{FEM}^2)/(NT-N-k)}$$

حيث أن K هي عدد المعلمات المقدرة؛ وأن R_{FEM} يمثل معامل التحديد عند استخدام نموذج التأثيرات الثابتة؛ كما أن R_{PM} يمثل معامل التحديد عند استخدام نموذج الانحدار التجميعي. ونقارن نتيجة الصيغة السابقة مع $F(\alpha, N-1, NT-N-k)$ ؛ حيث أن الفرضية الصفرية والبديلة تكون كما يلي:

H_0 : نموذج الانحدار التجميعي هو الملاءم.

H_1 : نموذج التأثيرات الثابتة هو الملاءم.

فإذا كانت قيمة الصيغة السابقة أكبر أو مساوية للقيمة الجدولية أو (إذا كانت قيمة P-Value أقل من أو تساوي 0.05) عندئذ فإن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة.

ثانياً: وبعد اختيار نموذج التأثيرات الثابتة بوصفه نموذجاً ملائماً نقوم بالاختيار بينه وبين نموذج التأثيرات العشوائية لتحديد النموذج النهائي الملائم لبيانات الدراسة من خلال استخدام اختبار Hausman حيث تكون فرضية العدم كما يلي:

H_0 : نموذج التأثيرات العشوائية هو الملاءم.

H_1 : نموذج التأثيرات الثابتة هو الملاءم.

وتكون صيغة اختبار Hausman كما يلي:

$$H = (\hat{\beta}_{FEM} - \hat{\beta}_{REM})' [\text{var}(\hat{\beta}_{FEM}) - \text{var}(\hat{\beta}_{REM})]^{-1} (\hat{\beta}_{FEM} - \hat{\beta}_{REM})$$

حيث أن $\text{Var}(\hat{\beta}_{FEM})$ هو متجه التباين لمعاملات نموذج الآثار الثابتة، و $\text{Var}(\hat{\beta}_{REM})$ هو متجه التباين لمعاملات نموذج التأثيرات العشوائية، حيث أن هذه الإحصائية H لها توزيع مربع كاي χ^2 وبدرجة حرية مقدارها K. ويكون نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الملائم إذا كانت قيمة الإحصائية H أكبر من مربع كاي $\chi^2(\alpha; K)$ وعلى العكس سوف يكون النموذج الملائم لبيانات الدراسة هو نموذج الآثار العشوائية.

8.4 تقدير نماذج الدراسة:

تم الحصول على البيانات السنوية لمتغيرات النماذج القياسية وذلك للفترة الزمنية من 2007 إلى 2012 م؛ وللجمعيات الخيرية الثلاث، وبذلك يكون عدد المشاهدات $18=3*6$ مشاهدة بشكل سنوي، لذلك قام الباحث بتحويل البيانات السنوية إلى بيانات ربعيه وذلك باستخدام برنامج التحليل الاقتصادي القياسي (EViews7) وبطريقة (Quadratic-match average) لمتغيرات معدلات الفقر والبطالة والعمالة وذلك لأنها مأخوذة كنسبة مئوية؛ بينما تم استخدام طريق (Quadratic-match sum) لتحويل متغيرات الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الخيري الترموي والإنفاق الخيري الإغاثي وذلك للمتغيرات الرقمية، وبذلك يصبح عدد المشاهدات $72=4*18$ مشاهدة بشكل ربع سنوي.

8.4.1 اختبار سكون البيانات المقطعية عبر الزمن (Panel data):

قبل تقدير النماذج القياسية للبيانات المقطعية عبر الزمن، لا بد أولاً من فحص جذر الوحدة للبيانات المقطعية عبر الزمن، ولقد ظهرت حديثاً عدد من الاختبارات المطورة لتحليل وفحص جذر الوحدة للبيانات المقطعية عبر الزمن، وتتفوق اختبارات جذر الوحدة للبيانات المقطعية عبر الزمن على اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية الفردية؛ نظراً لأنها تتضمن المحتوى المعلوماتي المقطعي والزمني معاً، الأمر الذي يقود إلى نتائج أكثر دقة من اختبارات السلاسل الزمنية الفردية (العبدلي، 2011). وللاختصار سوف يتم استخدام اختبار Fisher PP، وفيما يلي نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النماذج:

جدول رقم (8.1): يوضح نتائج اختبار جذر الوحدة (panel unit roots tests)

Variables	Fisher PP		
	Level	1st Difference	2nd Difference
GDP	0.11 (1.000)	9.60 (0.142)	40.71 (0.000)*
P	29.87 (0.000)*	11.85 (0.065)	35.15 (0.000)*
U	11.29 (0.079)	9.45 (0.149)	46.07 (0.000)*
L	14.60 (0.023)*	11.42 (0.076)	46.03 (0.000)*
DS	18.13 (0.005)*	7.49 (0.277)	51.53 (0.000)*
RS	2.68 (0.846)	9.68 (0.138)	50.74 (0.000)*

* رفض عدم سكون المتغير عند مستوى 5%.

يتضح من خلال نتائج الجدول رقم (8.1) أن هناك عدة متغيرات غير ساكنة عند المستوى، لذلك تم فحص الفرق الأول لمتغيرات البيانات المقطعية عبر الزمن والتي أظهرت النتائج أيضاً أنها غير ساكنة عند الفرق الأول، وبعد ذلك تم فحص الفرق الثاني لمتغيرات البيانات المقطعية عبر الزمن والتي أظهرت النتائج أن جميع المتغيرات ساكنة عند هذا المستوى.

8.4.2 تقدير النموذج الأول: في هذا النموذج سوف يتم تقدير معاملات النموذج الأول باستخدام نماذج البيانات المقطعية عبر الزمن الثلاث، حيث كانت نتائج التقدير كما يلي:

جدول رقم (8.2): يوضح نتائج تقدير النموذج الأول (A)

Variables	Pooled Regression Model	Fixed Effects Model	Random Effects Model
	GDP		
Constant	0.001065 (0.002)*	0.001069 (0.003)*	0.001065 (0.003)*
DS	0.013237 (0.000)*	0.013426 (0.000)*	0.013237 (0.000)*
L	0.007240 (0.000)*	0.007245 (0.000)*	0.007240 (0.000)*
Adj. R ²	0.94	0.94	0.94
F-statistic	594.7	289.6	594.7
Prob(F-statistic)	0.000	0.000	0.000
D.W.	1.81	1.82	1.81

*معنوية عند مستوى 5%.

بعد تقدير النماذج الثلاث للنموذج الأول سوف ننقل إلى استخدام أساليب الاختيار بين هذه النماذج الثلاثة من خلال اختبار F المقيد واختبار Hausman كما هو موضح في الجدول (8.3):

جدول رقم (8.3): اختبار F المقيد واختبار Hausman للنموذج الأول (A)

P-value	قيمة الاختبار	نوع الاختبار
0.8408	0.173853	اختبار F المقيد
1.0000	0.000000	اختبار Hausman

نلاحظ من الجدول (8.3) بأن نموذج الانحدار التجميعي قد تغلب من ناحية الأهمية في الاستخدام مقارنة بنموذج الآثار الثابتة وذلك لأن قيمة P-value لاختبار F المقيد أكبر من

5%، وكذلك مقارنة بنموذج الآثار العشوائية وذلك لأن قيمة P-value لاختبار Hausman أكبر من 5%.

تفسير وتقييم جودة النموذج الأول (A):

- معامل التحديد المعدل: نلاحظ من الجدول (8.2) أن قيمة ($Adj. R^2 = 0.94$) وهذه القيمة تشير إلى أن المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تفسر ما نسبته 94% من التغير الحاصل في GDP، أما النسبة المتبقية وهي 6% فترجع إلى عوامل أخرى.
- اختبار F: نلاحظ من الجدول رقم (8.2) أن قيمة الاختبار بلغت ($F=594.7$) بقيمة احتمالية ($Prob.= 0.000$) وهي أقل من (0.05)، وهذا يعني أن هناك علاقة بين المتغيرات المستقلة معاً على المتغير التابع وهذا يعني أن النموذج المقدر جيد ويمكن التنبؤ به.
- اختبار D.W.: بلغت قيمة الاختبار حوالي ($D.W=1.81$)، وهذه القيمة تدل على أن النموذج المقدر خالي من مشكلة الارتباط الذاتي وذلك لأن قيمة الاختبار أكبر من قيمة الحد الأعلى للقيمة الجدولية ($d_u = 1.67$).

التفسير الاقتصادي لمعاملات النموذج الأول (A):

- بلغ معامل انحدار الإنفاق الخيري التتموي (0.0132) وهذا يعني أنه كلما زاد الإنفاق الخيري التتموي بنسبة 100% سوف يؤدي ذلك لزيادة GDP بنسبة (1.32%) في حال ثبات متغير العمالة، وهذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية والتي تنص على مساهمة الإنفاق الخيري التتموي في زيادة الناتج المحلي الإجمالي. كما أنها تتفق مع دراسة (البيشي، 2013) ودراسة (إسماعيل، 2012) ودراسة (حطاب، 2011) ودراسة (اغبارية، 2008) وكذلك دراسة (بني عيسى، 2006). ويرى الباحث أن هذه النتيجة منطقية حيث أن زيادة الإنفاق التتموي للجمعيات سيؤدي إلى زيادة GDP.
- بلغ معامل انحدار معدل العمالة (0.0072) وهذا يعني أنه كلما زاد معدل العمالة بنسبة 100% سوف يؤدي ذلك لزيادة GDP بنسبة (0.72%) في حال ثبات متغير الإنفاق الخيري التتموي، وهذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية في العلاقة الطردية بين العمالة والناتج المحلي الإجمالي. كما أنها تتفق مع دراسة (حمدان، 2012) الخاصة بتحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني.

ونظراً لعدم معنوية متغير الإنفاق الخيري الإغاثي في النموذج المتعدد لجأ الباحث إلى إجراء نموذج بسيط بين الإنفاق الخيري الإغاثي وإجمالي الناتج المحلي:

جدول رقم(8.4): يوضح نتائج تقدير النموذج الأول(B)

Variables	Pooled Regression Model	Fixed Effects Model	Random Effects Model
	GDP		
Constant	0.002114 (0.083)	0.002114 (0.088)	0.002114 (0.088)
RS	7.78E-08 (0.000)*	7.79E-08 (0.000)*	7.78E-08 (0.000)*
Adj. R ²	0.34	0.32	0.34
F-statistic	34.8	11.2	34.8
Prob(F-statistic)	0.000	0.000	0.000
D.W.	2.17	2.17	2.17

*معنوية عند مستوى 5%.

بعد تقدير النماذج الثلاثة للنموذج الأول سوف ننتقل إلى استخدام أساليب الاختيار بين هذه النماذج الثلاثة من خلال اختبار F المقيد واختبار Hausman كما هو موضح في الجدول (8.5):

جدول رقم(8.5): اختبار F المقيد واختبار Hausman للنموذج الأول(B)

p-value	قيمة الاختبار	نوع الاختبار
0.9764	0.023923	اختبار F المقيد
0.8269	0.047847	اختبار Hausman

نلاحظ من الجدول (8.5) بأن نموذج الانحدار التجميعي قد تغلب من ناحية الأهمية في الاستخدام مقارنة بنموذج الآثار الثابتة وذلك لأن قيمة P-value لاختبار F المقيد أكبر من 5%, وكذلك مقارنة بنموذج الآثار العشوائية وذلك لأن قيمة P-value لاختبار Hausman أكبر من 5%.

تفسير وتقييم جودة النموذج الأول (B):

- معامل التحديد المعدل: نلاحظ من الجدول (8.4) أن قيمة (Adj. R² = 0.34) وهذه القيمة تشير إلى أن المتغير المستقل في النموذج المقدر يفسر ما نسبته 34% من التغير الحاصل في GDP، أما النسبة المتبقية وهي 66% فترجع إلى عوامل أخرى.

- اختبار F: نلاحظ من الجدول رقم (8.4) أن قيمة الاختبار بلغت (F=34.8) بقيمة احتمالية (Prob.= 0.000) وهي أقل من (0.05)، وهذا يعني أن هناك علاقة بين المتغير المستقل على المتغير التابع وهذا يعني أن النموذج المقدر جيد ويمكن التنبؤ به.
- اختبار D.W.: بلغت قيمة الاختبار حوالي (D.W=2.17)، وهذه القيمة تدل على أن النموذج المقدر خالي من مشكلة الارتباط الذاتي وذلك لأن قيمة الاختبار أكبر من قيمة الحد الأعلى للقيمة الجدولية ($d_u = 1.64$).

التفسير الاقتصادي لمعاملات النموذج الأول (B):

- بلغ معامل انحدار الإنفاق الخيري الإغاثي ($7.78E-08$) وهذا يعني أنه كلما زاد الإنفاق الخيري الإغاثي بنسبة 1% سوف يؤدي ذلك لزيادة GDP بنسبة ($7.78E-08$ %)، وهذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية والتي تنص على مساهمة الإنفاق الخيري الإغاثي في زيادة الناتج المحلي الإجمالي. كما أنها تتفق مع دراسة (إسماعيل، 2012) ودراسة (اغبارية، 2008) ودراسة (زينو، 2007) ودراسة (بني عيسى، 2006) وكذلك دراسة (مقداد، 2005). ويرى الباحث أن هذه النتيجة منطقية حيث أن زيادة الإنفاق الإغاثي للجمعيات سيؤدي إلى زيادة GDP.

8.4.3 تقدير النموذج الثاني: في هذا النموذج سوف يتم تقدير معاملات النموذج الثاني باستخدام نماذج البيانات المقطعية عبر الزمن الثلاث، حيث كانت نتائج التقدير كما يلي:

جدول رقم (8.6): يوضح نتائج تقدير النموذج الثاني

Variables	Pooled Regression Model	Fixed Effects Model	Random Effects Model
	P		
Constant	0.090452 (0.126)	0.090482 (0.133)	0.090452 (0.132)
DS	-2.79E-06 (0.035)*	-2.78E-06 (0.038)*	-2.79E-06 (0.038)*
RS	3.24E-06 (0.000)*	3.24E-06 (0.000)*	3.24E-06 (0.000)*
Adj. R ²	0.32	0.29	0.32
F-statistic	16.4	7.9	16.4
Prob(F-statistic)	0.000	0.000	0.000
D.W.	1.89	1.89	1.89

*معنوية عند مستوى 5%.

بعد تقدير النماذج الثلاث للنموذج الثاني سوف ننتقل إلى استخدام أساليب الاختيار بين هذه النماذج الثلاثة من خلال اختبار F المقيد واختبار Hausman كما هو موضح في الجدول (8.7):

جدول رقم (8.7): اختبار F المقيد واختبار Hausman للنموذج الثاني

نوع الاختبار	قيمة الاختبار	p-value
اختبار F المقيد	0.009572	0.9905
اختبار Hausman	0.019144	0.9905

نلاحظ من الجدول (8.7) بأن نموذج الانحدار التجميعي قد تغلب من ناحية الأهمية في الاستخدام مقارنة بنموذج الآثار الثابتة وذلك لأن قيمة P-value لاختبار F المقيد أكبر من 5%، وكذلك مقارنة بنموذج الآثار العشوائية وذلك لأن قيمة P-value لاختبار Hausman أكبر من 5%.

تفسير وتقييم جودة النموذج الثاني:

- معامل التحديد المعدل: نلاحظ من الجدول (8.6) أن قيمة ($Adj. R^2 = 0.32$) وهذه القيمة تشير إلى أن المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تفسر ما نسبته 32% من التغير الحاصل في معدل الفقر، أما النسبة المتبقية وهي 68% فترجع إلى عوامل أخرى.
- اختبار F: نلاحظ من الجدول رقم (8.6) أن قيمة الاختبار بلغت ($F=16.4$) بقيمة احتمالية ($Prob.= 0.000$) وهي أقل من (0.05)، وهذا يعني أن هناك علاقة بين المتغيرات المستقلة معاً على المتغير التابع وهذا يعني أن النموذج المقدر جيد ويمكن التنبؤ به.
- اختبار D.W.: بلغت قيمة الاختبار حوالي ($D.W=1.89$)، وهذه القيمة تدل على أن النموذج المقدر خالي من مشكلة الارتباط الذاتي وذلك لأن قيمة الاختبار أكبر من قيمة الحد الأعلى للقيمة الجدولية ($d_u = 1.67$).

التفسير الاقتصادي لمعاملات النموذج الثاني:

- بلغ معامل انحدار الإنفاق الخيري التنموي ($-2.79E-06$) وهذا يعني أنه كلما زاد الإنفاق الخيري التنموي بنسبة 1% فإن ذلك سوف يؤدي لانخفاض معدل الفقر بنسبة ($-2.79E-06$ %) في حال ثبات متغير الإنفاق الخيري الإغاثي، وهذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية والتي تنص على أن زيادة الإنفاق الخيري التنموي تساهم في تخفيض

معدلات الفقر. كما أنها تتفق مع دراسة (إسماعيل, 2012) ودراسة (سلمان, 2010) ودراسة (اغبارية, 2008). ويرى الباحث أن هذه النتيجة منطقية حيث أن زيادة الإنفاق التنموي للجمعيات وزيادة أعداد المستفيدين من المشاريع التنموية لها سيؤدي إلى تخفيض معدلات الفقر.

- بلغ معامل انحدار الإنفاق الخيري الإغاثي ($3.24E-06$) وهذا يعني أنه كلما زاد الإنفاق الخيري الإغاثي بنسبة 1% سوف يؤدي ذلك لزيادة معدل الفقر بنسبة ($3.24E-06\%$) في حال ثبات متغير الإنفاق الخيري التنموي, وهذه النتيجة لا تتفق مع النظرية الاقتصادية والتي تنص على أن زيادة الإنفاق الخيري الإغاثي تساهم في تخفيض معدلات الفقر. كما أنها تتفق مع دراسة (مقداد, 2005). ويرى الباحث أن هذه النتيجة منطقية كون الإنفاق الإغاثي للجمعيات يقدم على شكل خدمات إغاثية لسد الحاجات الآتية غالباً؛ يعيداً عن تحقيق أهداف تتعلق بإغناء الطبقة الفقيرة, كما أنه يمكن تفسير ذلك بأن الزيادة في معدلات الفقر هي التي تؤدي للزيادة في الإنفاق الخيري الإغاثي. ويرى الباحث أنه بإعادة النظر في معامل الإنفاق الخيري الإغاثي نجده ضعيف (0.00000324) وبالتالي يمكن إهماله كونه صغير جداً.

8.4.4 تقدير النموذج الثالث: في هذا النموذج سوف يتم تقدير معاملات النموذج الثالث

باستخدام نماذج البيانات المقطعية عبر الزمن الثلاث, حيث كانت نتائج التقدير كما يلي:

جدول رقم (8.8): يوضح نتائج تقدير النموذج الثالث

Variables	Pooled Regression Model	Fixed Effects Model	Random Effects Model
	U		
constant	-0.084181 (0.538)	-0.084251 (0.545)	-0.084181 (0.545)
DS	1.38 E-05 (0.000)*	1.38 E-05 (0.038)*	1.38 E-05 (0.000)*
RS	-1.01E-05 (0.000)*	-1.01E-05 (0.000)*	-1.01E-05 (0.000)*
Adj. R ²	0.52	0.50	0.52
F-statistic	36.8	17.8	36.8
Prob(F-statistic)	0.000	0.000	0.000
D.W.	2.18	2.18	2.18

*معنوية عند مستوى 5%.

بعد تقدير النماذج الثلاث للنموذج الثالث سوف ننقل إلى استخدام أساليب الاختيار بين هذه النماذج الثلاث من خلال اختبار F المقيد واختبار Hausman كما هو موضح في الجدول (7.13):

جدول رقم (8.9): اختبار F المقيد واختبار Hausman للنموذج الثالث

نوع الاختبار	قيمة الاختبار	p-value
اختبار F المقيد	0.011299	0.9888
اختبار Hausman	0.022598	0.9888

نلاحظ من الجدول (8.9) بأن نموذج الانحدار التجميعي قد تغلب من ناحية الأهمية في الاستخدام مقارنة بنموذج الآثار الثابتة وذلك لأن قيمة P-value لاختبار F المقيد أكبر من 5%, وكذلك مقارنة بنموذج الآثار العشوائية وذلك لأن قيمة P-value لاختبار Hausman أكبر من 5%.

تفسير وتقييم جودة النموذج الثالث:

- معامل التحديد المعدل: نلاحظ من الجدول (8.8) أن قيمة ($Adj. R^2 = 0.52$) وهذه القيمة تشير إلى أن المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تفسر ما نسبته 52% من التغير الحاصل في معدل البطالة، أما النسبة المتبقية وهي 48% فترجع إلى عوامل أخرى.
- اختبار F: نلاحظ من الجدول رقم (8.8) أن قيمة الاختبار بلغت ($F=36.8$) بقيمة احتمالية ($Prob.= 0.000$) وهي أقل من (0.05)، وهذا يعني أن هناك علاقة بين المتغيرات المستقلة معاً على المتغير التابع وهذا يعني أن النموذج المقدر جيد ويمكن التنبؤ به.
- اختبار D.W.: بلغت قيمة الاختبار حوالي ($D.W=2.18$)، وهذه القيمة تدل على أن النموذج المقدر خالي من مشكلة الارتباط الذاتي وذلك لأن قيمة الاختبار أكبر من قيمة الحد الأعلى للقيمة الجدولية ($d_u = 1.67$).

التفسير الاقتصادي لمعاملات النموذج الثالث:

- بلغ معامل انحدار الإنفاق الخيري التتموي ($1.38E-05$) وهذا يعني أنه كلما زاد الإنفاق الخيري التتموي بنسبة 1% فإن ذلك سوف يؤدي لزيادة معدل البطالة بنسبة

($1.38E-05\%$) في حال ثبات متغير الإنفاق الخيري الإغاثي. وهذه النتيجة لا تتفق مع النظرية الاقتصادية والتي تنص على أن زيادة الإنفاق الخيري التتموي تساهم في تخفيض معدلات البطالة. كما أنها تتفق مع دراسة (مقداد, 2005) والذي يرى محدودية فرص العمل التي توفرها الجمعيات الخيرية للعاطلين عن العمل. ويرى الباحث أنه يمكن تفسير ذلك بأن الزيادة في معدل البطالة هي التي تؤدي للزيادة في الإنفاق الخيري التتموي؛ كما أن الإنفاق الخيري التتموي جزء قليل منه يذهب للمشاريع التتموية التي تعمل على توفير فرص العمل للعاطلين عن العمل. ويرى الباحث أنه بإعادة النظر في معامل الإنفاق الخيري التتموي نجده ضعيف (0.0000138) وبالتالي يمكن إهماله كونه صغير جداً.

- بلغ معامل انحدار الإنفاق الخيري الإغاثي ($-1.01E-05$) وهذا يعني أنه كلما زاد الإنفاق الخيري الإغاثي بنسبة 1% سوف يؤدي ذلك لانخفاض معدل البطالة بنسبة ($-1.01E-05\%$) في حال ثبات متغير الإنفاق الخيري التتموي وهذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية والتي تنص على أن زيادة الإنفاق الخيري الإغاثي تساهم في تخفيض معدلات البطالة. كما أنها تتفق مع دراسة (سلمان, 2010) ودراسة (اغبارية, 2008) ودراسة (زينو, 2007). ويرى الباحث أن هذه النتيجة منطقية للواقع الذي يعيشه قطاع غزة وذلك نظراً لاعتماد الاقتصاد الغزي بشكل كبير على المساعدات والمنح الخارجية فإن ذلك قد يدفع بالمواطن الذي ينضم إلى صفوف البطالة في كثير من الأحيان إلى اللجوء للجمعيات الخيرية ومؤسسات المجتمع المدني الداعمة لتوفير بعضاً من احتياجاته الأساسية، وهذا الأمر قد لمسّه العديد من المواطنين نتيجة النمو المتزايد في قطاع الإنشاءات التي شهدها قطاع غزة تحديداً عامي (2012 و 2013) حيث امتنع العديد من الفنيين وأصحاب المهن عن العمل رغبة منهم في الاستمرار في تلقي الدعم المالي والعيني المُقدم من المؤسسات الخيرية والأهلية.

الفصل التاسع

النتائج والتوصيات

9.1 النتائج

9.2 التوصيات

9.3 الدراسات المقترحة

مقدمة:

يتناول هذا الفصل ملخصاً لأهم نتائج البحث في ضوء ما توصلت إليه الدراسة حول دور العمل الخيري في التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي، وكذلك دور الجمعيات الخيرية الثلاث (جمعية دار الكتاب والسنة - جمعية الصلاح الإسلامية - جمعية الرحمة الخيرية) في المساهمة في تحقيق التنمية المنشودة والتخفيف من حده معاناة المجتمع في قطاع غزة. كما سيقدّم هذا الفصل التوصيات التي يراها الباحث أنها مهمة وتساهم في تطوير وتحسين وتفعيل دور العمل الخيري في التنمية المنشودة، وكذلك الجمعيات الخيرية العاملة بقطاع غزة.

9.1 النتائج:

بعد الدراسة والبحث في مفهوم العمل الخيري وتأصيله وأشكاله ومجالاته وخصائصه، وكذلك نشأة الجمعيات الخيرية وتطويرها ودورها في المساهمة في تحقيق التنمية المنشودة. فإن الباحث يمكن أن يخلص إلى النتائج التالية:

9.1.1 نتائج خاصة بطبيعة العمل الخيري وأثره في التنمية:

- أن مفهوم العمل الخيري مفهوم واسع، ولا يقتصر على مجرد تقديم المساعدات المادية والعينية.
- تبين الدراسة أن العمل الخيري يؤدي دوراً حيوياً في تنمية المجتمع، وكذلك يساهم بشكل فاعل وهام في إحداث التنمية المنشودة في مختلف المجالات.
- يساهم العمل الخيري في بناء مجتمع متماسك ومتربط ومتحاب ومتعاون، تسوده المحبة والعدل والإحسان؛ وخالياً من التناحر والتنافر، ويلتزم بالأحكام الشرعية التي أمر بها الله عز وجل، وهذه القيم ضرورية وبيئة اجتماعية مطلوبة لإحداث التنمية.
- العمل الخيري يمثل قيمة إسلامية، وعملية إنسانية تدوم وتستمر وتتطور بدوام واستمرار وتطور الإنسانية وحاجاتها في كل زمان ومكان.
- مصادر تمويل العمل الخيري كثيرة جداً في الإسلام، بعضها منوط بالأفراد وبعضها بالمجتمع، كما أن هذه المصادر بعضها دوري وبعضها غير دوري، وكلها تكون في مجموعها روافد أساسية ومهمة لتمويل العمل الخيري وبقائه واستمراره، حتى يظل محقق أهدافه.
- العمل الخيري رسالة تتطلق من دوافع عقائدية وأخرى إنسانية وإنمائية؛ لذلك تحرص جميع المجتمعات على وجود الجمعيات والمؤسسات الخيرية، لما لها من أهمية كبرى

- وحاجة ماسة للفرد والأسرة والمجتمع؛ حيث تكمن هذه الحاجة في جوانب متعددة أهمها:
- الجانب الاقتصادي والاجتماعي والصحي والتعليمي والثقافي.
 - يساهم العمل الخيري في زيادة الاستقرار الأمني بما يؤدي إلى زيادة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وبالتالي تحقيق الطمأنينة والاستقرار للمجتمع.

9.1.2 نتائج خاصة بطبيعة العمل الخيري في قطاع غزة:

- التطور التاريخي للجمعيات الخيرية في قطاع غزة ارتبط بالتطور التاريخي للقضية الفلسطينية، حيث أدت دور تاريخي تمثل في تثبيت الشعب الفلسطيني على أرضه وصموده وكذلك المساهمة في مقاومة الاحتلال.
- المشاريع والبرامج والأنشطة الخيرية التي تقوم بها الجمعيات الخيرية في قطاع غزة، تختلف عن تلك التي تقوم بها الجمعيات الخيرية في جميع أنحاء العالم، لأنها تعمل في ظل الاحتلال الإسرائيلي، لذا ينصب جهدها على صمود أبناء الشعب الفلسطيني على أرضه في مواجهة الاحتلال، والعدوان والحصار المتواصل على القطاع.
- تنوع البرامج والأنشطة والمشاريع التي تنفذها الجمعيات الخيرية إلى أنشطة إغاثية وأخرى تنموية، وكذلك بدأت الاهتمام بدعم المشاريع الصغيرة والمستدامة والوقفية.
- تبين من تحليل البيانات المقطعية عبر الزمن وجود علاقة طردية بين الإنفاق الخيري التنموي للجمعيات الخيرية والنتائج المحلي الإجمالي.
- كما تبين وجود علاقة طردية بين معدل العمالة والنتائج المحلي الإجمالي.
- أوضح تحليل البيانات المقطعية عبر الزمن وجود علاقة طردية بين الإنفاق الخيري الإغاثي للجمعيات الخيرية والنتائج المحلي الإجمالي.
- أشارت نتائج التحليل إلى وجود علاقة عكسية بين الإنفاق الخيري التنموي ومعدل الفقر، بينما كانت العلاقة طردية بين الإنفاق الخيري الإغاثي ومعدل الفقر؛ ويمكن تفسير ذلك بأن الزيادة في معدل الفقر تؤدي للزيادة في الإنفاق الخيري الإغاثي.
- أيضاً وضحت نتائج التحليل وجود علاقة طردية بين الإنفاق الخيري التنموي ومعدل البطالة؛ ويمكن تفسير ذلك بأن الزيادة في معدل البطالة تؤدي للزيادة في الإنفاق الخيري التنموي؛ كما أن الإنفاق الخيري التنموي جزء قليل منه يذهب للمشاريع التنموية التي تعمل على توفير فرص العمل للعاطلين.
- بينما كانت العلاقة عكسية بين الإنفاق الخيري الإغاثي ومعدل البطالة.

9.2 التوصيات:

من خلال نتائج الدراسة السابقة، يمكن وضع التوصيات التي يمكن من خلالها تعزيز دور العمل الخيري في تنمية المجتمع، وهي كما يلي:

9.2.1 توصيات خاصة بالجمعيات الخيرية:

- العمل على تفعيل العمل الخيري وتنشيطه في المجتمع لكي يتمكن من القيام بدوره التنموي.
- تطوير الاستراتيجيات والخطط المستقبلية وبالتالي توجيه مواردها المالية نحو القطاعات الأكثر حاجة.
- بناء الخطط التوجيهية لمشاريع وأنشطة الجمعيات بحيث يكون التركيز على إيجاد وتأسيس مشاريع ذات الصبغة التنموية المستدامة بما يضمن توفير موارد مالية إضافية لدعم أنشطتها الخيرية.
- تبني التمويل الإسلامي والداخلي وربطه بمصالح الشعب الفلسطيني.
- دراسة التجارب الدولية في مجال العمل الخيري والاستفادة منها للحالة الفلسطينية.
- نوصي المؤسسات الخيرية بالتخصص في الأعمال الخيرية بدلاً من تكرارها إلا في حال الضرورة التي تفرضها حاجة المجتمع، والبحث عن المجالات التي تخدم المجتمع مع السعي للتميز والجودة في تقديم الخدمة.
- استحداث برامج نوعية ومشاريع غير تقليدية تهتم بالتنمية المستدامة والاستثمار البشري وتعزيز ثقافة الاعتماد على الذات وزيادة الإنتاج، والتي من شأنها جذب اهتمام الممولين الخارجيين والإسهام بشكل أكثر فاعلية في مكافحة الفقر والبطالة في قطاع غزة.
- تقييم واقع الفئات المهمشة والعمل على الارتقاء بها وتطويرها من خلال برامج ومشاريع تخصص لهذا الغرض، وكذلك تعزيز برامج الحماية الاجتماعية للفئات المهمشة.
- تفعيل أسس التنسيق والشراكة والتعاون وتكامل الأدوار ما بين المؤسسات الخيرية والقطاعين الحكومي والخاص، بهدف الوصول لكافة الفئات المهمشة.
- تفعيل الجانب الإعلامي لدى المؤسسات الخيرية لإلقاء الضوء على دورها وأنشطتها من ناحية، ولبيان معاناة المجتمع على المستوى الدولي والإقليمي من ناحية أخرى. وكذلك الاهتمام بالبرامج الإعلامية الخيرية.
- إعادة النظر في أسلوب الدعم العيني المباشر كالطرود الغذائية والعمل على إتباع أساليب دعم تحقق أثارا مستدامة، وتؤدي إلى نقل الفقراء إلى طبقة المنتجين.

- لا بد من الاهتمام بتوزيع الإعانات بشكل عادل والأخذ في الاعتبار المناطق التي تضررت من السياسات الإسرائيلية كالمناطق الحدودية بحيث تأخذ حقها مما يساهم في صمودها وثباتها.
- أن تهتم الجمعيات بأسلوب التدريب وإعادة التأهيل بما يضمن نجاح مهمتها في تبنى فكرة المشاريع المنتجة، على أن يكون التدريب وإعادة التأهيل لها أولويات خاصة مرتبطة بالفقراء والمحتاجين أو الجرحى أو المعتقلين من الرياديين وهذا ما يساهم في دعم المبادرات الفردية وتعزيزها لدعم المشاريع التنموية الفلسطينية كما يساهم في تنمية الموارد البشرية.

9.2.2 توصيات خاصة بالحكومة:

- ضرورة تقديم الحكومة بعض التسهيلات من الدعم المادي اللازم لعمل الجمعيات وتوجيهها نحو التخصصية في العمل.
- مطالبة الحكومة بحماية المشاريع الصغيرة التي تشرف عليها المؤسسات الخيرية وضمان تسويق منتجاتها.
- تحفيز التنافس بين الجمعيات الخيرية من خلال تصنيف الجمعيات بناء على الأنشطة والمشاريع والبرامج الخيرية التي تنفذها.
- الاهتمام بعلاقة الجمعيات الخيرية والأهلية بالمؤسسات الدولية ومؤسسات القطاع الخاص، بهدف تعزيز سبل الاتصال والتواصل الدائم معها وكذلك بهدف اطلاعهم على معاناة المواطنين في قطاع غزة، والحصول على التمويل المناسب لبرامج الجمعيات وفق الأولويات.
- العمل على وجود دليل وطني لتنمية المجتمع وإلزام المؤسسات الخيرية بالعمل ضمن هذا الدليل لتحقيق أقصى فائدة ممكن من خدماتها.
- العمل على تشكيل جسم ناظم للمؤسسات الخيرية والأهلية لتنظيم عمل هذه المؤسسات، وما ينبثق عن هذا الجسم من هيئات استشارية ورقابية بهدف التخطيط والتنظيم والتنسيق وتوحيد الجهود وتصويب مسارات العمل الخيري والأهلي.
- العمل على توفير قاعدة بيانات عن عمل المؤسسات الخيرية والأهلية وكذلك الجهات المستفيدة من أنشطتها تكون خاضعة للجهات الحكومة المسؤولة عن هذه المؤسسات.

9.3 الدراسات المقترحة:

- وسائل وأساليب تحقيق العدالة الاجتماعية من منظور الاقتصاد الإسلامي وأثر ذلك على تحقيق التنمية.
- أهمية العمل الخيري في تنمية العلاقات الدولية والتواصل الحضاري بين الشعوب والمساهمة في نشر الإسلام.
- دور الشخصيات الرائدة في مجال العمل الخيري وفي نشر ثقافة العمل التطوعي وتأسيس الجمعيات الخيرية كالشيخ أحمد ياسين و د. عبد الرحمن السميط رحمهم الله. وكذلك دور الشخصيات الوطنية في ذلك مثل د. حيدر عبدالشافي.
- أثر الانتماء السياسي والانقسام الداخلي على عمل الجمعيات الخيرية والأهلية.
- دور التمويل الخارجي على عمل الجمعيات الخيرية والأهلية.
- دور الجمعيات الخيرية النسائية في تنمية القدرات البشرية والنهوض بالمرأة.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- موسوعة التفاسير وعلوم القرآن - إسلام ويب.
- موسوعة الحديث الشريف - إسلام ويب.
- أولاً: الكتب العربية:
 - أبو جيب، سعدي، (1988). القاموس الفقهي، دمشق: دار الفكر.
 - ابن حجر، أحمد بن محمد بن علي، (1996). الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة (تحقيق: عبد الرحمن التركي وكامل محمد). بيروت: مؤسسة الرسالة.
 - ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي، (1968). لسان العرب، بيروت: دار صادر.
 - الباز، عباس أحمد محمد، (1998). أحكام المال الحرام وضوابط الانتفاع والتصرف به في الفقه الإسلامي (إشراف ومراجعة: عمر الأشقر)، عمان: دار النفائس للنشر والتوزيع.
 - بكار، عبدالكريم، (1999). مدخل إلى التنمية المتكاملة رؤية إسلامية، دمشق: دار القلم.
 - تودارو، ميشيل. التنمية الاقتصادية (تعريب ومراجعة: محمود حسني، و محمود عبدالرازق)، المملكة العربية السعودية: دار المريخ، بدون تاريخ.
 - جلعوط، عامر محمد، (2010). فقه الموارد العامة لبيت المال، حماة: دار أبي الفداء.
 - جمعية دار الكتاب والسنة، (2010). كتيب عن مشاريع وبرامج جمعية دار الكتاب والسنة، خانيونس: مطبعة الشام.
 - جمعية الرحمة الخيرية، (2013). دليل المنتجات الخيرية.
 - الجمل، أحمد، (2009). العمل التطوعي في ميزان الإسلام، مصر: دار السلام.
 - حمدان، نذير، (1991). الخير ومرادفاته، دمشق: دار المأمون للتراث.
 - الخالدي، صلاح، (1997). إسرائيليات معاصرة، عمان: دار عمار للنشر والتوزيع.
 - دنيا، شوقي، (1979). الإسلام والتنمية الاقتصادية دراسة مقارنة، الكويت: مؤسسة دار الكتاب الحديث.
 - دنيا، شوقي، (1984). تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي دراسة مقارنة، بيروت: مؤسسة الرسالة.
 - دنيا، شوقي، (1984). دروس في الاقتصاد الإسلامي: النظرية الاقتصادية من منظور إسلامي، الرياض: مكتبة الخرجين.
 - الرفاتي، علاء الدين، (2010). محاضرات في الاقتصاد الإسلامي، قسم الاقتصاد والعلوم السياسية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية - غزة.
 - الرمانى، زيد بن محمد، (2001). البطالة. العمالة. العمارة. من منظور الاقتصاد الإسلامي، الرياض: دار طويق للنشر والتوزيع.
 - الرمانى، زيد بن محمد، (2003). قطوف اقتصادية من الماضي والحاضر، الرياض: دار طويق.
 - سانو، قطب مصطفى، (2000). الاستثمار أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي، عمان: دار النفائس.
 - السباعي، مصطفى، (1998). من روائع حضارتنا، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.
 - السعيد، صادق مهدي، (1976). العمل والضمان الاجتماعي في الإسلام، بغداد: مطبعة المعارف.
 - السبهاني، عبدالجبار، (2001). الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
 - شابر، محمد عمر، (1990). نحو نظام نقدي عادل، واشنطن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
 - الشاطبي، الحافظ أبو اسحق. الموافقات في أصول الحكام، بيروت: دار الفكر، بدون تاريخ.
 - الشاويش، زهير، (1978). شرح العقيدة الطحاوية، بيروت: المكتب الإسلامي.
 - الشايجي، وليد، (2005). المدخل إلى المالية العامة الإسلامية، الأردن: دار النفائس.
 - شحاتة، حسين حسين، (2008). الاقتصاد الإسلامي بين الفكر والتطبيق، القاهرة: دار النشر للجامعات.
 - الشكيري، عبدالحق، (1988). التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، قطر، رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية: مؤسسة الخليج للنشر والطباعة.

- الشيباني، الإمام محمد بن حسن، (1980). الكسب (تحقيق: سهيل زكار)، سوريا: دمشق.
- الصابوني، محمد، (1981). صفوة التفاسير، المجلد الثالث، (ط 4) بيروت: دار القرآن.
- العثيمين، محمد بن صالح، (1994). القول المفيد على كتاب التوحيد، الرياض: دار العاصمة.
- العجلوني، محمد، (2008). البنوك الإسلامية: أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، عمان: دار الميسرة.
- عجمية، محمد، وآخرون، (2006). التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الإسكندرية: دار الجامعية.
- العسل، إبراهيم، (1996). التنمية في الإسلام مفاهيم ومناهج وتطبيقات، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- فخر، محمد عبد المنعم، (1987). السياسات الاقتصادية والشرعية وحل الأزمات وتحقيق التقدم، القاهرة: الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية.
- علوان، عبدالله ناصح. التكافل الاجتماعي في الإسلام، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، بدون تاريخ.
- عمار، حامد، (1968). في اقتصاديات التعليم، مصر: دار المعرفة.
- عودة، سيف الدين، (2012). محاضرات في نظريات النمو والتنمية المستدامة، قسم الاقتصاد والعلوم السياسية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية - غزة.
- العوضي، رفعت، (2004). موسوعة الإدارة العربية الإسلامية - الاقتصاد الإسلامي والمعايير الاقتصادية، المجلد الخامس، (ط1). القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية بجامعة الدول العربية.
- الغزالي، عبد الحميد، (1994). الإنسان أساس المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية، جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
- فليه، فاروق عبده، (2007). اقتصاديات التعليم مبادئ راسخة واتجاهات حديثة، عمان: دار الميسرة.
- الفنجري، محمد، (1996). المذهب الاقتصادي في الإسلام، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- قحف، منذر، (2000). الوقف الإسلامي تطوره، إدارته، تنميته، دمشق: دار الفكر المعاصر.
- القرضاوي، يوسف، (1980). مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، القاهرة: مكتبة وهبة.
- القرضاوي، يوسف، (2007). أصول العمل الخيري في الإسلام في ضوء النصوص والمقاصد الشرعية، القاهرة: دار الشروق.
- قطب، سيد، (1954). العدالة الاجتماعية في الإسلام، القاهرة: دار الشروق.
- قطب، سيد، (1980). في ظلال القرآن، (ط 9). القاهرة: دار الشروق.
- القريشي، مدحت، (2007). التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، عمان: دار وائل للنشر.
- قنطقجي، سامر مظهر، (2008). ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، دمشق: دار النهضة.
- القيسي، كامل، (2008). ترشيد الاستهلاك في الإسلام، دبي: دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري.
- لافي، إحسان، (2009). العمل التطوعي من منظور التربية الإسلامية، عمان: دار النفائس.
- المباركفوري، صفى الرحمن، (2000). الرحيق المختوم، المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع.
- مشهور، أميرة، (2002). الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، القاهرة: مكتبة مدبولي.
- المرزوقي، عمر، (2005). التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي، السعودية: مكتبة الرشد.
- مشهور، نعمت، (2004). موسوعة الإدارة العربية الإسلامية - الاستهلاك، المجلد الخامس، (ط1). القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية بجامعة الدول العربية.
- مقداد، محمد، وفتة، بشير، (2013). مبادئ الاقتصاد الكلي، غزة: الجامعة الإسلامية.
- مقلد، رمضان، والفيل، أسامة، (2012). النظرية الاقتصادية الكلية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر.
- المصري، رفيق يونس، (1999). الأوقاف فقهاً واقتصاداً، دمشق: دار المكتبي.
- المصري، رفيق يونس، (2005). فقه المعاملات المالية، دمشق: دار القلم.
- المنذري، زكي الدين، (2000). الترغيب والترهيب (تحقيق: محمد السيد)، القاهرة: دار الفجر للتراث.
- منصور، سليم، (2004). الوقف ودوره في المجتمع الإسلامي المعاصر، مؤسسة الرسالة، لبنان.

- الهايشة، محمود سلامة. التعليم وأثره في التنمية الاقتصادية: عائد الاستثمار في رأس المال البشري .. قياس القيمة الاقتصادية لأداء العاملين "دراسة تطبيقية في علم اقتصاد التعليم"، شبكة الألوكة، بدون تاريخ.
- وديع، محمد عدنان، وزملائه، (1997). مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها، الكويت: المعهد العربي للتخطيط.
- يسرى، عبدالرحمن، (2007). دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي، الإسكندرية: الدرا الجامعية.
- اليوسف، عبد الله، (2005). ثقافة العمل التطوعي.
- يوسف، يوسف إبراهيم، (1981). إستراتيجية وتكتيك التنمية الاقتصادية في الإسلام، القاهرة: الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية.

ثانياً: رسائل الماجستير والدكتوراه:

- اسماعيل، حمزة، (2012). جمعيات العمل الخيري التطوعي في الضفة الغربية - تقدير اقتصادي إسلامي، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، اربد.
- اغبارية، أنس، (2008). العمل الخيري وآثاره الاقتصادية - حالة فلسطين الداخل عام 1948م، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، اربد.
- بدر، حمدان، (2012). تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني(1995-2010)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة.
- بني عيسى، محمد، (2006). العمل التطوعي وآثاره في التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، اربد.
- بلحناشي، زليخة، (2007). التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة.
- البيشي، إبراهيم، (2013). العمل الخيري في المملكة العربية السعودية - تقدير اقتصادي إسلامي "دراسة حالة"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، اربد.
- جرادات، منى، (2005). أثر القيم الإسلامية على التنمية الاقتصادية: الأردن نموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، اربد.
- حلس، راند، (2013). فجوة الموارد المحلية وطرق تمويلها في الاقتصاد الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة.
- خضر، زاهر، (2012). تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني(1994-2010)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة.
- الدلو، يحيى، (2009). المنازعة على أرض الوقف وتطبيقاتها في المحاكم الشرعية بقطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم القضاء الشرعي، كلية الشريعة والقانون، الجامعة الإسلامية، غزة.
- زينو، رندة، (2007). العمل التطوعي في السنة النبوية - دراسة موضوعية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الحديث الشريف وعلومه، كلية أصول الدين، الجامعة الإسلامية، غزة.
- السكني، دعاء، (2012). المؤسسات الخيرية حكمها وضوابط القائمين عليها وحدود صلاحيتهم، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الفقه المقارن، كلية الشريعة والقانون، الجامعة الإسلامية، غزة.
- صالح، معاذ، (2013). اتفاقية باريس الاقتصادية من منظور اقتصادي إسلامي، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، اربد.
- الطهراوي، عيد المنعم، (2010). دور استراتيجيات تنمية الموارد البشرية في تطوير الأداء المؤسسي في المنظمات غير الحكومية في غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- العالول، عبد الماجد، (2011). مدى توافر متطلبات نجاح تطبيق الإدارة الالكترونية في الجمعيات الخيرية الكبرى في قطاع غزة وأثرها على الاستعداد المؤسسي ضد الفساد، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.

- الغامدي، عبد العزيز، (2008). العمل الاجتماعي التطوعي من منظور التربية الإسلامية وتطبيقاته في المدرسة الثانوية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التربية الإسلامية والمقارنة، كلية التربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- الغندور، سماح، (2011). التنمية البشرية في سنة النبوية - دراسة موضوعية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الحديث الشريف وعلومه، كلية أصول الدين، الجامعة الإسلامية، غزة.
- المطيري، حامد، (2012). قياس حجم الاقتصاد الخفي وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية مع دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية خلال الفترة: 1970-2009م، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- الواوي، أحمد، (2013). دور الجمعيات الأهلية الفلسطينية في تخفيض معدلات الفقر في قطاع غزة (دراسة حالة - جمعية الصلاح الإسلامية)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- يحيوي، نعيمة، وعاقلي، فضيلة، (2010). التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية من المنظور الإسلامي، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر.

ثالثاً: الأبحاث المنشورة وغير المنشورة:

- أبو مدللة، سمير، والأغا، وفيق، (2011). اقتصاد الأنفاق بقطاع غزة: ضرورة وطنية!! أم كارثة اقتصادية واجتماعية، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، مجلد 13(B-1)، 1147-1182.
- الأشوح، زينب، (1999). الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصدقات التطوعية، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي: جامعة القاهرة، مجلد 3(7)، 173-233.
- البدرى، علاء الدين، (2008). العمل الخيري في آسيا الوسطى - دراسة استشرافية - دراسة تطبيقية على دول: كازاخستان - قرغستان - طاجكستان، بحث مقدم لمؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث، الإمارات: دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بديي.
- بركات، وجدي، (2005). تفعيل الجمعيات الخيرية التطوعية في ضوء سياسات الإصلاح الاجتماعي بالمجتمع العربي المعاصر، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثامن عشر، مصر: كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان.
- بن سماعيل، حياة، وآخرون، (2006). دور الزكاة في محاربة الفقر وتمويل التنمية في البلدان الإسلامية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- الجمال، زكريا، (2012). اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، مجلد 12(21)، 266-285.
- حجازي، المرسي، (2004). الزكاة والتنمية في البيئة الإسلامية، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، مجلد 17(2)، 3-36.
- الحسن، السيد، (2008). دور الجمعيات الخيرية في تفعيل العمل الخيري الإنساني والدعوي الإسلامي بدولة غانا، بحث مقدم لمؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث، الإمارات: دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بديي.
- خطاب، كمال، (2001). الاقتصاد الإسلامي وأبعاده الأمنية، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب الرياض، مجلد 16(32).
- خطاب، كمال، (2005). رؤية إسلامية نحو التنمية، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، اربد.
- خطاب، كمال، (2011). أثر العمل الخيري الإسلامي على الاستقرار الاقتصادي، بحث مقدم لمؤتمر العمل الخيري للجميع، البحرين: جمعية التربية الإسلامية.
- الحلاق، سعيد، (2009). الأزمة المالية العالمية ومعالجتها من منظور إسلامي، بحث مقدم لمؤتمر تداعيات الأزمة المالية وأثرها على اقتصاديات الدول العربية، جمهورية مصر: شرم الشيخ.
- خورشيد، أحمد، (1985). التنمية الاقتصادية في إطار إسلامي (ترجمة: رفيق المصري)، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي، مجلد 2(2)، 53-73.

- الرفاتي, علاء الدين, (2005). **الزكاة ودورها في الاستثمار والتمويل**, بحث مقدم للمؤتمر العلمي الأول للاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة, فلسطين: كلية التجارة - الجامعة الإسلامية - غزة.
- الزرقا, محمد أنس, (1980). **صياغة إسلامية لجوانب من: دالة المصلحة الاجتماعية ونظرية سلوك المستهلك**, جدة, المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي.
- السبهاني, عبد الجبار, (2006). **الاستثمار الخاص: محدداته وموجهاته في اقتصاد إسلامي (دراسة مقارنة)**, مجلة جامعة الإمارات العربية المتحدة: الشريعة والقانون, مجلد 27(1), 309-231.
- السبهاني, عبد الجبار, (2010). **دور الوقف في التنمية المستدامة**, مجلة الشريعة والقانون, العدد (44), 79-19.
- السبهاني, عبد الجبار, (2010). **شبكات الأمان والضمان الاجتماعي في الإسلام: دراسة تقديرية**, مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي, مجلد 23(1), 3-55.
- السبهاني, عبد الجبار, (2013). **وقف الصكوك وصكوك الوقف**, بحث مقدم لمؤتمر الصكوك الإسلامية وأدوات التمويل الإسلامي, الأردن: جامعة اليرموك بإربد.
- سلمان, نصر, (2010). **العمل الخيري وأثره في الاستقرار الاجتماعي**, المركز الدولي للأبحاث والدراسات: مداد.
- صقر, صقر أحمد, **العولمة والأخلاق: الصحة والتنمية الاقتصادية**, الصندوق الكويتي للتنمية, بدون تاريخ.
<http://www.islamset.com/arabic/aioms/globe/res/saqe>
- العبدلي, عابد, (2010). **محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البائل**, مجلة دراسات اقتصادية إسلامية - البنك الإسلامي للتنمية, مجلد 16(1), 2-43.
- العمري, علي, والصريصري, دخيل, (1997). **مفهوم الخدمة التطوعية ومجالاتها**, بحث مقدم للمؤتمر الأول للخدمات التطوعية, المملكة العربية السعودية: جامعة أم القرى - مكة المكرمة.
- القضاة, آدم نوح, (2008). **مشاركة غير المسلمين في الموارد المالية للعمل الخيري ومصارفه - دراسة فقهية**, بحث, قسم الفقه الإسلامي, كلية الشريعة والدراسات الإسلامية, جامعة اليرموك, إربد.
- الكندري, خالد, (2008). **تنمية الموارد البشرية وأهميتها في المؤسسات الخيرية**, بحث مقدم لمؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث, الإمارات: دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري ببدي.
- المجالي, محمد خازر, (2008). **المؤسسات الخيرية ودورها في تنمية العلاقات الدولية والتواصل الحضاري**, قسم الفقه, كلية الشريعة, الجامعة الأردنية, عمان.
- مشاط, أسامة بن حسين, (1997). **الخدمات التطوعية: مفاهيمها ومشروعيتها**, بحث مقدم للمؤتمر الأول للخدمات التطوعية, المملكة العربية السعودية: جامعة أم القرى - مكة المكرمة.
- مركز البحوث والدراسات بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض, (2003). **دور القطاع الخاص في تنمية وتطوير العمل التطوعي..إدارة خدمة المجتمع بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض نموذجاً**, بحث مقدم للمؤتمر الرابع لجمعية تطوعي دولة الإمارات العربية المتحدة, الإمارات: الشارقة.
- مركز بيسان للبحوث والإنماء, (2002). **دور المنظمات الأهلية في بناء المجتمع المدني**, رام الله, فلسطين.
- المعهد العربي للتخطيط بالكويت (2007). **اقتصاديات التعليم، جسر التنمية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، الكويت: المعهد العربي للتخطيط.**
- مقداد, محمد, (2005). **دور الجمعيات الخيرية الإغاثية في الاقتصاد الفلسطيني - حالة قطاع غزة**, بحث مقدم للمؤتمر العلمي الأول للاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة, فلسطين: كلية التجارة - الجامعة الإسلامية - غزة.
- ملاوي, أحمد, (2011). **دور العمل الخيري الإسلامي في تعزيز الاستقرار الاقتصادي**, المركز الدولي للأبحاث والدراسات: مداد.
- منصور, عبدالملك, (2008). **العمل الخيري - تكافل اجتماعي وعطاء إنساني**, بحث مقدم لمؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث, الإمارات: دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري ببدي.

- مهدي, محمد, (2012). **العمل الخيري - دراسة تأصيلية تاريخية**, مجلة سر من رأي للدراسات الإنسانية, مجلد 8 (30) , 229-211.
- نصر, محمد, وهلال, جميل, (2007). **قياس رأس المال الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية**, القدس: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس).
- يسرى, عبدالرحمن, (2002). **التنمية المتواصلة: المفاهيم والمستلزمات تقييم للفكر الوضعي ورؤية إسلامية**, قسم الاقتصاد, كلية التجارة, جامعة الإسكندرية, مصر.

رابعاً: التقارير الرسمية:

- الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد), التقرير السنوي, 2003.
- الأونكتاد , مؤتمر الأمم المتحدة, تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدتها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة, 2012.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي: 2012, 2013.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. الفقر في الأراضي الفلسطينية: تقرير النتائج الرئيسية للأعوام (2009-2010), 2011.
- سلطة النقد الفلسطينية, التقرير السنوي, 2010, 2011, 2006.
- صندوق النقد الدولي, التقرير السنوي, 1998.

خامساً: التقارير غير الرسمية:

- برنامج دراسات التنمية, (2000). **تقرير التنمية البشرية في فلسطين للعام 1998-1999م**, جامعة بيرزيت بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي, رام الله , فلسطين.
- جمعية الرحمة الخيرية, (2011). **التقرير الإداري والمالي للأعوام "2008, 2009, 2010"**.
- جمعية الرحمة الخيرية, (2012). **التقرير الإداري لعام "2011"**.
- جمعية الرحمة الخيرية, (2013). **التقرير الإداري السنوي "2012"**.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس). **المراقب الاقتصادي والاجتماعي**, العدد(34), 2013.

سادساً: المراجع الأجنبية:

- Bonnicksen, Bruce,C,(2003). **Volunteers and social services systems**. (N,A,S,W, policy State mints).
- Brooks, Chris, (2008). **Introductory Econometrics for Finance**, Cambridge University Press, New York.
- Costantini, Gianfrancesco & Others, **Mapping Study of Civil Society Organizations in the Occupied Palestinian Territory**, SOGES, Funded by the European Commission, 2011, Available online, Retrieved 1/7/2011 from (http://eeas.europa.eu/delegations/westbank/projects/overview/index_en.htm).
- EMHRN, **Freedom of Association in the Euro-Mediterranean Region 2007-2010: A Threatened Civil Society**, Euro-Mediterranean Human Rights Network (EMHRN), Copenhagen, Denmark, 2010.
- Gujarati, Damoder N. , (2004). **Basic Econometrics**, McGraw-Hill companies.
- Hunter,Rebecca,E, (2004). **Development international and volunteers**, (N.A.S.W, august, 2004), [http://www. Worldvolunteerweb .oeg/development /](http://www.Worldvolunteerweb.oeg/development/).
- Joan, Bethell,(2010), **Economic development**, corporation economic development insight.
- Peter, Maria E, J,(2002). **Conscious Voluntary Action**. ([http://www.parceiro svoluntorios .org](http://www.parceiro svoluntorios.org) . by /imgles/artigos.htm).
- Sathye,Milind,(2000). **Efficiency of banks in a developing economy: The Case of India**. School of Accounting, Banking and Finance,University of Canberra.

- Viond,Hrshikesh,D,(2003). **Market failure and economics of charity**: India journal of economics and business,(2), 149-157.

سابعاً: مواقع الانترنت:

- الدرر السنية - الموسوعة الحديثية - تيسير الوصول إلى أحاديث الرسول ﷺ [.http://www.dorar.net/enc/hadith](http://www.dorar.net/enc/hadith)
- الدكتور يوسف القرضاوي: [.http://www.qaradawi.net/](http://www.qaradawi.net/)
- طريق الإسلام: [.http://ar.islamway.net/lesson/53170](http://ar.islamway.net/lesson/53170)
- موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي [. http://iefpedia.com/arab/](http://iefpedia.com/arab/)
- الإسلام سؤال وجواب [.http://islamqa.info/ar](http://islamqa.info/ar)
- قصة الإسلام: [.http://islamstory.com](http://islamstory.com)
- الباحث العربي [.http://baheth.info/](http://baheth.info/)
- شبكة الألوكة: [.www.alukah.net](http://www.alukah.net)
- الدكتور حسين حسين شحاته: [.http://www.darelmashora.com/](http://www.darelmashora.com/)
- سلطة النقد الفلسطينية: [. http://www.pma.ps/](http://www.pma.ps/)
- عقار فلسطين: [.http://aqarfelesteen.ps/6834.html](http://aqarfelesteen.ps/6834.html)
- جمعية دار الكتاب والسنة [.www.daralsunna.com](http://www.daralsunna.com)
- جمعية الصلاح الإسلامية [.www.alsalah.org](http://www.alsalah.org)
- جمعية الرحمة الخيرية [.www.Rahma.ps](http://www.Rahma.ps)
- وكالة وطن للأخبار [. http://www.wattan.tv](http://www.wattan.tv)

ثامناً: المقابلات:

- البيوك, محمد, جمعية دار الكتاب والسنة, عدة مقابلات شخصية, 2013م.
- الواوي, أحمد, جمعية الصلاح الإسلامية, عدة مقابلات شخصية, 2013م.
- اضهير, خالد, جمعية الرحمة الخيرية, عدة مقابلات شخصية, 2013م.

الملاحق

ملحق رقم (1): الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1996-2012)

السنة	الأراضي الفلسطينية (مليون دولار)	معدل النمو أو التراجع %*	قطاع غزة (مليون دولار)	معدل النمو أو التراجع %*
1996	3292.8	...	1128.9	...
1997	3744	13.7	1251.1	10.8
1998	4197.7	12.1	1379.8	10.2
1999	4534.9	8	1385.8	0.43
2000	4146.7	-8.5	1218.7	-12
2001	3810.8	-8.1	1194.8	-1.9
2002	3301.4	-13.3	1067.4	-10.6
2003	3800.8	15.1	1348.6	26.3
2004	4198.4	10.4	1391.0	3.1
2005	4559.5	8.6	1682.8	20.9
2006	4322.3	-5.2	1344.6	-20
2007	4554.1	5.3	1236.9	-8
2008	4878.3	7.1	1161.6	-6
2009	5239.3	7.4	1259.7	8.4
2010	5724.5	9.2	1409.1	11.8
2011	6421.4	12.1	1656.7	17.5
2012	6797.5	5.8	1766.8	6.6

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني http://pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/ExpConstantA1994-2011.htm

*معدلات النمو أو التراجع من احتساب الباحث.

ملحق رقم (2): نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (1996-2012)

السنة	الأراضي الفلسطينية (ألف دولار)	معدل النمو أو التراجع %*	قطاع غزة (ألف دولار)	معدل النمو أو التراجع %*
1996	1350.6	...	1203.4	...
1997	1454.2	7.6	1256.7	4.4
1998	1577.1	8.4	1336.0	6.3
1999	1648.8	4.5	1293.9	-3.1
2000	1460.1	-11.4	1098.2	-15.1
2001	1303.5	-10.7	1042.7	-5.05

-13.4	902.4	-15.8	1097.2	2002
22.3	1104.4	11.8	1227.3	2003
-0.11	1103.1	7.3	1317.0	2004
16.9	1290.1	5.3	1387.2	2005
-22.7	996.5	-8.05	1275.4	2006
-11.06	886.2	2.1	1303.2	2007
-8.9	806.5	4.07	1356.3	2008
5.04	847.2	4.3	1415.2	2009
8.3	917.9	6.1	1502.1	2010
13.6	1042.8	8.8	1635.2	2011
3.04	1074.6	2.6	1679.3	2012

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني http://pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/PerCapitaConstantA1994-2011.htm

*معدلات النمو أو التراجع من احتساب الباحث.

ملحق رقم (3): معدل البطالة خلال الفترة (1996-2012)

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	السنة
26.8	25.5	31.2	25.3	14.3	11.8	14.4	20.3	23.8	الأراضي الفلسطينية %
35.3	29.1	37.9	34	18.9	16.9	20.9	26.8	32.5	قطاع غزة %
	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	السنة
	23	20.9	23.7	24.5	26.6	21.7	23.7	23.5	الأراضي الفلسطينية %
	31	28.7	37.8	38.6	40.6	29.7	34.8	30.3	قطاع غزة %

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013. مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي:

2012، ص 59-61.

ملحق رقم (4): معدل التضخم خلال الفترة (1996-2012)

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	السنة
2.9	4.4	5.7	1.2	2.8	5.5	5.5	7.08	...	الأراضي الفلسطينية %
3.1	2.4	2.07	-1.01	2.9	3.9	5.8	8.08	...	قطاع غزة %
	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	السنة
	2.7	2.8	3.7	2.7	9.8	1.8	3.8	4.1	الأراضي الفلسطينية %
	0.48	0.57	1.7	4.4	13.9	1.5	4.6	2.4	قطاع غزة %

المصدر: سلطة النقد <http://www.pma.ps/Default.aspx?tabid=340&language=ar-EG>

* سنة الأساس 2004 = 100.

ملحق رقم (5): معدل الفقر خلال الفترة (1996-2012)

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الأراضي الفلسطينية %	23.6	23	20.3	23.2	20.1	27.9	45.7	35.5	25.9
قطاع غزة %	41.6	38.1	33	32	42	54	68	44.7	30.2
السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	
الأراضي الفلسطينية %	24.3	24	31.2	24	26.2	25.7	25.8	24	
قطاع غزة %	28.4	30	49.5	40	38.3	38	38.8	35	

المصدر: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس). المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد (34)، 2013، ص 60. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. الفقر في الأراضي الفلسطينية: تقرير النتائج الرئيسية للأعوام (2009-2010)، 2011، ص 35-36. حلس، رائد، (2013). فجوة الموارد المحلية وطرق تمويلها في الاقتصاد الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، ص 51.

ملحق رقم (6): الصادرات والواردات وصافي الميزان التجاري خلال الفترة (1996-2012)

السنة	الأراضي الفلسطينية (مليون دولار)			قطاع غزة (مليون دولار)		
	الصادرات	الواردات	صافي الميزان التجاري	الصادرات	الواردات	صافي الميزان التجاري
1996	476.4	1996	-1519.6	47	647.3	-600.3
1997	502.7	2144.1	-1641.4	56.9	658.2	-601.3
1998	605.7	2396.1	-1790.4	92.7	694.7	-602
1999	591.5	3010.1	-2418.6	74	793.6	-719.6
2000	508.9	2748.3	-2239.4	84.7	912.2	-827.5
2001	338.1	2225.9	-1887.8	60.5	598.1	-537.6
2002	318.2	2235.5	-1917.3	63	722.3	-659.3
2003	367.1	2561.4	-2194.3	78	832.4	-754.4
2004	412.3	2622.1	-2209.8	73.7	862.6	-788.9
2005	457.5	2466.5	-2009	107.5	699.6	-592.1
2006	535.2	2203.8	-1668.6	49.3	776.4	-727.1
2007	537.8	2508.3	-1970.5	89.4	554.1	-464.7
2008	595	2642.4	-2047.4	35	416.9	-381.9
2009	591.8	2881.3	-2289.5	35.9	339	-303.1
2010	695.3	2604	-1908.7	18.3	309.1	-290.8
2011	856.3	3091.6	-2235.3	88.2	769.3	-681.1
2012*	760.5	3539.9	-2779.4	16.3	1083.2	-1066.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني http://pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/ExpConstantA1994-2011.htm

* تقديرات أولية http://pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/GDP-EXPCon2011-2013A.htm